المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

إشكالية الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر

- دراسة حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية (ولاية بومرداس)-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص اتصال: عولمة وضبط النزاعات.

اعداد الطالب: **اشراف الأستاذ الدكتور:**

حدادي جلال. **مزوي محمد رضا.**

أعضاء لجنة المناقشة:

أ/ مغراوي لقمان..... رئيسا.....أستاذ مساعد/م و ع ع س.

أ/ مزوي محمد رضا.....مشرفا ومقررا .....أستاذ التعليم العالي/ جامعة الجزائر3.

أ/ بوراس خليفة.....عضوا مناقشا.....أستاذ محاضر / م و ع ع س.

السنة الدراسية 2014/2013م.

شكر

أتقدم بأخلص عبارات الشكر وأسمى كلمات التقدير إلى الأستاذ مزوي محمد رضا على اشرافه وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة، وكذلك إلى أساتذتنا الأجلاء عرفانا بجميل صنعهم وتقديرا لجهودهم، ونخص بالذكر كل من: خليفة بوراس، هارون مليكة وعبير بوضياف.

أتقدم بالشكر كذلك إلى كل من ساعدني على انجاز هذا البحث الميداني ببلدية بغلية.

وبكل احترام وتقدير إلى كل أسرة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله، وإلى إخوتي: بلال، شهيرة ولندة مع تمنياتي لهم المزيد من النجاح والتفوق في مسارهم العلمي والعملي.

أتوجه بالإهداء كذلك إلى كل الجزائريات والجزائرين الشريفات والشرفاء المحبين لهذا الوطن.

ملخص الدراسة:

تعمل المجالس المنتخبة في مختلف الدول على تفعيل وتكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية وفق ثلاثية: أن الحكم من الشعب بالشعب وللشعب.

إن الحديث عن المجالس المنتخبة في الجزائر يعني الحديث عن التعددية الحزبية باعتبارها الاطار القاعدي الذي يمهد لدخول المنتخبين هذه المجالس، فلولا النظام التعددي لما أمكن للحزب السياسي المشاركة في شؤون الحكم على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني.

في اطار التعددية الحزبية وفي اطار نظام انتخابي يأخذ بالأغلبية النسبية تبرز اشكالية الاتصال الحزبي داخل هذه المجالس، أي ما هو دور الاتصال في تسير مجلس منتخب في اطار تعدد تركيبته السياسية، وهذا ما سندرسه من خلال حالة المجلس الشعبي لبلدية بغلية، "ولاية بومرداس".

Abstract :

The elected assamblies in the world has an important role in the participative democratic principles consolidation and consécration, following the tripartite : governance through people, by people and for people.

Talking about the elected assemblies in Algeria, leads us to talk about the multipartism as a structural framwork where elected representatives can have access to these assemblies and participate in governing locally and nationally.

Within the framework of multipartism and relative majority system, we pose a problematic about political parties communication inside those assemblies, as following : what’s the impact of the political parties communication in Algeria on the smooth running of the elected assemnlies where they work and on the achievement of their objectives ?

To better define the subject, we have taken the case study of the popular assembly of « Baghlia » municipality, wilaya of « Boumerdes ».

Résumé :

Les assemblées élues dans les différents pays, jouent un rôle primordial dans la consolidation et la consécration des principes de la démocratie participative selon la triade suivante : « la gouvernance vient du peuple, par le peuple et pour le peuple ».

Parler des assemblées élues en Algérie, nous incite à évoquer le multipartisme, qui est considéré comme le cadre structurel qui permettra aux élues d'avoir accès à ces assemblées, à savoir que les partis politiques ne peuvent participer à la gestion des affaires de gouvernance sur le plan local ainsi que sur le plan national qu'à travers le multipartisme.

Dans ce mémoire, nous appréhendons le sujet du multipartisme et du système reposant sur la majorité relative, à partir de la problématique suivante: quel est l'impact de la communication des partis politiques au sein des assemblées élues en Algérie sur le bon fonctionnement de ces assemblées et sur la réalisation de ses objectifs ?

Et pour mieux cerner le sujet, nous avons pris le cas de l'assemblée populaire de la commune de « Baghlia », wilaya de « Boumerdes ».

محتـــوايات البـــــحث **الصـــفحة**

الشكر.....I

الاهداء.....II

الملخص.....III

مقدمة.....01

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري لفهم واقع عملية الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر.

المبحث الأول: تحديد وضبط مفاهيم الدراسة.....12

أولا: الاتصال.....12

ثانيا: الاتصال السياسي.....17

ثالثا: الأحزاب السياسية.....21

رابعا: الاتصال الحزبي.....24

خامسا: المجالس المنتخبة.....25

سادسا: الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة.....28

المبحث الثاني: نماذج الاتصال السياسي زوايا نظر لفهم واقع عملية الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر.....29

أولا: النموذج الرياضي.....29

ثانيا: النموذج الاستراتيجي.....31

ثالثا: النموذج السلوكي.....31

رابعا: النموذج النظامي.....33

خامسا: النموذج النقدي.....38

سادسا: النموذج التحاوري.....39

الفصل الثاني:

الإطار القانوني المنظم لعمل المجالس المنتخبة في الجزائر: حالة المجالس الشعبية البلدية.

المبحث الأول: تطور الإطار التشريعي الخاص بتسيير المجالس الشعبية البلدية في الجزائر.....**42**

أولا: تعريف البلدية.....42

ثانيا: البلدية في المرحلة الاستعمارية (1830-1962م).....43

ثالثا: البلدية في المرحلة الانتقالية (1962-1967م).....43

رابعا: مرحلة انشاء قانون البلدية لسنة 1967م 44

خامسا: مرحلة قانون البلدية لسنة 1990م.....45

سادسا: مرحلة قانون البلدية لسنة 2011م: التعديلات المهمة.....55

المبحث الثاني: التأطير القانوني لعملية الاتصال داخل المجلس الشعبي البلدي.....59

أولا: مكانة الاتصال في عملية سير المجلس الشعبي البلدي.....59

ثانيا: الرقابة الشعبية مظهر من مظاهر الاتصال بين الشعب والمجلس الشعبي البلدي.....60

ثالثا: نظام المداولات مظهر من مظاهر الاتصال داخل المجلس الشعبي البلدي.....62

رابعا: نظام اللجان مظهر من مظاهر الاتصال داخل المجلس الشعبي البلدي.....63

خامسا: الاتصال داخل المجلس الشعبي البلدي في إطار نظام التعددية الحزبية.....64

الفصل الثالث:

واقع الاتصال الحزبي داخل المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية

المبحث الأول: الإطار المنهجي لدراسة واقع الاتصال الحزبي داخل المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية.....69

أولا: بطاقة فنية حول بلدية بغلية.....69

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبلدية بغلية.....71

ثالثا: الانتماء الحزبي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي.....78

رابعا: تحديد مجتمع وحالة الدراسة.....80

خامسا: : أدوات وطرق جمع البيانات.....81

المبحث الثاني: دراسة البيانات الميدانية.....**84**

أولا: تفريغ وتبويب البيانات.....84

ثانيا: تفسير وتحليل البيانات.....96

ثالثا: استخلاص النتائج.....106

رابعا: تصور لكيفية تفعيل الاتصال الحزبي داخل المجلس الشعبي البلدي.....109

خاتمة.....115

الملاحق.....118

قائمة المراجع.....129

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	عناصر عملية الاتصال	14
02	شرح تعقد العملية السياسية من خلال علاقتها بالاتصال	18
03	دوائر توضح التركيبة العضوية للحزب السياسي عند موريس دوفرجي	23
04	مخطط يوضح عملية الاتصال عند شانون وويفر	30
05	مخطط عملية الاتصال عند وينر	33
06	مخطط يوضح عمل النظام السياسي عند دافيد استون	36
07	الهيكل التنظيمي لبلدية بغلية	71
08	هيكلة الهيئة التنفيذية لبلدية بغلية	72
09	هيكلة اللجان الدائمة بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية	75
10	الهيكل التنظيمي لادارة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية	77
11	هيكلة الانتماء الحزبي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية.	79
12	مخطط يوضح كيفية اختيار حالة الدراسة	81
13	دائرة نسبية توضح حصة كل حزب من عدد المقاعد بالمجلس	87

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح توزيع عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي حسب عدد السكان.	46
02	تدوين حضور أعضاء المجلس الشعبي البلدي	84
03	تدوين حضور الأعضاء لمداولات المجلس	85
04	التشكيلة السياسية للمجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية	86
05	يتعلق بمتغير الجنس	89
06	يتعلق بمتغير السن	90
07	يتعلق بمتغير الاقامة	90
08	يتعلق بمتغير المستوى التعليمي	91
09	يتعلق بمتغير دوافع انخراط أعضاء المجلس في الحزب السياسي	91
10	يتعلق بمتغير مدة الانخراط بالحزب قبل الترشح للانتخابات	92
11	يتعلق بمتغير تقييم واقع الاتصال والتنسيق الداخلي بالحزب	92
12	يمثل متغير نوع العمل المفضل لدى أعضاء المجلس البلدي	92
13	يمثل متغير الأشخاص المرغوب العمل معهم	93
14	يتعلق بمتغير تقييم أعضاء المجلس البلدي لتشكيلة الهيئة التنفيذية	94
15	يتعلق بمتغير تقييم أعضاء المجلس الشعبي البلدي لتشكيلة اللجان	94
16	يبين متغير الاجراءات المتبعة في عملية صنع القرار داخل المجلس	94
17	يتعلق بمتغير رأي الأعضاء في أهمية الاتصال في سير عمل المجلس	95
18	يتعلق بمتغير نسب الوسائط المعتمدة في الاتصال بين أعضاء المجلس	95
19	يتعلق بمتغير تفعيل العملية الاتصالية داخل المجلس الشعبي البلدي	96

مقدمة

تشغل المجالس المنتخبة في مختلف الأنظمة السياسية والقانونية دورا مهما في المشاركة في العملية التنموية على المستوى المحلي والمساهمة في صنع القرار وتكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية القاضي بأن الحكم ينطلق من الشعب و بالشعب وللشعب؛ لتبيان أهمية هذه المجالس في حياة الأمم والشعوب نشير إلى ما كتبه **ألكس توكفيل** في كتابه المشهور:" **الديمقراطية في أمريكا**":" بأنه تكمن قوة الشعوب الحرة في البلدية وأن مكانة ودور المؤسسات البلدية بالنسبة للحريات كمكانة ودور المدارس الابتدائية بالنسبة للعلم".

« C'est dans la commune que réside la force des peuples libres. Les institutions communales sont à la liberté ce que les écoles primaires sont à la science »[1]

تسعى الدول لتوزيع الخدمات العامة بين هيئات مركزية وهيئات محلية لتوثيق التعاون بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية، وهذا ما يقوي الثقة بين الشعب ودولته، أي بين الحاكم والمحكوم؛ فكلما كانت العلاقة بين الحاكم والمحكوم جيدة كلما تعززت روابط الثقة بينهما وزادت فعالية جهودهما في خدمة المصلحة العامة.

اشراك المواطنين في تسيير شؤونهم لا تستدعيه مبادئ الديمقراطية فقط، بل يتطلبه التسيير الناجح والإدارة الجيدة، وأن أي مرفق تتولاه سلطة حكومية يجب لنجاحه أن يلقى تجاوبا من الشعب الذي يخدم المرفق، وأن تعاون الجهود شرط أساسي لازدهار المرفق.

إن الحديث عن المجالس المنتخبة في الجزائر يجرنا للحديث عن التعددية الحزبية باعتبارها الإطار القاعدي الذي يمهد لدخول المنتخبين هذه المجالس، فلولا النظام التعددي لما أمكن للحزب السياسي المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني.

هذا و إذا كانت الجزائر قد عرفت التعددية السياسية في فترة مبكرة ,أثناء الفترة الاستعمارية، فإن الدخول في التعددية من الناحية القانونية تجسد من خلال دستور 1989م، والذي أعلنت المادة 40 منه بأن حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، وفي اطار التعديل الدستوري لسنة 1996م جاء المشرع بمصطلح جديد أكثر دقة هو مصطلح الحزب بدل الجمعية السياسية، حيث ورد في المادة 42 منه:" **حق انشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون**".

[1] - AlexisTocqueville**, De la démocratie en Amérique**.Paris : Michel levy,(sans date d'édition), p3.

في اطار التعددية الحزبية وفي اطار نظام انتخابي يأخذ بنظام الأغلبية النسبية تظهر مسألة الاتصال الحزبي داخل هذه المجالس في الجزائر، أي كيف يمكن تسيير مجلس منتخب في اطار تعدد تركيبته السياسية، ولما كان الاتصال كمتغير وسيط يربط العلاقة بين مختلف ممثلي الأحزاب داخل المجالس المنتخبة ، سنعمل في هذا البحث على معرفة مدى تأثير واقع الاتصال الحزبي داخل هذه المجالس المنتخبة على عملها وعلى تحقيق أهدافها.

1- أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

1-1- معرفة واقع الاتصال بين ممثلي الأحزاب داخل المجالس المنتخبة في الجزائر، وبالخصوص داخل المجاس الشعبية البلدية؛

1-2- تشخيص وإدراك مواطن الضعف والقوة في عملية الاتصال بين ممثلي الأحزاب داخل هذه المجالس المنتخبة؛

1-3- إدراكنا بأن الاتصال هو متغير مهم في إدارة وتسيير المجالس المنتخبة ؛

1-4- اعتقادنا بأن تحقيق أي تنمية يرتبط إلى حد كبير بإعطاء الأهمية لدور المجالس المنتخبة، باعتبارها ممثلة للشعب، وحتى تؤدي المهام المنوطة بها يجب تفعيل العملية الاتصالية بين ممثلي الشعب لتمثيل الإرادة الشعبية دون أي اقصاء؛

1-5- تماشيا مع سياق الاصلاحات التي انتهجتها الدولة الجزائرية يبقى من الأجدر على المجالس الشعبية البلدية أن تصبح مركز التأهيل الديمقراطي الجواري التشاركي لتؤكد أطروحة أن الحكم هو من الشعب وبالشعب وللشعب، وهذا ما دفعنا لدراسة حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية باعتباره مجلس محلي منتخب.

2-أهمية الموضوع: الأهمية العلمية والعملية.

2-1- الأهمية العلمية:

تبرز الأهمية العلمية في دراسة هذا الموضوع من خلال النتائج العلمية التي يمكن التوصل إليها، ومن خلال التراكم المعرفي الذي يمكن أن تضيفه هذه النتائج في حقل العلوم السياسية، وبالخصوص في إطار الدراسات المتعلقة بمجال الاتصال السياسي.

كما يمكن أن تكون هذه الدراسة ممهدة لإقامة دراسات أخرى في هذا المجال، مع العلم بأن مثل هذه الدراسات لم تحظى بالاهتمام الكافي من قبل المختصين في العلوم السياسية في الجزائر.

2-2- الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال الشق التطبيقي الذي تحتوي عليه "**دراسة حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية** "، فهذه الدراسة ليست مجرد دراسة نظرية، وإنما في الأساس هي دراسة انطلقنا في تشخيص إشكاليتها من الواقع العملي، وبالتالي فالنتائج التي يمكن التوصل إليها يمكن أن تعطي بعض الحلول لحل مشكلة الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر، كما يمكن لها أن تشخص هذه المشكلة أكثر، مما يساعد على حلها.

3- الإشكالية:

تتمحور اشكالية الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر، في كون ممثلي هذه المجالس، غالبا، ما ينتمون إلى أحزاب متعددة؛ مما يعني تبنيهم لبرامج مختلفة، ونظرا لعدم تمكن أي حزب سياسي من الفوز بأغلبية المقاعد المتنافس عليها ، يلجأ كل حزب للتحالف مع حزب أو أحزاب أخرى لتشكيل الأغلبية المطلقة التي تمكنه من السيطرة على تسيير وادارة المجلس.

بعد عملية التحالف وتشكيل الأغلبية المطلقة تلجأ هذه الأحزاب إلى السيطرة على الهيئة التنفيذية داخل المجلس بجعلها تتشكل من ممثليها فقط دون اشراك ممثلي الأحزاب الأخرى التي لم تدخل معها في التحالف، وهذا ما يؤثر على عملية صنع واتخاذ القرار باحتكارها من قبل ممثلي الأحزاب التي فازت بأغلبية المقاعد.

هذا ما ينعكس على عملية الاتصال بجعل ممثلي الأحزاب التي هي في المعارضة بعيدة عن المشاركة في عملية صناعة القرار، مما يعني أن جزء من الإرادة الشعبية غير ممثلة في هذه المجالس، وباعتبار هذه الأحزاب التي هي في المعارضة ليست في اتصال مباشر مع القاعدة الشعبية لتبلغها عن مخرجات المجلس والنقائص التي تشوبها، يبقى نقص الاتصال هو المميز لعملية صنع واتخاذ القرار داخل هذه المجالس.

تبرز هذه الإشكالية بوضوح في حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية؛ يتكون هذا المجلس من خمسة عشر عضوا (15): بينهم ستة (06) أعضاء من حزب جبهة التحرير الوطني؛ خمسة (05) أعضاء من حزب الحركة الشعبية الجزائرية ؛ ثلاثة (03)أعضاء من حزب جبهة القوى الاشتراكية وعضوا واحدا من حزب التجمع الوطني الديمقراطي؛ السلطة الحاكمة هي من حزب الحركة الشعبية الجزائرية بعد

تحالفها مع حزب جبهة القوى الاشتراكية وتشكيل الأغلبية في المجلس؛ الملاحظ من تركيبة هذا المجلس هو أن أعضاء الهيئة التنفيذية كلهم من هذين الحزبين المشكلين للأغلبية:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي من حزب الحركة الشعبية الجزائرية؛
- النائب الأول، مكلف بالأشغال العمومية من حزب جبهة القوى الاشتراكية؛
- النائب الثاني، مكلف بالشؤون الاجتماعية من حزب الحركة الشعبية الجزائرية ؛
- النائب الثالث، من حزب الحركة الشعبية الجزائرية كنائب مساعد؛
- النائب الرابع، من حزب جبهة القوى الاشتراكية كنائب مساعد[1].

من خلال تركيبة أعضاء الهيئة التنفيذية نلاحظ بأن حزب جبهة التحرير الوطني المتحصل على ستة مقاعد بالمجلس بعد الانتخابات غير ممثل في هذه الهيئة، ونفس الشيء لحزب التجمع الوطني الديمقراطي المتحصل على مقعد واحد؛ هذا الواقع دفع ممثلي حزب جبهة التحرير الوطني لعدم حضور اجتماعات المجلس، فحسب طيروش رزقي، ممثل عن حزب جبهة التحرير الوطني وعضو بالمجلس الشعبي البلدي، فان حضورهم أو عدم حضورهم في هذه الاجتماعات هو نفس الشيء ما دام سلطة اتخاذ القرار هي بيد من يشكل الأغلبية[2].

إذن، هذا الواقع الذي يعيشه المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية يثير اشكالية الاتصال بين الأحزاب المشكلة له.

انطلاقا من هذا التشخيص، سنطرح فيما يلي سؤال الإشكالية المحوري:

كيف يؤثر واقع الاتصال بين ممثلي الأحزاب السياسية داخل المجالس المنتخبة في الجزائر على عمل هذه المجالس وعلى تحقيق أهدافها ؟

لتدقيق هذا السؤال المحوري نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية هي كالتالي:

1- المجلس الشعبي البلدي، **وثيقة رسمية في شكل جدول تتضمن طلب إعانة مالية لتغطية منح وتعويضات أعضاء المجلس الشعبي البلدي مع تحديد صفة كل عضو داخل المجلس**،29 أوت 2013م.

2- مقابلة أجريت مع رزقي طيروش؛ **عضو بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية ومتصرف اداري(ممثل لحزب جبهة التحرير الوطني)**؛ يوم الثلاثاء 17سبتمبر 2013م، على الساعة التاسعة ونصف صباحا بمقر البلدية.

1- ما هو الإطار المفاهيمي والنظري الذي يمكن اعتماده لفهم واقع الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر: حالة المجلس الشعبي البلدي؟

2- ما مدى نجاعة الاطار القانوني المنظم لعمل المجالس الشعبية البلدية في تفعيل العملية الاتصالية بين ممثلي الأحزاب داخل هذه المجالس؟

3- كيف يؤثر تعدد الانتماء الحزبي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية على واقع الاتصال بهذا المجلس، ومنه على عمله وعلى تحقيق أهدافه؟

4- الفرضيات:

4-1- الفرضية الرئيسية:

ضعف الاتصال بين ممثلي الأحزاب السياسية داخل المجالس المنتخبة في الجزائر يعرقل عمل هذه المجالس مما يحول دون تحقيق أهدافها.

4-2-الفرضيات الفرعية:

4-2-1- لا يمكن فهم واقع وكيفية عملية الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر إلا بالاستناد على اطار مفاهيمي ونظري ملائم؛

4-2-2- الثغرات القانونية الموجودة في القانون المنظم لعمل المجالس الشعبية البلدية من جهة، وعدم الالتزام بتطبيق القوانين المنصوص عليها من جهة أخرى يضعف من فعالية العملية الاتصالية بين ممثلي الأحزاب السياسية داخل هذه المجالس؛

4-2-3- تعدد الانتماء الحزبي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية واختلاف برامجهم يضعف عملية الاتصال داخل هذه المجالس، مما يعرقلها في العمل، ومنه على تحقيق أهدافها.

5-الدراسات السابقة:

إن الموضوع وبالكيفية الذي هو عليه لم نجد له دراسات سابقة يمكن ذكرها إذا استثنينا بعض الدراسات التي لها صلة ولكن في نقاط محدودة؛ نشير فيما يلي إلى أهم هذه الدراسات، ملخصين لأهم الأفكار التي احتوت عليها:

5-1- مزياني فريدة، **المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري**. أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة منتوري-قسنطينة-، كلية الحقوق،2005م.

من النتائج التي توصلت إليها الباحثة والتي تخدم بحثنا نذكر[1]:

1- التركيبة السياسية للمجالس المنتخبة في الجزائر، في ظل نظام الحزب الواحد لم تكن تثير أي اشكال يطرح، غير أنه وبتبني المشرع نظام التعددية الحزبية بموجب دستور 1989م ودستور 1996م، طرح اشكال، كيف يمكن لمجلس منتخب واحد أن يسير، وهو بتركيبة سياسية مختلفة.

2- اصلاح نظام الانتخابات يعد أساس اصلاح النظام الديمقراطي؛ الجزائر تأخذ بالنظام الديمقراطي كأساس لنظامها السياسي، وأخذت بنظام الإدارة المحلية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري الذي يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة تمارس صلاحياتها تحت اشراف السلطة المركزية.

5-2- توازي خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**. رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2006م.

تمحورت اشكالية هذه الدراسة حول سؤال محوري يتمثل في أن الديمقراطية إذا كانت المناخ الملائم لنمو وتبلور الأحزاب السياسية, فإلى أي مدى يمكن اعتبار متغير الأحزاب السياسية عامل من عوامل الكشف عن حقيقة الديمقراطية في الجزائر ومسار تطورها[2]؟

الخلاصة التي يمكن الاستفادة منها في بحثنا من خلال هذه الدراسة، هو أن الباحث أشار في خاتمة البحث إلى أن الحياة السياسية في الجزائر تستند إلى أحزاب سياسية لا تملك درجة عالية من الوعي السياسي، تمكنت من فرض نفسها سياسيا، وهذا تماشيا مع وعي المجتمع الجزائري عموما ولبعض الثقافات السائدة فيه، كالقبيلة والعروشية والجهوية، بالإضافة إلى علاقات القرابة فكل هذه الأمور تشكل معوقات تقف أمام تطور الأحزاب السياسية في الجزائر وفعاليتها في الحياة السياسية وقدرتها على صياغة برامج سياسية علمية وموضوعية.

للخروج من هذا الواقع الأزموي يرى الباحث بأنه ينبغي المرور عبر تنشئة سياسية مهيكلة لأفكار الديمقراطية، التداول على السلطة، حقوق الإنسان واحترام القوانين بغرض بناء مجتمع واعي بحقيقة الديمقراطية التي تأخذ زمن طويل لتأخذ مكانها في الحياة المجتمعية[3].

1- مزياني فريدة، **المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري**. أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة منتوري-قسنطينة-، كلية الحقوق،2005م،ص 293.

2- توازي خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**. رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2006م،ص 07.

3- نفس المرجع، ص184.

5-3-عبد القادر خليل، **البلدية في مواجهة تحدي التسيير والهندسة الإقليمية.** الجزائر: دار القصبة للنشر،2011م.

هذه الدراسة تجلت في شكل كتاب أعده عبد القادر خليل: مختص في الجماعات المحلية. توصل من خلالها إلى مجموعة من النتائج، منها ما يخدم دراستنا، نوجزها فيما يلي:

1- يستوجب على البلدية أن تضمن تحولها العميق لتغدو فضاء تعايشي يدمج في مسيرته حسن المواطنة والحركة الجمعوية في اطار مبادئ الحكم الراشد، لذا يجب أن تكون البلدية مرفق عام جواري يصغي ضروريا للمواطن والحركة الجمعوية ، كما يجب أن تكون مركزا للتأهيل الديمقراطي الجواري الذي يراقبها على أداء مهامها[1]؛

2- اعتماد استراتيجية اتصالية ترتكز على عملية التوغل الاجتماعي واتباع المنهج الجواري في التسيير وذلك من خلال:

-التشاور مع الحركة الجمعوية لتحديد الطلب الاجتماعي للأحياء وترتيب انشغالات المواطنين؛

-التواصل الدائم مع ممثلي جمعيات الأحياء؛

-تفعيل الاعلام الإحصائي لتصميم نظام تخطيط وتنمية شفاف في أهدافه وصارم في توجهه؛

-اعتماد طرق سبر الآراء والتحقيقات الاجتماعية والسياسية لترشيد صناعة القرار من قبل المنتخب؛ وباعتباره خادم للمواطنين لا يمكنه في أي حال من الأحوال أن تواكب وظيفته الارتجالية والتسلط في التسيير.

6- حدود الدراسة:

من أجل التوجه مباشرة إلى الموضوع محل الدراسة وعدم الخروج عنه نضع له الحدود التالية:

6-1- تحديد الموضوع:

سنتطرق في إطار هذا الموضوع إلى دراسة واقع الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر وذلك بالاستناد على دراسة حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية؛ لضبط إشكاليته، صغنا السؤال الرئيسي التالي: كيف يؤثر واقع الاتصال بين ممثلي الأحزاب السياسية داخل المجالس المنتخبة في الجزائر على عمل هذه المجالس وعلى تحقيق أهدافها؟

من خلال هذا السؤال نلاحظ بأن هناك متغيرين هما:

أولا: المتغير المستقل ويتمثل في واقع الاتصال بين ممثلي الأحزاب السياسية داخل المجالس المنتخبة في الجزائر؛

---

[1]- عبد القادر خليل، **البلدية في مواجهة تحدي التسيير والهندسة الإقليمية.** الجزائر: دار القصبة للنشر،2011م.ص ص 13،10.

ثانيا: المتغير التابع ويتمثل في تأثير واقع الاتصال هذا، على عمل هذه المجالس وعلى تحقيق أهدافها.

إذن سؤال الاشكالية الرئيسي يحتوي على متغيرين تجمع بينهما علاقة ارتباط وتأثير، أي أن واقع الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر يرتبط مع عمل هذه المجالس، ومع تحقيق أهدافها من جهة، كما يؤثر فيها من جهة أخرى.

6-2- النطاق المكاني:

هذا الموضوع يتعلق بالجزائر، ولتدقيقه أكثر نحدد نطاقه المكاني في إطار دراسة حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية.

6-3- النطاق الزماني:

سنتطرق لدراسة واقع الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر في إطار المجالس الحالية أي التي تم انتخابها في إطار الانتخابات المحلية لـ 29 أفريل 2012م؛إذن، فدراسة الواقع فرض علينا التعامل مع المجالس المنتخبة الحالية، لكن هذا لا يعني بأننا نقتصر في هذه الدراسة على هذه الفترة وفقط، و إنما نعود إلى الفترة التي سبقتها خاصة فيما يتعلق بالجانب النظري والقانوني، لأنه لا يمكن فهم واقع الاتصال الحزبي داخل هذه المجالس دون الاعتماد على إطار نظري ملائم ودون فهم الاطار القانوني المنظم لسيرها وإدارتها والمحدد لأهدافها.

7- منهجية الدراسة:

المنهج الأساسي الذي اعتمدنا عليه في دراسة هذا الموضوع هو منهج دراسة الحالة، وذلك من خلال دراستنا لواقع الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر من خلال دراسة حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية؛ يرجع سبب اختيارنا لهذه الحالة لارتباطها المباشر بإشكالية البحث، أي أن اشكالية بحثنا تبرز بوضوح في حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، وهذا ما سبق الإشارة إليه في الإشكالية.

فيما يخص أسس منهج دراسة الحالة فهو يتأسس على التحليل المتعمق لحالة محددة أو عدد قليل من الحالات من حيث المكان والزمان والموضوع بغرض التعرف الشامل الدقيق عليها، وتحليل كل ما يتعلق بالظاهرة أو المشكلة مجال الدراسة[1]؛ يعد هذا المنهج الأسلوب المناسب لجمع معلومات تفصيلية وشاملة ودقيقة عن حالة محددة، ومحاولة دراسة وتحليل ما تم جمعه من هذه المعلومات والبيانات دراسة عميقة وشاملة وتفصيلية للوصول إلى النتائج الأفضل لتلك الحالة[2].

---

[1]- مصطفى محمود أبو بكر، أحمد عبد الله اللمع، **مناهج البحث العلمي**. الاسكندرية: الدار الجامعية، 2009م، ص 73.

2- دلال القاضي، محمود البياتي، **مناهج وأساليب البحث العلمي**.ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008م،ص66.

من بين خصائص هذا المنهج:

1- يمكن تطبيقه بصورة شاملة على الحالة أو الظاهرة أو المشكلة مجال الدراسة ككل، ويمكن أن يطبق على جزء أو جانب منها؛

2- يمكن أن تغطي دراسة الحالة كل تاريخ الظاهرة أو المشكلة منذ نشأتها حتى الوقت الحالي أو تغطي فترة زمنية محددة كجزء من تاريخها؛

3- عادة ما يرتبط منهج دراسة الحالة بالجانب الميداني، حيث يتطلب تنفيذه القيام بدراسة وتحليل ميداني للظاهرة أو المشكلة المرتبطة بالحالة مجال الدراسة؛

أما ما يعيب هذا المنهج فهو صعوبة تعميم نتائج دراسة حالة محددة على حالات أخرى مشابهة وذلك لتغير الظروف المحيطة باستمرار، بالإضافة إلى إمكانية وجود تحيز شخصي من قبل الباحث عند تحليل نتائج دراسة الحالة.

فيما يخص استخدام المناهج الأخرى، فقد استعنا بالمنهج التاريخي في تتبع تطور الاطار القانوني المنظم لعمل المجالس الشعبية البلدية منذ استقلال الجزائر إلى الوقت الحالي، كما استعنا بمنهج تحليل المضمون أو المحتوى في تحليل المعلومات المتحصل عليها من خلال الاجابات التي احتوت عليها استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على أعضاء المجلس الشعبي البلدي، وكذلك من خلال مضمون بعض الوثائق ذات الصلة بالموضوع التي كنت قد تحصلت عليها.

اعتمدنا كذلك على ثلاثة أدوات لجمع المعلومات مختلفة ولكن مكملة لبعضها البعض هي: الملاحظة، المقابلة واستمارة الاستبيان بهدف تدقيق المعلومات المتحصل عليها والتأكد من صحتها.

8- صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث هي كالتالي:

8-1- صعوبات تتعلق بالجانب النظري للبحث:

8-1-1- لم أجد أي دراسة سابقة درست هذا الموضوع بالشكل الذي هو عليه؛

8-1-2- قلة المراجع المتخصصة في هذا المجال؛

8-1-3- صعوبة إيجاد إطار نظري محدد و ملائم لدراسة موضوع واقع الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر ، وهذا ما دفعنا إلى توظيف مجموعة من النماذج النظرية واستخدامها كزوايا نظر متعددة ؛

8-1-4- تداخل التخصصات، فدراسة هذا الموضوع تتطلب زاد علمي في العديد من التخصصات ، خاصة في مجال العلوم السياسية، القانون وعلوم الإعلام والاتصال.

8-2- صعوبات تتعلق بالجانب العملي للبحث:

8-2-1- صعوبة الحصول على البيانات و المعلومات: فمثلا في الاجابة على أسئلة استمارة الاستبيان هناك بعض الأسئلة التي لم يتم الإجابة عنها، كما أن عدم الحضور اليومي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي كلفنا المزيد من الوقت و من الجهد.

8-2-2- صعوبة تصنيف وتبويب المعلومات المتحصل عليها وتحويلها إلى مؤشرات كمية ؛ ويعود ذلك إلى الاختلاف، بل وحتى التناقض في بعض الاجابات التي تحصلنا عليها؛

8-2-3- صعوبة التعامل مع أعضاء مجلس شعبي بلدي متعدد التركيبة السياسية. أي أعضائه ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة.

9-خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، كل فصل مقسم إلى مبحثين؛ الفصل الأول يتضمن تحديد وضبط المفاهيم المختلفة التي تتعلق بموضوع البحث، بالإضافة إلى مجموعة من النماذج النظرية التي تم استخدامها كزوايا نظر لفهم واقع الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر. أما الفصل الثاني خصص لدراسة الاطار القانوني المنظم لعمل المجلس الشعبي البلدي ومنه لعملية الاتصال، وهذا لمعرفة مدى نجاعة هذا الاطار القانوني في تفعيل العملية الاتصالية بين ممثلي الأحزاب السياسية داخل هذه المجالس. أما الفصل الثالث والأخير فقد خصص لدراسة واقع الاتصال الحزبي داخل المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية كدراسة حالة لمجلس منتخب، و خاتمة البحث فيها تم الاجابة عن تأثير واقع الاتصال بين ممثلي الأحزاب السياسية داخل المجالس المنتخبة في الجزائر على عمل هذه المجالس وعلى تحقيق أهدافها.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري لفهم واقع عملية الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر.

في هذا الفصل سنتطرق إلى ضبط وتحديد المفاهيم المفتاحية من جهة، ومن جهة أخرى سنعتمد على اطار نظري ملائم يساعدنا في فهم واقع عملية الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر:

المبحث الأول:

تحديد وضبط مفاهيم الدراسة

أولا- مفهوم الاتصال:

يعد الاتصال أحد العمليات الأساسية في العلاقات الانسانية ، فهو عملية تفاعلية تبادلية لإيصال رسالة ما عبر وسيلة محددة لتحقيق هدف معين. من هذا يتبين بأن الاتصال شرط لكيان المجتمع كما أنه حاجة من الضروريات. فمنذ وجود بني البشر، كل فرد منهم كان في حاجة طبيعية إلى التعبير والافصاح عن ما يعرف وما يفكر فيه، مثلما كان في حاجة إلى الاطلاع على ما يعرفه الآخرون وفيما يفكرون[1].

إذن، فكرة الاتصال تستلزم معها فكرة التبادلية والتوزيعية، كما يجب اعتبارها عملية شاملة مترابطة، ومتعددة الأبعاد، إذ يتعدى الاتصال عملية التبادل بين الرسالة والجواب ليشمل جميع عمليات التبادل وكذا المحيط الذي تحصل فيه هذه التبادلات.

أما فيما يخص ضبط مفهوم الاتصال فقد تعددت التعاريف المقدمة من قبل العلماء والمفكرين، كل حسب اختصاصه واهتمامه ؛ فيما يلي نورد البعض منها:

يعرف الأستاذ الدكتور عازة محمد سلامة الاتصال على أنه :"عملية تفاعل تتم بين طرفين، مرسل ومستقبل، يتم من خلالها نقل معلومات أو مهارات أو اتجاهات أو آراء إلى المستقبل سواء كان فردا أو مجموعة بأساليب متنوعة لتحقيق هدف معين"[2].

من خلال هذا التعريف يتبين بأن الهدف من الاتصال هو أن يوصل المرسل رسالته إلى المستقبل بوضوح ودون غموض، حتى يحقق أهدافه.

1-محمد رضا مزوي، **مقال حول الاتصال السياسي.** جامعة الجزائر ثلاثة، كلية العلوم السياسية والاعلام، جويلية 2003م، ص01.

2- عازة محمد سليم، **مهارات الاتصال، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي** . جامعة القاهرة، كلية الهندسة: مركز الدراسات العليا والبحوث للنشر، 2008.ص05.

كما يعرف الدكتور رضوان بوجمعة الاتصال بثلاث عناصر أساسية هي: التعارف، التقاسم والتفاعل. يرى بأنه يمكن اختصار غاية الاتصال في ثلاث معاني، وهذا من خلال استعراض التطور التاريخي للممارسة الاتصالية. فالمعنى الأول يحمل معنى البحث عن الآخر و الاقتسام، والثاني مرتبط بسياق الثقافة الاسلامية ويشير إلى التعارف والتعاون، في حين أن الثالث يشير إلى البث والتفاعل[1].

يرى الباحث بأن المعنى الأول للاتصال ظهر في القرن 12م وبالضبط في سنة 1160م، والذي جاء من اللاتينية ويذهب إلى معنى الاشتراك والتقاسم. فالاتصال هو البحث عن الآخر والاقتسام. المعنى الثاني ظهر في سياق الثقافة الاسلامية مع البعثة المحمدية ويشير إلى التعارف والتعاون وهو ما جاء في قوله تعالى :"وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم" [2]، أما المعنى الثالث والذي يعود إلى القرن 16م يشير إلى الارسال والبث، وهو مرتبط بتطور التقنيات ابتداءا من التقنية الأولى وهي الطباعة. ففعل الاتصال هو النشر والبث عن طريق المكتوب: الكتاب والجريدة ثم عن طريق الهاتف، الراديو والسينما وأخيرا عن طريق التلفزيون والمعلوماتية دون نسيان القطار والسيارة والطائرة باعتبارها تقنيات فزيائية لعبت دورا تكميليا أساسيا.

أما عن عناصر العملية الاتصالية فنوضحها في اطار المخطط التالي:

السياق(البيئة المحيطة)

الشكل رقم(01): عناصر عملية الاتصال

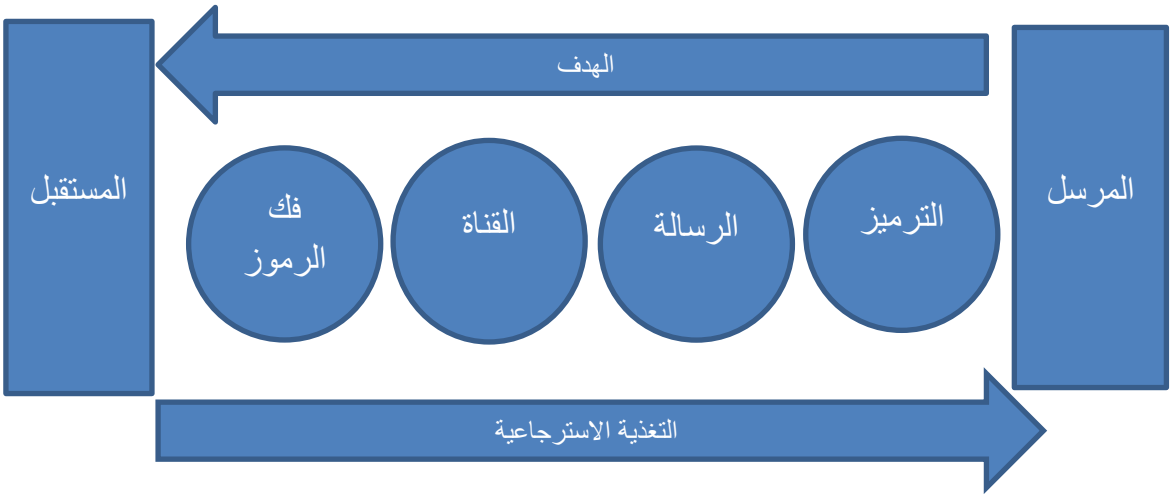

1- رضوان بوجمعة، **أشكال الاتصال التقليدية في منطقة القبائل –محاولة تحليل أنثروبولوجي-**.أطروحة لنيل شهادة دكتوره دولة في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر ثلاثة، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم علوم الاعلام والاتصال، 2006-2007م، ص 59.

2- قرآن كريم، **سورة الحجرات**. الآية 13.

المصدر: عازة محمد سليم، **مهارات الاتصال، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي**. جامعة القاهرة، كلية الهندسة: مركز الدراسات العليا والبحوث للنشر، 2008.ص05.

شرح المخطط:[1]

1-الهدف:

تحديد هدف مسبق لعملية الاتصال نفسها، أي أن يسأل المرسل نفسه لماذا يريد نقل هذه المعلومة ولمن؟ وما هي النتيجة التي ينتظرها بعد انتهائه من الاتصال بالفئة المستهدفة[2].

2-المرسل:

هو الطرف الذي يقوم بإرسال رسالة إلى طرف آخر.

3-الترميز:

استخدام رموز أو شفرات تعبر عن المعاني أو الأفكار المطلوب ارسالها للطرف الآخر.

4-الرسالة:

هي موضوع الاتصال. كما أنها محور العملية الاتصالية. يوجد نوعان من الرسائل:

4-1-الرسائل اللفظية: وتشمل كل ما ينطق أو يلفظ من كلمات و ألفاظ؛

4-2-الرسائل الرمزية: تشمل كل ما هو غير منطوق مثل حركات الجسم، تعابير الوجه...الخ.

5-القناة أو الوسيلة:

من خلالها يتم نقل الرسالة إلى الطرف الآخر أثناء عملية الاتصال. قد تكون شفهية أو كتابية أو الكترونية ويتوقف نجاح نقل الرسالة على مدى مناسبة الوسيلة لتحقيق هدف الاتصال.

6- فك الرموز :

1-عازة محمد سلام، مرجع سابق الذكر، ص ص07،08.

2- نفس المرجع، ص 11.

وهي عملية يقوم بها الطرف الأخر الذي استقبل الرسالة وذلك لتفسير ما ورد فيها ومدى استجابته وفهمه لها.

7-المستقبل:

وهو الذي يستقبل الرسالة المرسلة، ويصبح المستقبل مرسلا حين يستجيب للرسالة ويتفاعل معها. أي أن المرسل يصبح مستقبلا والمستقبل يصبح مرسلا من خلال علاقة تبادلية مستمرة، والاتصال يصبح ناجحا حين يفهم المرسل والمستقبل المعلومات نفسها.

8-الأثر:

ملاحظة الأثر الذي طرأ على الفئة المستهدفة أثناء الاتصال وبعده، ويقوم به المرسل لكي يتأكد من مدى تحقيق الهدف ، حيث لا فائدة من اتصال لا يؤثر في المستقبل.

9-المعلومات المرتدة:

تعكس رد فعل المستقبل واستجابته أو عدم استجابته للرسالة. سميت بهذا الاسم لأنها ترتد من المستقبل للمرسل لتغذيته بالمعلومات التي تجعله قادرا على الاستمرار في عملية الاتصال.

10-السياق:

أي الموقف الذي يتم فيه توصيل الرسالة وقد يتضمن البيئة المحيطة سواء كانت محلية، وطنية وحتى عالمية.

أما فيما يخص مبادئ الاتصال الفعال، يحددها الأستاذ الدكتور عازة محمد سلام في الاجابة على الأسئلة الست التالية[1]:

لماذا؟: تحديد الهدف من الاتصال؛

ماذا؟: تحديد مضمون الرسالة؛

من؟: تحديد الشخص المستهدف من الاتصال ومعرفة خصائصه؛

1- نفس المرجع، ص12.

كيف؟: تشير إلى الوسيلة المناسبة التي تستخدم في الاتصال؛

متى؟: الوقت المناسب للاتصال؛

أين؟:المكان المناسب الذي سيتم فيه الاتصال بالطرف الأخر.

بعد تحديدنا لمفهوم الاتصال، عناصره ومبادئه بصفة عامة. سنتطرق فيما يلي إلى تحديد مفهوم الاتصال السياسي الذي يعتبر كفرع من فروع الاتصال، وهذا حتى نتمكن من ضبط مفهوم الاتصال الحزبي الذي يعتبر كجزء محوري في عملية الاتصال السياسي.

ثانيا- مفهوم الاتصال السياسي:

تتميز كل علاقة بين الحكام والمحكومين بالضرورة بتدفقات إعلامية، و إن كانت متبادلة تفاوتيا. في هذا المعنى الواسع، الاتصال السياسي هو واقعة للسلطة نفسها، سيما وأن هذه السلطة لم تتأسس كليا على القوة ولكنها تسعى دائما إلى تعبئة حد أدنى من الشرعية القائمة على أن الاتصال يتبع السلطة، بل هو كظل لها. في هذا الاطار يرى الباحث "أرنود مارسي" بأن السياسة بحاجة إلى الاتصال حتى تحقق أهدافها، خاصة في زمن الاتصال الجماهيري.[1]

منذ القديم كانت كل سلطة سياسية تحاول فرض نفسها على المشهد السياسي؛ بدأت في اطار الحكم التيوقراطي(حكم رجال الدين)، ثم عن طريق التأثير باستخدام أساليب البلاغة في الخطاب و بعدها التركيز على وسائل الاعلام، بالخصوص الجماهرية منها، وصولا إلى عمليات التسويق السياسي. المهم اضفاء الشرعية على هذه السلطة[2].

على هذا الأساس يتبين بأنه لا يمكن الحديث عن سياسة بدون اتصال، وهذا ما أكده "أفلاطون" في قوله:" لا يمكن للعملية السياسية أن تتم بدون اتصال، والديمقراطية تتطلب اتصال حر ومفتوح، وهذا

1-أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: عربي-انجليزي-فرنسي**. ط1، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 2004م، ص11.

2- Arnaud Mercier, **pour la communication politique**. université de Nice Sophia-Antipolis, laboratoire communication et politique, Paris : Hermès 38, 2004, P70.

حتى نتفادى الديماغوجية التي تحصل عند الغياب التام للاتصال"[1]. في هذا الاطار نجد لاسويل يربط الاتصال بالسياسة؛ فالسياسة حسبه هي من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟، أي ممارسة النفوذ

والتأثير، ولبلوغ هذا الهدف فان السياسة بحاجة إلى الاتصال، باعتباره وسيلة مهمة للتأثير على الآراء، ودفع من نخاطبهم لانتهاج السلوك الذي نرغب فيه والذي يخدم مصلحتنا[2].

هذا وإذا كان الرهان الأساسي في الاتصال السياسي هو كيفية اضفاء الشرعية على السلطة السياسية، فإن هذا الأمر أصبح جد صعب مع تعقد العملية السياسية، وهذا ما نوضحه في اطار المخطط التالي:

الشكل رقم (02): شرح تعقد العملية السياسية من خلال علاقتها بالاتصال

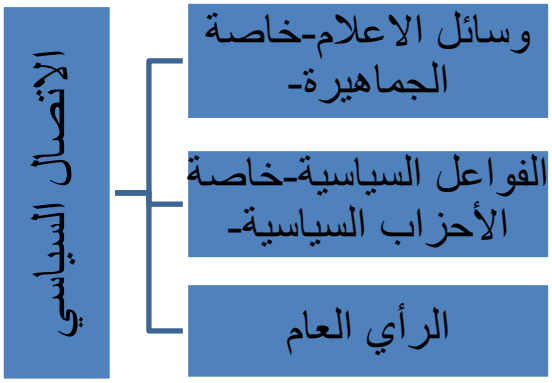

المصدر: اعداد الطالب (مستخلص من مرجع:)[3]

بتحليل وشرح هذا المخطط يتضح بأن عملية الاتصال السياسي هي عملية معقدة تتم في اطار بيئة حركية وتفاعلية تشكلها ثلاث متغيرات أساسية، والتي هي كل من الفواعل السياسية وفي مقدمتها الأحزاب السياسية؛ وسائل الاعلام وعلى رأسها وسائل الاعلام الجماهيري؛ وأخيرا الرأي العام. هذه الثلاثية تتفاعل فيما بينها في ظل بيئة تنافسية. هناك من يرى بأن جوهر دراسات الاتصال السياسي هو دراسة التفاعل

---

[1]–François Rangeon, **communication politique et légitimité** . (format PDF, sans maison d'édition et sans date),p101.

[2] -Harold Lasswell, **politics : who ? gets what ? when ? how ?.** New york : Miridian Books, 1958, p13.

3– Arnaud Mercier**, pour la communication politique**. op. cit , P71.

بين وسائل الاعلام والنظام السياسي بشكل عام، على المستوى المحلي، الوطني وحتى الدولي، خاصة في زمن الاتصال الجماهيري أين أصبحت وسائل الاعلام كفاعل أساسي في العملية السياسية[1].

فكل حزب سياسي هو في تنافس مع الأحزاب الأخرى بغية الوصول إلى السلطة أو من أجل الحفاظ عليها، ولبلوغ هذا الهدف يستخدم الحزب السياسي وسائل الاعلام الجماهيري للتأثير على الرأي العام. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الرأي العام هو الآخر يؤثر في هذه العملية، فلا يقتصر دوره على استقبال المعلومات فقط في شكل عملية اتصالية عمودية، بل يؤثر حتى على اعداد برامج الأحزاب السياسية، ومن هنا وسائل الاعلام لم تبقى مجرد وسيط بين الحزب والجهور و إنما أصبحت هي الأخرى فاعل سياسي يؤثر على كل من سلوك الحزب من جهة، وعلى سلوك الجماهير من جهة أخرى[2].

في اطار هذه البيئة الحركية يطرح رهان التوازن[3] بين هذه الثلاثية كرهان أساسي يكسب عملية الاتصال السياسي صفة المشروعية، ففي الدول التسلطية والديكتاتورية مثلا، السلطة السياسية تحتكر وسائل الاعلام الجماهيري للرقابة والدعاية بهدف السيطرة على اتجاهات الرأي العام. كما أنه، وحتى في الدول الديمقراطية نجد هذه الاشكالية تطرح أيضا، فمثلا الحزب السياسي الذي يكون له مصدر تمويل أكبر من الأحزاب الأخرى يستخدم هذه الميزة لاحتكار وسائل الاتصال الجماهيري ويوظفها لصالحه بهدف الوصول إلى السلطة على حساب الأحزاب الأخرى المنافسة.

إذن فمسألة كل من الحرية والعدالة والمشروعية في اطار عملية الاتصال السياسي تبقى نسبية حتى في الدول التي توصف بأنها ديمقراطية. رغم كل هذا، تبقى مشروعية الاتصال السياسي كما يرى الباحث "فرنسوا رانغ" تفرض ضرورة الانتقال من اتصال يحقق مصلحة المرشحين فقط إلى اتصال يخدم المصلحة العامة[4].

ولما كان الاتصال السياسي هو التبادل للمعلومات بين الحاكم والمحكومين عبر قنوات مهيكلة أو قنوات غير رسمية، يجب أن يكون متبادل ومشترك بين الحاكم و المحكومين، وان اقتصر دور المحكومين في اصدار الطلبات والحاجات، فالحاكم عليه مهمة اقتراح الحلول وأخذ القرارات وتفسيرها[5].

---

[1]- Rachel K. Gibson and Andrea Römmele, **Political communication.** in Daniele Caramani ed, Comparative Politics. Oxford: Oxford University Press, 2007, p03.

[2] -Brian Mcnair**, An introduction to political communication**, fifth ed, London and New york :Routledg Taylor and Francis group 2011, p67.

[3] – Arnaud Mercier, op.Cit. p71.

[4] – François Rangeon, op.cit. p106.

[5]– محمد رضا مزوي، **مقال حول الاتصال السياسي**. مرجع سابق الذكر، ص ص 09، 11.

إذن فالاتصال السياسي ليس مجرد عملية قصف المعلومات من المرسل إلى المستقبل وإنما يجب أن يكون المرسل "الحاكم" في استماع دائم للمحكومين ، فالتبادل مهم في الاتصال السياسي، وهذا ما وضحه الباحث "جون ماري كوتري" عندما عرف الاتصال السياسي على أنه:

" تبادل للمعلومات بين الحاكم والمحكومين، عبر قنوات إرسال مهيكلة أو غير رسمية، وهو يلبي مطالب ويستجيب على وجه التحديد لحاجة معينة ، وهي تأمين الربط بين الحكام والمحكومين ، ذلك أن كل حاكم يريد أن يجعل قراراته مقبولة ، وكل محكوم يسعى لأن يشكل ويصوغ حاجاته ويجعل الآخرين يوافقون عليها، وهذا لن يتم إلا عن طريق الاتصال، أي التبادل".

يكتسب الاتصال السياسي بين الحاكم والمحكومين وجها عموديا ووجها أفقيا يتمم أحدهما الأخر: ينطلق الاعلام أولا عن طريق الانتشار العمودي من قبل الحكام ومن ثم ينتشر أفقيا على مستوى المحكومين، والاتصال قد يكون ثنائي الجانب (بين المترشح والناخب مثلا) أو متعدد الجوانب (بين الرئيس والمواطنين مثلا)، والاتصال قد يكون مباشرا أو غير مباشر، عن طريق الوسائط الاتصالية.

من الصعب عمليا تصنيف وسائل الاتصال السياسي بين الحكام والمحكومين نظرا لأنها متعددة وتكتسب أشكالا مختلفة، ومع ذلك فإن التصنيف المادي لأركان وسائل الاتصال يؤدي إلى التمييز بين الوسائل الشفهية(انتشار الاعلام بين المواطنين) والوسائل الكتابية(الصحافة) والوسائل الالكترونية(الوسائل السمعية البصرية) والوسائل التنظيمية(الأحزاب والجماعات الضاغطة)[1].

بعد هذه المناقشة والتحليل حول الاتصال السياسي، يمكن اعطاء تعريف اجرائي له، بالاستناد إلى ما ذهب إليه الباحث ناجي الغربي في تعريفه:

"الاتصال السياسي هو النشاط السياسي الذي يقوم به الساسة والاعلاميون وأفراد المجتمع، والذي يعكس أهداف سياسة محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتؤثر في الرأي العام والحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الاتصال المتنوعة، وهو ما يعكسه نشاط الساسة داخل الحكومة وخارجها الذين يتخذون من وسائل الاعلام منبرا لإيصال أصواتهم للشعب، أو نشاط الاعلاميون الذين يشاركون السلطة في صناعة القرار وفي العملية السياسية، و أفراد المجتمع الذين يشاركون في العملية السياسية من خلال وسائل الاعلام والاتصال

1- أحمد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**. مرجع سابق الذكر، ص 12.

المختلفة بعرض همومهم ومشاكلهم وانشغالاتهم على السلطة السياسية "[1]

بعد تحديدنا لمفهوم الاتصال السياسي، سنتطرق فيما يلي إلى محاولة ضبط مفهوم الاتصال الحزبي الذي يمكن اعتباره كجزء من عملية الاتصال السياسي، والتي تشكل الكل بالنسبة لهذا النوع من الاتصال. لكن لبلوغ هذا الهدف يتطلب أولا تحديد وضبط مفهوم الحزب السياسي أو الأحزاب السياسية.

ثالثا- مفهوم الأحزاب السياسية:

يرى الأستاذ عبد القادر مشري في كتابه "**الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**"، أنه لمحاولة تقديم تعريف للحزب السياسي وفقا لخصائصه الجوهرية، نواجه عدة عقبات ابستيمولوجية من بينها[2]:

- وجود عدة تسميات ومصطلحات(كالجبهة، الحركة، المؤتمر...الخ) لا تشير إلى كيان سياسي واحد؛
- وجود معاني متباينة لمصطلح الحزب السياسي(الانقسام، المعارضة، الوسيط)؛
- وجود قوى سياسية عديدة(النخب، الجماعات الضاغطة، الحركات الاجتماعية...الخ.

وهناك من الباحثين من يرى أنه ليس من السهل تقديم تعريف جامع مانع لظاهرة مركبة تتسم بالشمولية والتعقيد في آن واحد، مثل ظاهرة الحزب السياسي، فيرجع ذلك لاختلاف الآراء والخلفية الإيديولوجية للكتاب والباحثين الذين حاولوا تحديد هذا المفهوم[3].

رغم هذه الصعوبات التي تواجه الباحثين في ضبط مفهوم الأحزاب السياسية، سنحاول فيما يلي اعطاء بعض التعاريف للمفكرين والباحثين، لنصل في الأخير الى تقديم تعريف اجرائي للحزب السياسي يكون سندا لنا في فهم الاتصال الحزبي.

هناك من يعرف الحزب السياسي من خلال الخصائص التالية[4] :

1- الحزب تجمع من الأفراد يربطهم هدف واحد ورؤية واحدة؛

1- ناجي الغربي،" **دور الاعلام في الاتصال السياسي وأثره على الجمهور**". مجلة الحوار المتمدن، العدد 2524، 2009م ، ص 08.

2- عبد القادر مشري، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**.ط1، الجزائر: دار الخلد ونية للنشر والتوزيع،2010م، ص03.

3- نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م، ص13.

4- علي محمد شمس، **العلوم السياسية**. ط5، ليبيا: بن غازي دار الكتب الوطنية، توزيع مكتبة الأنوار العلمية، 1996م،ص88 .

2- إن وظيفة الحزب، سياسية من حيث الأساس؛

3- إن للحزب في الغالب برنامجا سياسيا يصل من خلاله إلى هدفه وأساس قيامه وهو الحكم.

وهناك من يربط بين الأحزاب السياسية و الديمقراطية، فالأحزاب السياسية الفعالة والديمقراطية تسمح بمشاركة المواطنين والمواطنات في النظام السياسي وتعمل على تقوية الثقة وانخراط الشعب في العملية الديمقراطية وكذلك تمثيل الشعب وتحقيق احتياجاته[1].

كذلك، هناك من يعتبر الأحزاب السياسية كتنظيمات دائمة تلعب دور الوسيط بين الحكام والمحكومين، تبحث إلى تحقيق، عبر الانتخابات، أساسا، التأييد الشعبي من أجل مراقبة المناصب الأساسية للسلطة في الآلة الحكومية.[2]

وهناك من يعتبر الاحزاب السياسية كقوى سياسية أو تنظيمات تحظى بتأييد، ومنظمة في مجموعة ملتفة حول مشروع سياسي معين.[3]

وهناك من يرى بأن الأحزاب السياسية هي تنظيم يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤيا سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعها موضع التنفيذ، وتهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عدد من المواطنين على حساب غيرها وتولى السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراتها.[4] فيما يخص المشاركة العضوية في إطار الممارسة الحزبية يوضحها موريس دوفرجيه في الدوائر التالية:

---

[1] -National Democratic Institute**, Programme d'appui aux partis politiques en Haïti, l'organisation interne des partis politiques**. Port-au-Prince, Avril 2003 .P03.

[2] - Vincent Lemieux**, systèmes partisans et partis politiques**. Université Laval(Québec), 1985.p19.

[3] - Chahrokh Vaziri, **éléments de réflexion sur les partis politiques et référence idéologique dans le tiers monde**. collection « travaux de sciences politiques », Lausanne, Octobre 1990.P06.

4- سعيد بو الشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة: النظم السياسية، طرق ممارسة السلطة، أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها**. الجزء الثاني، ط5، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية-الساحة المركزية بن عكنون-، 2003م.ص122.

الشكل رقم (03): دوائر توضح التركيبة العضوية للحزب السياسي عند موريس دوفرجي.[1]

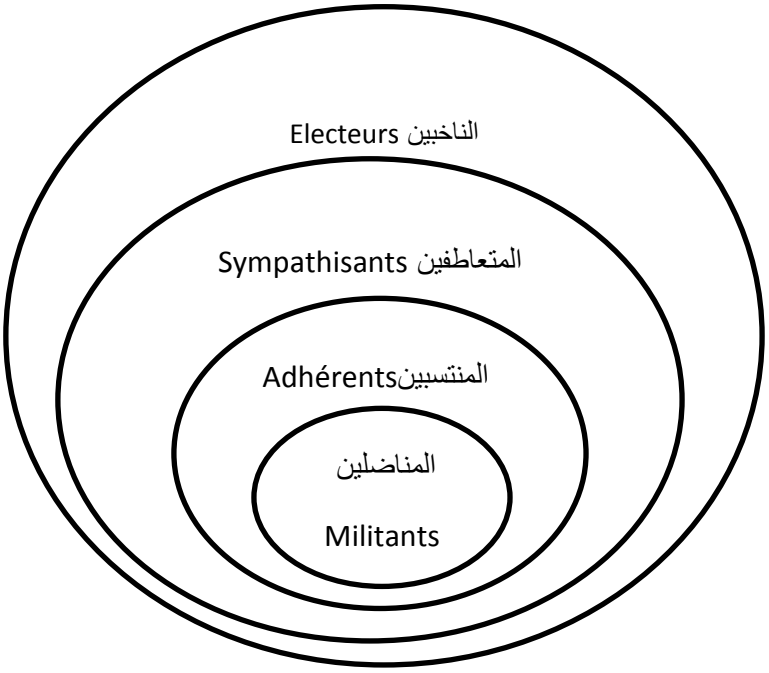

المصدر : M. Duverger, **les partis politiques**,3em éd, Paris: colin, 1976, p 122

في هذه الدائرة نلاحظ بأن موريس دوفرجيه قسم العضوية في الحزب السياسي إلى أربعة فئات هي:

1- فئة المناضلين؛ 2- فئة المنتسبين؛ 3- فئة المتعاطفين؛ 4- وأخيرا فئة الناخبين.

كل فئة من هذه الفئات لديها دور تؤديه داخل هيكلة الحزب السياسي، فمثلا فئة المناضلين من بين أدوارها نجد الانتخاب داخل هيئات الحزب، ابداء آرائها واقتراحاتها وانتقاداتها حول سير الحزب، و الالتزام و الدفاع عن مبادئ الحزب وبرنامجه. أما فئة المنتسبين فدورهم يتجلى في تنشيط اجتماعات الحزب ومساندة الحزب في استقطاب أعضاء جدد لتوسيع قاعدته العضوية...الخ، وفيما يخص دور المتعاطفين يتجلى في تأييد الحزب و تأييد برنامجه...الخ، أما فيما يخص دور الفئة الأخيرة، والتي هي فئة الناخبين فهو التصويت لصالح الحزب أثناء الانتخابات[2].

بعد هذا النقاش والتحليل لمحاولة فهم ظاهرة الأحزاب السياسية، ومن أجل ضبط تعريف للحزب السياسي، يساعدنا في البحث ، نعتمد التعريف الذي قدمه المشرع الجزائري في قانون الأحزاب، وهو كالتالي:

1- M. Duverger, **les partis politiques**. 3em éd, Paris : Colin, 1976, 121.

2 Emilie Van Haut, **adhérer à un partis : aux sources de la participation politique**. Bruxelles : édition de l'université, 2009. P 45.

"الحزب السياسي هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية"[1].

انطلاقا من هذا التعريف للحزب السياسي، وبعد تعريفنا للاتصال بصفة عامة والاتصال السياسي بصفة خاصة، سنتطرق فيم يلي إلى ضبط مفهوم الاتصال الحزبي:

رابعا- مفهوم الاتصال الحزبي:

ترتبط قدرة أي حزب سياسي على الحركة والتأثير بمدى قدرته على تحديد آلياته وأدواته وأساليبه في الاتصال بين المستويات الحزبية المختلفة (المستوى المركزي –لجان المحافظات– لجان الأقسام والمراكز – الوحدات الأساسية) بهدف الربط بين هذه المستويات وتزويدها بالمعلومات الضرورية اللازمة لتحقيق التنسيق بينها في النشاط الحزبي، ويحقق الاتصال الحزبي الأهداف الأساسية التالية[2]:

1- الربط التنظيمي بين المستويات التنظيمية وبين القيادة والقواعد:

أ–**صعوداً**: بنقل الواقع ومتطلبات العمل الحزبي واحتياجاته ومشاكله واتجاهات الرأي بين القواعد حول مواقف القيادة المركزية.

ب–**نزولاً**: بتوصيل القرارات والتوجهات التي تتخذها المستويات الأعلى إلى المستويات الأدنى ومبررات اتخاذ هذه المواقف؛

2- توحيد حركة الحزب وضبط سير العمل الحزبي في الاتجاه المطلوب؛

3- نقل الخبرات المكتسبة والتجارب النشطة الناجحة إلى سائر المستويات؛

4- ضمان انتشار الحزب في مختلف المواقع الجماهيرية بنفس التوجهات.

أما فيما يخص قنوات الاتصال الحزبي التي يتم من خلالها تحقيق هذه الأهداف نشير إلى البعض منها[3]:

–الاتصال المباشر مع الشعب؛

1- ج.ج.د.ش ، الجريدة الرسمية : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم 01/ ر. م . د / 12 مؤرخ في 14 صفر عام 1433هـ الموافق لـ 08 يناير 2012م. المتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية مع الدستور**، المادة 03، ص10.

2- عبد الغفار شكر، "**المشاكل الداخلية للأحزاب السياسية**". الحوار المتمدن، العدد 2821، 2009/11/06م.

الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org. . مطالعة الموقع يوم 2013/10/27م. على الساعة العاشرة ونصف صباحا.

3- لمعرفة قنوات الاتصال الحزبي، أنظر المخطط المدرج في الملحق رقم (02).

– وسائل الاعلام السمعية والبصرية؛
– الوسائل الالكترونية[1]؛

ومن بين المسائل الأساسية في إطار الاتصال الحزبي مسألة التنسيق الداخلي التي تشمل تنظيمات الحزب على مختلف مستوياتها ودرجاتها، و من حيث كيفية اتصالها ببعضها البعض، ومدى سلطتها على التنظيمات الأدنى منها درجة وخضوعها للأعلى منها، من جهة، ومن جهة أخرى نجد مسألة اتصال الحزب مع جمهوره الخارجي.

أما من وجهة نظر السياسة المقارنة فإن مسألة الاتصال الحزبي تندرج ضمن ثلاثية: السياسي؛ وسائل الاعلام والمجتمع أو الناخبين[2]. وهناك مسألة أخرى مهمة، وهي مسألة اتصال الأحزاب السياسية مع بعضها البعض، لأن في الأنظمة الديمقراطية مسألة الاتصال بين الأحزاب السياسية يقرها الدستور وتتطلبها الممارسة السياسية، باعتبار أن الحزب هو أداة لممارسة السلطة ووسيلة لخدمة المصلحة العامة[3].

بعد هذا العرض والنقاش حول مسألة الاتصال الحزبي ، يمكن ضبطها في إطار التعريف التالي:

"**الاتصال الحزبي هو نوع من الاتصال السياسي تعتمده الأحزاب على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي للتعريف بأفكارها و بأيديولوجيتها وبرامجها، بهدف تماسك الحزب على المستوى الداخلي وتوسيع قاعدته العضوية من جهة، وبهدف كسب تعاطف وتأييد الجماهير على المستوى الخارجي، من جهة أخرى، وذلك كله من أجل الوصول إلى السلطة أو التأثير في قراراتها**".

خامسا– مفهوم المجالس المنتخبة:

بما أن دراستنا في هذا البحث تتخصص في دراسة حالة المجلس الشعبي البلدي، سنركز في تعريفنا للمجالس المنتخبة في الجزائر على حالة المجلس الشعبي البلدي باعتباره مجلس محلي منتخب.

[1] -Pippa Norris, **political parteis and democracy in theoretical and pratical perspectives**, National Democratic Institute for International affairs,2005,p05.
[2] - Rachel K. Gibson and Andrea Römmele, **Political communication,** op.cit.p 03.
[3] - Konrad Adenauer Stiftung,**Politicals parteis functions and organisation in Democratic societies**, Singapore : National Library Board, 2011, p48.

بالعودة إلى قانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432هـ الموافق لـ 22 جوان 2011م، المتعلق بالبلدية[1]، و كذلك القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433هـ الموافق لـ 21 فبراير 2012م، المتعلق بالولاية[2]. نجد أن المشرع الجزائري قد اعتبر كل من المجلس الشعبي الولائي والمجلس الشعبي البلدي كمجلسين منتخبين معبرين عن النهج اللامركزي الذي تبنته الجزائر في تسيير شؤون المواطنين على المستوى المحلي.

ففي المادة الأولى من هذا القانون يعرف المشرع البلدية على أنها:" **الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة**". كما أن البلدية، حسب المادة الثانية من نفس القانون هي:" **القاعدة الاقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية**"[3].

على هذا الأساس يتبين بأن المجلس المنتخب هو هيئة تمثيلية لا مركزية منتخبة من قبل المواطنين المحليين تمثلهم على المستوى المحلي، لينوبوا عنهم في تحقيق احتياجاتهم ومصالحهم، وذلك بفعل الاختصاصات والسلطات المخولة لها كفاعل محلي[4]، وهذه الهيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعبر عن النهج اللامركزي في تسيير شؤون المواطنين من جهة، وشؤون الدولة من جهة أخرى. هذا ما نص عليه قانون البلدية المذكور أعلاه في المادة 65 حينما أقر بأن رئيس المجلس الشعبي البلدي يمارس سلطات باسم الجماعة الاقليمية التي يمثلها وباسم الدولة، وفي المادة 85 من نفس القانون، أقر المشرع كذلك بأن رئيس المجلس الشعبي البلدي يمثل الدولة على المستوى البلدي[5]. من هذا يتبين بأن رئيس المجلس الشعبي البلدي رغم اختياره من قبل الشعب عن طريق الانتخاب إلا أنه يصبح ممثل لهم وممثل للدولة في آن واحد، ومن هنا تبرز أهمية الناخبين في اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي.

1-ج.ج.د.ش ، الجريدة الرسمية : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432هـ الموافق ل 22 جوان 2011م**. المتعلق بالبلدية، العدد37، 03 جويلية 2011م، ص 07.

2-ج.ج.د.ش، الجريدة الرسمية : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433هـ الموافق ل 21 فبراير 2012م**. المتعلق بالولاية، العدد 12، 29 فيفري 2012م، ص 05.

3- ياسمين نور الدين وآخرون، **نحو مجالس شعبية محلية فاعلة، دراسة استطلاعية لرؤية عينة من المواطنين**. مصر: مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، 2010م، ص20.

4- نفس المرجع، ص ص 12، 15.

إلا أن هناك من يرى بأن اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي عن طريق الانتخاب فيه سلبيات، ويستند أنصار هذا الرأي على الحجج التالية[1]:

1- أن الانتخاب قد لا يأتي بأحسن الأشخاص الصالحين لعضوية المجالس المحلية وممارسة الوظيفة الادارية، بل أنه قد يأتي بأشخاص لا خبرة لهم بهذه الوظيفة خاصة في الدول النامية؛

2- أن الانتخاب يستلزم قدرا من المستوى العلمي والثقافي والوعي السياسي السليم لدى الناخبين وهو ما تفتقر إليه الدول المتخلفة، وبالتالي فإن الانتخاب قد يؤدي إلى الاضرار بمصالح الوحدة المحلية بل وبالصالح العام للدولة ذاتها في النهاية؛

في المقابل يرى البعض الآخر في الانتخاب الطريقة الأساسية لاختيار أعضاء المجالس المحلية المعبرة عن إرادة الشخص العام المعنوي الإقليمي، وأن انتخاب أعضاء المجالس المحلية يعتبر أحد الأركان الجوهرية لضمان استقلال هذه المجالس عن السلطات المركزية، فالنظام اللامركزي هو امتداد للفكرة الديمقراطية في القطاع السياسي والإداري معا، ولذلك يجب أن يقوم أساسا على مبدأ الانتخاب وترك اختيار أعضاء المجالس المحلية من بين الأهالي سكان هذه الاقاليم أنفسهم، لحسن معرفتهم وتقديرهم للمصالح المحلية.

يستند أنصار هذا الاتجاه على مجموعة من الحجج[2]:

1- أن الإدارة المحلية تقوم على إدارة المصالح المحلية بواسطة أشخاص يدركون طبيعة هذه المصالح ويتأثرون بها، الأمر الذي يتعين معه أن تكون الهيئات المحلية التي تشرف على إدارة هذه المصالح هيئات منتخبة؛

2- أن وجود الأعضاء المنتخبين يحول دون أن تمارس السلطة المركزية ضغوطا عليهم حيث أن ولاءهم للجماهير التي هي مصدر سلطتهم ووجودهم وليس للسلطة؛

3- 3- أسلوب الانتخاب يعمل على ضمان التداول على السلطة داخل المجالس المحلية[3].

بعد هذا النقاش حول المجالس المنتخبة نضبط هذا المفهوم في إطار التعريف التالي:

1- خالد ممدوح، **السلطة المركزية وعلاقتها بالمرافق المحلية ومؤسسات المجتمع المدني**. ورقة مقدمة في ندوة " دور الحكومة المركزية في التنمية المجتمعية"، مصر: القاهرة، جوان 2007، ص288.

2- نفس المرجع، ص ص 289، 290.

3 - Daisy Andrieu et autres, **la démocratie participative**. sous la direction de Béatrice Muller, action publique, action sociale, Paris : l'Harmattan, 2010, p261.

"المجالس المحلية المنتخبة هي هيئات تمثيلية لا مركزية منتخبة من قبل المواطنين المحليين تمثلهم على المستوى المحلي، لينوبوا عنهم في تحقيق احتياجاتهم ومصالحهم، وذلك بفعل الاختصاصات والسلطات المخولة لها كفاعل محلي، وهذه الهيئات تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعبر عن النهج اللامركزي في تسيير شؤون المواطنين من جهة وشؤون الدولة من جهة أخرى".

بعد تعريف المجالس المحلية المنتخبة، وتعريف الاتصال الحزبي، سنتطرق فيما يلي إلى توضيح ما المقصود بالاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر.

سادسا- الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر:

الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر، يبرز في شكل اتصال ممثلي الأحزاب فيما بينهم داخل هذه المجالس؛ أي الشعب يختار ممثليه من مجموعة من الأحزاب السياسية عن طريق الانتخابات وهؤلاء الممثلين الذين ينتمون ، غالبا، إلى أحزاب سياسية مختلفة دورهم هو تمثيل الإرادة الشعبية داخل هذه المجالس.

ففي اطار التعددية الحزبية وفي اطار نظام انتخابي يأخذ بنظام الأغلبية النسبية تظهر مسألة الاتصال الحزبي داخل هذه المجالس في الجزائر، أي كيف يمكن تسيير مجلس منتخب في اطار تعدد تركيبته السياسية، وهنا يبرز الاتصال كمتغير وسيط يربط العلاقة بين مختلف ممثلي الأحزاب داخل المجالس المنتخبة .

بالتالي، فالاتصال هنا ليس فقط هو فن تمرير وفهم المعلومات ولكنه هو أيضا فن قيادة التبادلات من أجل جعل الفواعل تقترب في وجهات نظرها، وكذلك من أجل الفهم الجيد للقرارات المتعلقة بتسيير شؤون المجلس؛ فكل عضو لديه وجهة نظر اتجاه أي وضعية، حسب مكانته داخل المجموعة ، انتمائه الحزبي، وظيفته، انشغالاته، رهاناته، وكذلك حسب ثقافته، تكوينه وقيمه؛ فكل واحد منهم له جزء من الحقيقة اتجاه أي وضعية ولا يملك كل الحقيقة، فعن طريق النقاش تثمن وجهات النظر ويتم البناء الجماعي لتعريف موحد ومقبول للوضعية[1].

[1] – Alex Mucchielli, **étude des communications : information et communication interne**. 2em éd, Paris : Armand Colin, 2005.p p, 08, 10.

وعليه، الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر، نقصد به مجموع أفعال النقاش والتبادل المنظمة والهادفة التي تجرى بين ممثلي الأحزاب داخل هذه المجالس عن طريق تقريب وجهات النظر بهدف الوصول إلى بناء قرار جماعي حول وضعية معينة.

لفهم واقع هذا الاتصال، أي واقع الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر نستعين بمجموعة من النماذج النظرية. وهذا ما سنتطرق إليه في إطار المبحث التالي:

المبحث الثاني:

نماذج الاتصال السياسي زوايا نظر لفهم واقع عملية الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر.

تعتبر النماذج النظرية كمناظر للواقع المعقد وتبسيطا له، سنتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من النماذج النظرية التي حاولت شرح عملية الاتصال السياسي وتوظيفها كزوايا نظر متعددة لفهم عملية الاتصال الحزبي، باعتبار هذا الأخير كاطار فرعي يندرج ضمن اطار كلي هو الاتصال السياسي:

أولا- النموذج الرياضي: Le modèle mathématique

(نموذج كلود شانون و وارن ويفر[1] Claude Schannon ;Waren Weaver):

ارتكزت الأبحاث النظرية حول أنساق التواصل على الدراسات التي تم إنجازها منذ أواخر القرن التاسع عشر، في الفيزياء والرياضيات من قبل كل من لوديك Ludwig، بولتزمان Boltzman، أندري أندريفيتش ماركوف Andrei Andreivitch Markov، رالف ويندون هارتلي Ralph windon Hartley، حيث سمحت النماذج الرياضية لرياضيي ومهندسي الاتصالات اللاسلكية، بالكشف عن الخصوصيات النظرية لكل نسق اتصالي مستعمل لدى الكائنات الحية أو الآلات التي لها أهداف تواصلية .

و لقد اهتم علماء الاتصال بأبحاث هؤلاء المهندسين و الفيزيائيين، حيث استمدوا من أعمالهم بعض المفاهيم التي عرفت استعمالا في مجال الاتصال، نذكر منهم شانون و ويفر W.Weaver C.E.Shannon اللذان قاما بدراسة المشاكل التقنية لإرسال الإشارات في شركة "بيل للهاتف"، إذ نشرا في أواخر الأربعينيات

[1] – PAUL ALBOU. **Problèmes humains dans l'entreprise**. 3émééd, Paris : Bordas.1992.p 49.

(1949م) كتابا حول النظرية الرياضية للمعلومات التي تعتمد في تفسيرها لكافة أشكال التواصل على القياس الرياضي للمعلومة باعتبارها الوحدة الأساسية التي يمكن تعديلها أو تقليصها، و نقلها إلى الهدف من دون تشويش و بأقل تكلفة ممكنة.

على هذا الأساس اعتمدا هذان الباحثان في طرحهما للعملية التواصلية على مفاهيم رياضية جعلت من الاتصال عملية تقنية، ومن الأطراف المشاركة فيه، شبيهة بالآلات التي تنقل المعلومات من نقطة انطلاق إلى أخرى ،أما العناصر المكونة لهذه العملية فقد حددها كل من شانون و ويفر كالتالي:

الشكل رقم (04): مخطط يوضح عملية الاتصال عند شانون وويفر[1].

قناة

المرسل ←ترميز ← رسالة ← فك الرموز ← المتلقي

المصدر:

PAUL ALBOU. **Problèmes humains dans l'entreprise** .3em éd, Paris : Bordas.1992. p49.

يقوم المرسل بانتاج خطاب يترجمه في لغة مشتركة بينه وبين المتلقي من خلال الترميز أو التشفير وينقله بواسطة سند مادي أي قناة إلى المستقبل الذي يقوم بفك رموزه ليتمكن من فهم فحوى هذا الخطاب.

لم يختلف **وليام ويفر W.Weaver** في تعريفه للاتصال عن مفهوم شانون ، حيث فسره على أنه : "نقل وجهة نظر من محيط إلى آخر، و من شخص إلى شخص آخر".

ما يؤخذ على رواد هذا الاتجاه أنه ركز في تفسيره للظاهرة الاتصالية على العناصر الأساسية لعملية التواصل ,إلا أنه حصر سيرورة هذه العملية في إرسال معلومات أو انطباعات من نقطة الانطلاق – أ – (المرسل) تجاه – **ب** – الطرف المستهدف (المتلقي) .

كما أنهم لم يفرقوا في تفسيرهم للسلوك الاتصالي بين ما يحدث بين شخصين و بين ذلك الذي يحدث بين جهازين ، ولقد رفض بعض المفكرين هذا التفسير وعابوا على مناصري هذا الاتجاه تداولهم لسيرورة الظاهرة الاتصالية كعملية "نقل" شيء" من مكان إلى آخر، كون أن استخدام مصطلح "نقل"

[1] - Ibid, p 49.

يناسب استخدامه للأشياء الملموسة و الماديات أكثر من المعنويات، حيث تجاهل العامل النفسي والاجتماعي و الأنساق التي تحدث فيها عملية التواصل[1].

بمحاولة اسقاط هذا النموذج على واقع الاتصال الحزبي داخل المجالس المحلية المنتخبة في الجزائر، فانه يساعدنا على معرفة مدى ملائمة قنوات الاتصال التي يعتمد عليها ممثلي الأحزاب داخل هذه المجالس في اطار الاتصال مع بعضهم البعض من جهة، وبينهم وبين الجمهور الداخلي والخارجي من جهة أخرى، كما يساعدنا على معرفة ما إذا كانت العملية الاتصالية داخل هذه المجالس تتم في شكل خطي أم تتم في إطار تفاعلي.

ثانيا- النموذج الإستراتيجي: Le Modèle Stratégique

يتمحور هذا النموذج حول فكرة أساسية هي وجود العديد من الفواعل المتنافسة، أي في ظل منطق لعلاقات القوى. تحكم العملية الاتصالية في اطار هذا النموذج مجموعة من المبادئ[2]:

- ضرورة معرفة المنافسين؛

- معرفة الاستراتيجية الاتصالية للخصوم، ليس لضرب الخصوم في حد ذاتهم وانما لضرب استراتيجيتهم؛

- معرفة رهانات الخصوم؛

- امتلاك الإرادة من أجل تحقيق ميزات تنافسية على الخصوم لأن الأهداف تختلف...الخ.

من خلال هذه المبادئ التي يتركز عليها النموذج الاستراتيجي فإن العملية الاتصالية توجه نحو أهداف موافقة لمصالح الفاعل القائم بالاتصال، أي تأخذ طابع الاستراتيجية بوضع أهداف تسخر مجموعة من الوسائل لبلوغها بنجاح.

بإسقاط هذا النموذج على حالة الاتصال الحزبي داخل المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية يساعدنا في فهم الطابع التنافسي بين ممثلي الأحزاب المشكلة لهذا المجلس، وكذلك في معرفة استراتيجيتهم؛ مع العلم بأن التشكيلة السياسية لهذا المجلس غير متجانسة أي تعدد الانتماء الحزبي لممثليها، لنصل بعدها لتحديد أثر هذا التنافس على عملية الاتصال ومنه على عملية سير وإدارة هذا المجلس، وكذلك على تحقيق أهدافه.

---

[1] – Ibid.P50.

[2] – Gérard Garibadli, **l'analyse stratégique**.3em éd, Paris : groupe Eyrolles, 2008.PP 1,2.

ثالثا- النموذج السلوكي[1]:

(Le modèle comportementaliste ou Behaviouriste)

يقول Cazenase أن لهذا النموذج علاقة بنظرية "الإبرة تحت الجلد" كما وضع أسسها Harold lasswell وتجلت في أعمال Lazarsfeld في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين. المجتمع وقتها كان ينظر إليه كمجتمع جماهيري يتكون من أفراد سلبين، منعزلين، ويتقبلون دون مقاومة كل ما تبثه وسائل الإعلام من أراء ومواقف ونماذج سلوكية.

إن النموذج السلوكي يقوم على برنامج بحوث أمبريقية هدفها إثبات أو نفي هذا التصور لعلاقة وسائل الإعلام بالجمهور، هذا البرنامج لخصه lasswell بسلسلة أسئلته الخمس الشهيرة "من، يقول ماذا، لمن، بأية قناة وبأي تأثير؟".

الاتصال السياسي في هذا النموذج معرف كعلاقة بين مرسل (من؟)، و رسالة (ماذا؟)، ومستقبل (لمن؟)، وقناة (بأية قناة؟)، وذات تأثير (بأي تأثير؟)، هذا التعريف إذن، ينظر إلى الاتصال السياسي كعملية خطية لانتقال المعلومات، وهو يصب كل اهتمامه على العنصر الأخير من سؤال lasswell وهو عنصر التأثير الذي استقطب اهتمام معظم الدراسات الإعلامية لما بعد الحرب العالمية الثانية وفي مقدمة التأثيرات التي جلبت فيما بعد اهتمام الباحثين، والتي منها موضوع الدعاية الحربية (lasswell) ثم الدعاية الإنتخابية (Lazarsfeld).

إن هذه الأبحاث ستقترب شيئا فشيئا من نظرية التأثير المحدود كرد فعل لنظرية التأثير المفرط أو الإبرة تحت الجلد. إنها ترتكز على المستقبل وميكانيزمات مقاومة الجمهور لتأثير وسائل الإعلام اعتمادا على متغيرات درجة الانتباه، الإدراك والتنكر لدى الأفراد وأيضا متغيرات السن، الانتماء السياسي وشبكة العلاقات الشخصية التي تحد من آثار وسائل الإعلام.

تؤكد هذه النظرية على أهمية الجماعات الأولية في تكوين الآراء السياسية للأفراد وتصفية المعلومات التي تأتيهم من وسائل الإعلام، وهذا ما يتجسد بالخصوص عبر نظرية التدفق على مرحلتين (Lazaesfeld) ودور قادة الرأي في الوساطة بين وسائل الإعلام والجمهور[2].

---

[1]– Jacques Gerstlé, **la communication politique**. 2em éd, Paris : Armand Colin, 2008, p p 28, 29.

[2] – Ibid,p30.

بإسقاط هذا النموذج على حالة الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر، فيتجلى دوره في معرفة تأثير وسائل الإعلام من جهة، وقيادة الحزب من جهة أخرى على سلوك ممثلي الأحزاب داخل هذه المجالس؛ أي كيف يمكن لكل من وسائل الاعلام وقيادة الحزب من أن تؤثر على عملية صنع القرار داخل هذه المجالس؟. فوسائل الاعلام انطلاقا من اعتبارها فاعل مؤثر في المجتمع كناقل لانشغالات المواطنين ومراقب لعمل السلطة السياسية، وفي بعض الأحيان تكون هذه الوسائل تميل إلى الدفاع عن مصالح حزب سياسي معين، فإن مضامينها الاعلامية تؤثر على سلوك ممثلي الأحزاب وعلى صياغة برامج عملها داخل المجالس المنتخبة. أما فيما يخص تأثير قيادة الحزب فتكون من خلال التنشئة السياسية للأعضاء، وكذلك من خلال الدفاع عن البرنامج الذي يتبناه الحزب.

رابعا- النموذج النظامي: Le modèle systémique

يقول H Cazenase أن التحليل النظامي يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو يقوم على أعمال مؤسس هذا الإتجاه Norbert Weiner منظر علم السيبرنيطيقا "La Cybernétique" إنه علم قائم على المقارنة بين وظائف الحيوان والألة. طور Wiener فكرة رد الفعل (feed-back ou rétroaction) الذي سيصبح محور النظرية النظامية[1]. وهذا ما يوضحه المخطط التالي:

الشكل رقم (05): مخطط عملية الاتصال عند وينر.

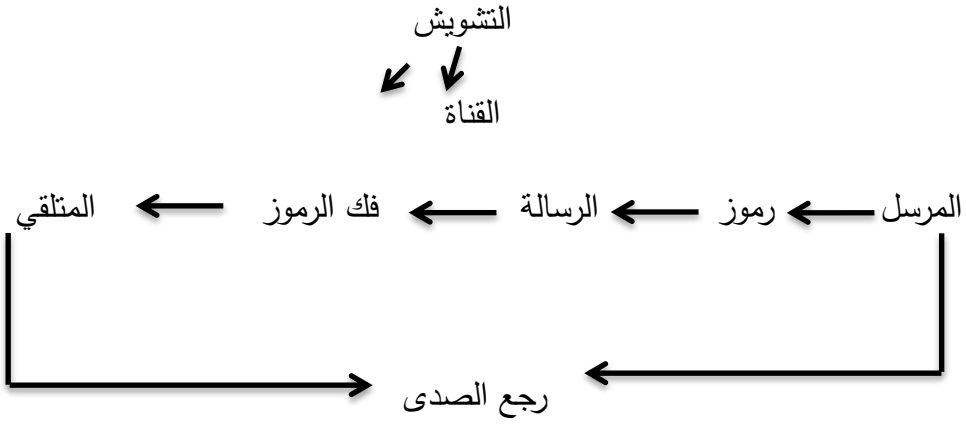

المصدر:

MICHEL RAIL, **un concept scientifique, information et communication**. quinbette, janvier, 2006,p45.

[1]- MICHEL RAIL, **un concept scientifique, information et communication**. quinbette, janvier, 2006.p45.

تعتبر الرسالة كمجموعة من المعلومات تحمل رموزا متفق عليها؛ أما القنوات الحاملة للرسالة فهي متنوعة حسب الوسائل المستعملة، و يعد التشويش والتشويه الذي يطرأ على الرسالة خلال رحلتها بين المرسل و المرسل إليه من عناصر الاتصال، و يكون هذا التشويش إما قصديا أو غير قصدي، كما أنه يحدث نتيجة لخلل ما في أحد العناصر المكونة للتواصل (المرسل، القناة...)، ولتجاوز التشويش لا بد من تكرار الرسالة أو أحد أجزائها الدلالية أو التقليص من عدد المعلومات أو تنويع القنوات؛ أما عملية الاسترجاع أو رجع الصدى فيمكن للباعث أن يقيم مدى أثر خطابه على المتلقي من خلال تحليل ردود فعله إزاء ما تلقاه.

من هذا المنطلق يوضح نموذج وينر أن المعلومات في انتقالها بين المرسل و المستقبل تنطلق من مدخلات(مصدر) ، وتمر عبر نسق لتصل إلى مخرجات (مستقبل)، فيحدث حينها ارتجاع (رجع الصدى) حيث يتفاعل المستقبل للرسالة بما تحمله من معاني و أخبار، فيقوم المستقبل ببعث رسالة تحمل ردة فعله تجاه ما تلقاه لتعود العملية الاتصالية إلى نقطة انطلاقها[1] .

إن النموذج النظامي يحلل الاتصال السياسي بوضعه في مجموع الأنظمة التي يتفاعل معها النظام السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والمكونة للمجتمع. إذن، هذا النموذج يعرف الاتصال السياسي كعملية تبادل المعلومات من جهة، بين مختلف الأطراف المشكلة للنظام السياسي، كبنية مستقلة نسبيا ، ومن جهة أخرى بين النظام السياسي كله وما يحيط به.

إذن، يشتمل الاتصال السياسي في اطار هذا النموذج على مجموع العمليات المتفاعلة بين عناصر النظام السياسي وبين هذا النظام ومحيطه.

« **La communication politique consiste l'ensemble des processus interactifs entre les éléments d'un système politique et entre ce système et son environnement** »[2]

يضيف Cazenase أن الأنظمة على العموم خاضعة لثلاث مبادئ أساسية تحكم سيرها:

- مبدأ الإرتباط المتبادل (Inter dépendance) الذي يقول أن عناصر النظام مرتبطة فيما بينها وأن النظام ككل يتفاعل مع محيطه بنفس الكيفية؛

---

[1]– Ibid.p 50.

[2] – Jacques Gerstlé, **la communication politique**. Op.cit.P31.

- مبدأ الكلانية (Totalité) الذي ينظر إلى النظام ككيان كلي يتعدى العناصر المكونة له ويتجاوزها؛
- مبدأ إعادة الفعل (Rétroaction) الذي يقول أن الظاهرة تؤثر على السبب الذي أحدثها والسبب بدوره يحدث أثر على الظاهرة.

تطبيق النموذج النظامي في المجال السياسي:

لدينا بهذا الصدد دراستين بارزتين: الأولى لـ G.A Almond و Y.G. Colemen والثانية لـ K.W Dentsch.

الدراسة الأولى تنتمي إلى التحليل الوظيفي؛ الاتصال السياسي بالنسبة إليها هو وظيفة سياسية تختلف عن وظيفة الإدماج، الحس الاجتماعي والتجنيد، هذه الوظيفة مدروسة وفق معايير 4 هي[1] :

- تجانس المعلومات السياسية Cohérence des informations politiques؛
- تحرك المعلومات السياسية Mobilité des informations politiques؛
- حجم المعلومات السياسية Volume des informations politiques؛
- اتجاه المعلومات السياسية Direction des flux des informations politiques.

على ضوء هذه المعايير، قام الباحثان بعقد مقارنة بين الأنظمة السياسية من خلال نظام الاتصال السياسي القائمة عليه، فانتهوا إلى إبراز أوجه الاختلاف بين الأنظمة الديمقراطية والشمولية من جهة، وكذلك بين البلدان الصناعية والبلدان السائرة في طريق النمو من جهة أخرى .
أما كارل دوتش، فقد انتهج خط النموذج السيبرنيطيقي؛ إنه ينظر إلى الاتصال السياسي كسيل للمعلومات المتدفقة سواء من خارج النظام، أومن داخل النظام، وهي المعلومات المحفوظة بها في ذاكرة النظام.

هذه المعلومات تمر على قنوات تعمل على تصفيتها إلى أن تصل إلى مركز القرار حيث تتحول إلى معلومات مصنفة ضمن السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية، والنظام ككل يعيش في حالة بحث عن توازن مستمرة مع عناصره الداخلية أو مع المحيط الخارجي.

نموذج دافيد استونDavide Easton للنظام السياسي:

[1]– Ibid.p32.

بني نموذج دافيد استون للنظام السياسي قياسا مع نظام علم التوجيه. يعتبر ايستون أن النظام السياسي هو مثل "العلبة السوداء"، ويحلل أساسا علاقات النظام مع بيئته. تتضمن البيئة أولا النظام الاجتماعي العام: النظام الاقتصادي، النظام الثقافي، النظام الديني...الخ. ثم يتضمن الجوانب الأخرى غير الاجتماعية لهذا المجتمع العام: النظام البيئي، النظام البيولوجي، النظم النفسانية...الخ، ويتضمن أخيرا النظم الخارجية بالنسبة للمجتمع العام: النظم الدولية(الاقتصادية، السياسية، البيئية...الخ)[1].

يشرح استون نموذجه هذا وفق المخطط التالي:

الشكل رقم (06): مخطط يوضح عمل النظام السياسي عند دافيد استون.

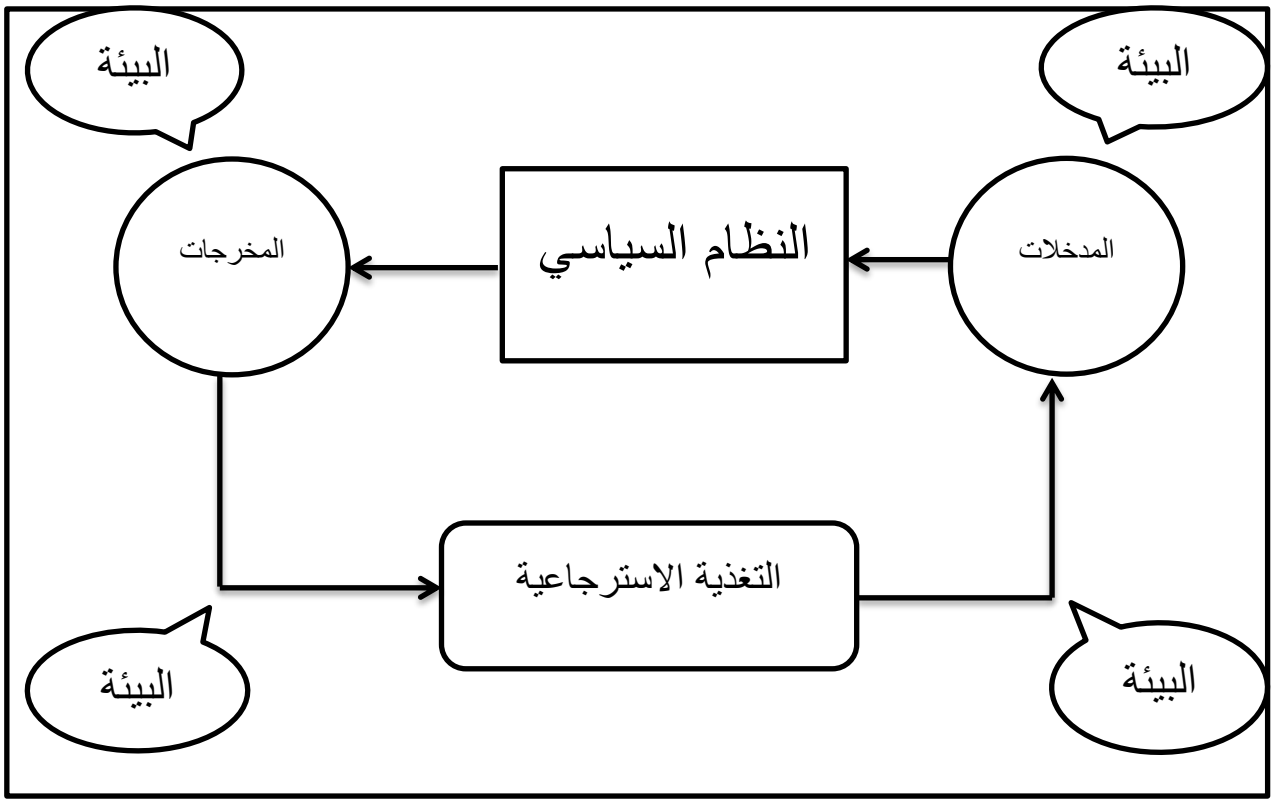

المصدر :موريس دوفرجيه، **علم اجتماع السياسة**. ترجمة سليم حداد، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001م.ص 236.

1- موريس دوفرجيه، **علم اجتماع السياسة**. ترجمة سليم حداد، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001م.ص 236.

شرح المخطط:

انطلاقا من هذا المخطط لدافيد استون نلاحظ بأن النظام السياسي لا يعيش في فراغ، و إنما يعيش في اطار بيئة حركية يتفاعل معها عبر عمليتي المدخلات والمخرجات، فعبر المدخلات يتم نقل مطالب البيئة الداخلية والخارجية إلى النظام، ليقوم هذا الأخير بدراستها في اطار العلبة السوداء ثم تعود إلى البيئة في شكل مخرجات النظام، لتأتي بعدها عملية التغذية الاسترجاعية كعملية تقييمية لتعبر عن رد فعل البيئة اتجاه مخرجات هذا النظام.

يمكن للتغذية الاسترجاعية أن تكون ايجابية، أي أن البيئة تكون قد قبلت بمخرجات النظام، ويظهر هذا القبول حسب استون في مساندة البيئة، وفي نقل مطالب أخرى للنظام ، كما أن هذه التغذية الرجعية يمكن أن تكون سلبية عندما لا تقبل البيئة بمخرجات النظام، ويظهر هذا الرفض في شكل الاحتجاجات التي تقوم بها البيئة وفي نقلها لنفس المطالب مرة أخرى.

في اطار هذه الحركية بين كل من البيئة والنظام يظهر بأن العلاقة بينهما هي عبارة عن حركة دائرية، وفي اطار هذه الحركة الدائرية تبرز قدرة النظام في التعامل مع المطالب. في هذا الصدد يميز استون بين ثلاث وظائف جوهرية للنظام[1] : وظيفة التعبير عن المطالب، وظيفة ضبط المطالب ووظيفة تقليص أو دمج المطالب. تؤمن وظيفة التعبير عن المطالب مجموعات الضغط بصورة أساسية، سواء تعلق الأمر بمنظمات مشكلة لهذا الغرض تحديدا، أو بمنظمات لها أغراض اجتماعية أخرى تتدخل في لحظة أو أخرى لصياغة طلبات معينة.

تقوم بوظيفة الضبط سلسلتان من الآليات المختلفة، التي يسميها استون الضبط البنيوي والضبط الثقافي. يؤمن الضبط البنيوي بواسطة أجهزة الضبط للطلبات كالأعيان، النواب والأحزاب السياسية...الخ. أما الضبط الثقافي فيتعلق عندما يكون نظام القيم والمعتقدات يحول دون صياغة بعض الطلبات أو يؤدي إلى تحديديها.

أما فيما يخص وظيفة تقليص أو دمج المطالب فتتم عن طريق جمع المطالب المتشابهة وتكثيفها وترتيبها في طلب اجمالي. يعتبر استون بأن الأحزاب السياسية هي بنى التقليص الأساسية للمطالب في الديمقراطية الغربية انطلاقا من البرامج السياسية التي تعدها.

---

[1]– نفس المرجع، ص 238.

يضيف استون إلى هذه الوظائف الثلاث التي تساعد النظام السياسي على أداء مهامه فئة ثانية من العناصر الداخلية لا تقل أهمية على العناصر الأولى، يحصرها في عنصر المساندة، أي مساندة البيئة الداخلية للنظام. فبدون مساندة ينهار النظام عند أقل عبء إضافي من المطالب، كما يضيف استون فكرة التغذية الذاتية للنظام بالمطالب، أي أن السلطات السياسية يمكن أن تستبق المطالب التي تتوقعها خارج أي تعبير أخر لهذه المطالب، لكي يتم تعطيلها بشكل من الأشكال، الأمر الذي يستثير عوامل داخلية من قلب النظام، وفي هذه الحالة، يكون القرار نفسه الناجم عن ذلك– الذي يشكل عاملا خارجيا– من داخل النظام[1].

بالنسبة لمكانة الاتصال في هذا النموذج، يتموقع في إطار تبادل المعلومات بين النظام ومحيطه، أي أن الاتصال تظهر أهميته في اطار مجموع العمليات المتفاعلة بين عناصر النظام السياسي[2] أي في اطار بيئته الداخلية وبين هذا النظام ومحيطه، أي مع بيئته الخارجية.

بإسقاط هذا النموذج على حالة الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر وبالخصوص في دراسة حالة المجلس الشعبي لبلدي لبلدية بغلية، فإنه يساعدنا في النقاط التالية:

- معرفة واقع الاتصال داخل العلبة السوداء للمجلس الشعبي البلدي، أي كيف تتم عملية الاتصال في اطار تعدد الانتماء الحزبي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي، واختلاف برامجهم من خلال عملية المداولات والنقاش ومن خلال عملية صناعة واتخاذ القرارات؟
- كيف تتم عملية نقل المطالب من قبل البيئة عبر المدخلات، وكيف يتم اخراجها من قبل المجلس الشعبي البلدي في شكل مخرجات؟
- ما دور التغذية الاسترجاعية في تقييم عمل المجلس؟
- ما موقع الاتصال في اطار تبادل المعلومات بين المجلس ومحيطه؟
- ما دور المجلس في آداء وظائف التعبير عن المطالب، ضبط المطالب، تقليص أو دمج المطالب؟
- ما موقع عنصر المساندة في عمل هذا المجلس؟ وكيف تتم عملية الاتصال بينه وبين الادارة؟

خامسا– النموذج النقدي: Le modèle Critique

[1]- نفس المرجع، ص 239.

[2] –Jacques Gerstlé, **la communication politique**. Op cit, p32.

إنه مرتبط بأعمال وأفكار مدرسة فرنكفورت التي تضم عددا من المفكرين البارزين وجلهم ألمان ومن بينهم على الخصوص Jurgen Habermas ، Max harlhermer ، Theodor Adorno ، Herbert Morcuse.

إنهم فلاسفة أخذوا على عاتقهم رد الاعتبار لمكانة العقل والتفكير العقلاني في المجتمع على غرار فلاسفة القرن الثامن عشر، هؤلاء الفلاسفة لا يعرفون الاتصال كعملية إرسال المعلومات من مرسل إلى مستقبل، ولا يهتمون بمحتوى الرسالة المتبادلة، الاتصال بالنسبة إليهم هو مجموع الشروط والظروف التي يتم فيها إنتاج الواقع الاجتماعي والسياسي عبر تفاعل التصورات الشخصية؛ و إنتاج معاني للواقع والعالم والوجود إنما يتم من الناحية الاتصالية عند التقاء وعيين وفاعلين. من هنا تحتل اللغة و الحوار والمحاججة أهمية بالغة في النظرية النقدية لتكوين تصور للعالم والمجتمع.

طرح قائم على قوة تأثير وسائل الإعلام[1]:

إن النظرية النقدية قائمة على شبه مسلمة بخصوص علاقة الجمهور بوسائل الإعلام، مفادها أن وسائل الإعلام لها تأثير قوي على الرأي العام مما يجعلها تنظر إلى النموذج السلوكي كالنموذج الاتصالي المهيمن، فنظرية مدرسة فرنكفورت تذهب إذن، أبعد من Lazarsfeld الذي يرى أن وسائل الإعلام ذات تأثير محدود وأن نموذج lasswell يبالغ في نظرته لقوة وسائل الإعلام.

الإتصال والديمقراطية[2]:

فعل الاتصال هو صلب الديمقراطية، وهو قائم على الحوار بواسطة اللغة بين فاعلين، هذا الحوار لابد أن يخلو من كل تلاعب أو تحايل. الفعل الاتصالي هذا، هو الكفيل بخلق نظرة مشتركة للمحيط الاجتماعي.

فالديمقراطية هي تلك الوضعية التي يدخل فيها المجتمع في حالة نقاش وحوار مستمرين بدون هيمنة طرف على طرف، والديمقراطية هي محل هذا الحوار ، الذي يتبادل فيه مختلف الأطراف والفاعلين الحجج والبراهين في جو عقلاني.

---

[1] – - Ibid. P 33.

[2] - Ibid. p34.

بإسقاط هذا النموذج على واقع الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر يمكن أن يساعدنا في إدراك ما إذا كان ممثلي الأحزاب داخل هذه المجالس يتصلون مع بعضهم البعض في جو عقلاني يسوده الحوار، التبادل وتقبل وجهات النظر دون أي تعصب.

سادسا- النموذج التحاوري: Le Modèle Dialogique:

مصطلح الحوار يدل على النقاش؛ تبادل الكلام بين طرفين أو العديد من الأطراف بهدف التوصل إلى تفاهم.[1]

هذا النموذج يقوم على مبدأ الحوار في الاتصال السياسي. فكل عملية اتصال هي في الواقع تدل على وجود علاقة بين قطبين أو بين أطراف متباينة، وبذلك يصبح مجهود التقريب بين وجهات النظر المختلفة والتوفيق بين المصالح المتعارضة هو الرهان الذي يسعى الاتصال إلى تحقيقه[2].

النموذج التحاوري يقوم على فكرة أن الاتصال هو تبادل للحجج والبراهين قصد الإقناع بين مجموعة من الأفراد المكونين للمجتمع، والاتصال السياسي في هذا النموذج قائم على فكرة العقلانية، ذلك أن المعلومات المتبادلة هنا هي براهين وحجج قبل أي شيء آخر، وهنا يبرز أسلوب البلاغة كفن من فنون الاتصال هدفه اقناع المستقبل بحجج وبراهين المرسل[3].

دور الاتصال في هذا النموذج يتثمل في تبادل الأدوار كما يبين ذلك جليا Gilles Schache فكل فرد يمكن أن يكون مرسلا ومستقبلا في العملية الاتصالية. هكذا يقف النموذج التحاوري على نقيض النموذج الاستراتيجي حيث لا يؤمن النموذج التحاوري بوجود فئة من الأفراد أو الفاعلين (الحكام والساسة) يملكون الحق المطلق في احتكار التعبير الاجتماعي والخطاب العام، كما هو الشأن في النموذج الاستراتيجي، وبذلك يتم الاتصال هنا في إطار من التبادل والاشتراك بين كل من الحاكم المحكوم.

ولما كان تحقيق الاجماع هو الاستعداد العقلي والنفسي الذي يؤدي إلى تقبل وضع أو حال ما، يصبح بنائه من الأهداف الأولى للنظام السياسي، ولتحقيق هذا الهدف يعتبر اعتماد كل من الحوار

---

[1] – Amaia Errecart, **le partenariat entre organisations économiques et associatives : construction et analyse d'un espace rhétorique et dialogique singulier**. sous la direction de Catherine Loneux et Bertrand Parent, communication des organisations, Tome 1, Paris : L'Harmattan, 2010. P 160.

[2]– محمد رضا مزوي، **مقال حول الاتصال السياسي**. مرجع سابق الذكر، ص 8.

[3] - Anders G.Remarheim, **Definitions of strategic political communication**, Norwegian Institute of International Affairs, 2005, p02.

والمناقشة والتشاور كأحسن الطرق والسبل. أحيانا يصعب على السلطة الحصول على الاجماع بسهولة حين لا تتحقق وحدة الرأي، وبالتالي تصبح مسألة فرض رأي على الآراء الأخرى هي المطروحة، إلا أن هذا يتلوه حوار لضبط هذا الرأي في الشكل المناسب[1].

أخيرا، هدف الاتصال السياسي في هذا النموذج هو الصالح العام فتبادل الحجج والبراهين الإقناعية ليس له معنى إلا إذا انصب في واقعه المصلحة العامة وما يهم شريحة عريضة من المجتمع.

بإسقاط هذا النموذج على واقع الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر يمكن أن يساعدنا في فهم ما إذا كانت العملية الاتصالية داخل هذه المجالس يسودها الحوار والنقاش وتبادل الحجج والبراهين الاقناعية. إلا أن فهم واقع هذه العملية يتطلب كذلك فهم الاطار القانوني المنظم لها وهذا ما سنتطرق له في الفصل التالي.

[1]– نفس المرجع، ص10.

الفصل الثاني:

الاطار القانوني المنظم لعمل المجالس المنتخبة في الجزائر: حالة المجلس الشعبي البلدي.

المبحث الأول:

تطور الاطار التشريعي الخاص بعمل المجالس الشعبية البلدية في الجزائر.

أولا- تعريف البلدية:

عرف المشرع البلدية بموجب المادة الأولى من القانون رقم 90-08 المؤرخ في 17 أبريل 1990م المتعلق بقانون البلدية:" **بأنها الجماعة الاقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي**"، كما عرفها قانون البلدية لسنة 1967 بأنها:" **الجماعة الاقليمية السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية**". هذا التعريف الثاني يعكس الوظائف الكثيرة للبلدية وتنوع مهامها في ظل الفلسفة الاشتراكية.

لقد تضمنت مختلف الدساتير في الجزائر الاشارة للبلدية باعتبارها قاعدة للامركزية، وهذا ما ورد في المادة 09 من دستور 1963م، والمادة 36 من دستور 1976م، والمادة 15 من دستور م1989، والمادة 15 من دستور 1996م، كما أن للبلدية وجودا قانونيا تضمنه القانون المدني في نص المادة 49.

فالبلدية باعتبارها جماعة محلية ذات طابع إقليمي، فإن مهمتها عامة تشمل كافة المجالات التي ينص عليها القانون[1].

يتولى إدارة البلدية جهاز تداولي، هو المجلس الشعبي البلدي، وجهاز تنفيذي يمثله رئيس البلدية ويساعده نائب أو عدة نواب، حسب حجم الجماعة المحلية.

يجتمع المجلس الشعبي البلدي بدعوة من الرئيس للتداول حول القضايا المدرجة في جدول الأعمال.

1- الشريف رحماني، **أموال البلديات الجزائرية: الاعتدال، العجز، والتحكم الجيد في التسيير**. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2003م، ص11 .

ينظم القانون البلدي مبدئيا توزيع الصلاحيات بين المجلس الشعبي البلدي والرئيس، فإذا لم تكن صلاحية الجهاز التداولي أو الجهاز التنفيذي محددة، بخصوص موضوع معين، فإن الصلاحية تعود بقوة القانون إلى المجلس البلدي الذي يفصل في القضايا عن طريق المداولة.

بعد تعريفنا للبلدية سنتطرق فيما يلي إلى مراحل تطور النظام القانوني للبلدية في الجزائر، الذي مر بمراحل مختلفة[1]:

ثانيا- البلدية في المرحلة الاستعمارية(1830-1962م):

البلدية في هذه المرحلة كانت أداة من بين أدوات تحقيق طموحات الإدارة الاستعمارية وفرض هيمنتها ونفوذها، خدمة للعنصر الأوروبي عامة والفرنسي خاصة، فالبلديات المختلطة كما جاء في بيان الأسباب لقانون البلدية، كان يديرها موظف من الإدارة الاستعمارية وهو متصرف المصالح المدنية يساعده موظفون جزائريون خاضعون للإدارة الفرنسية، وهم القواد وتساعده لجنة بلدية تتكون من أعضاء أوروبيين منتخبين وبعض الجزائريين المعينين وذلك ابتداء من 1919م.

إلى جانب البلديات المختلطة وجدت بعض البلديات ذات التصرف التام في المناطق التي يسكنها أغلبية أوروبية، ولما كانت البلدية في المرحلة السابقة للاستقلال أداة لخدمة الإدارة الفرنسية سواء كانت مدنية أم عسكرية، فإنها كانت بعيدة كل البعد من أن تحقق طموحات الجزائريين، لذلك لم يكن الشعب ليعتبرها مؤسسة تهتم بقضاياه ومشاكله ومخصصة لخدمته، وهو ما ترتب عليه وجود هوة كبيرة بين الإدارة المحلية والسكان.

ثالثا- البلدية في المرحلة الانتقالية (1962-1967م)[2]:

تعرضت البلدية في هذه المرحلة لنفس الأزمة التي هزت باقي المؤسسات على اختلاف أنواعها وهذا بحكم مغادرة الأوروبيين أرض الوطن، ولقد أثبتت الدراسات أن أكثر من 1500 بلدية كانت مشلولة

1- عمار بوضياف، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق**. ط1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2010م، ص194.

2- نفس المرجع، ص 195.

عن العمل بحكم ظروفها الصعبة على المستوى المالي والتقني، بل وحتى على المستوى البشري في بعض الأحيان.

لقد فرض هذا الفراغ، على السلطة آنذاك أن تعمل على انشاء لجان خاصة لتتولى مهمة تسيير شؤون البلدية، يقودها رئيس عهدت إليه مهام رئيس البلدية، وبالموازاة مع ذلك بادرت السلطة إلى تخفيض عدد البلديات ليصل إلى 676 بلدية؛ كما أن هذه المرحلة أطلق عليها مرحلة التجميع وأصبح متوسط عدد سكان البلدية يقدر بـ 180 ألف ساكن، بعد أن وصل عدد البلديات أثناء الفترة الاستعمارية إلى 1535 بلدية، اصطنعتها السلطة الفرنسية لفرض هيمنتها وبسط نفوذها وتعزيز تواجدها على التراب الجزائري.

رابعا- مرحلة قانون البلدية لسنة 1967م[1]:

لقد كان لدستور 1963م وميثاق الجزائر وميثاق طرابلس الأثر البالغ في إبراز مكانة البلدية على المستوى الرسمي والاعتراف بدورها الطلائعي، ومن بين الأسباب التي دفعت السلطة آنذاك إلى ضرورة الإسراع في التفكير وإصدار قانون للبلدية هي:

1- خضوع البلديات أثناء الفترة الاستعمارية للنظام القانوني الفرنسي مما أجبر السلطة في التعجيل بإصلاح المؤسسات الموروثة، ومنها البلدية باعتبارها قاعدة للنظام اللامركزي؛

2- عدم مواكبة هذه النصوص لفلسفة الدولة المستقلة والتي تبنت الاتجاه الاشتراكي بحسب النصوص الرسمية؛

3- رغبة السلطة في عدم إطالة الفترة الانتقالية خاصة وقد نجم عنها تباين محسوس على المستوى التطبيقي أو العملي؛

4- ضرورة إصلاح البلدية بحكم اقترابها أكثر من الجمهور، وكذلك بحكم تنوع مهامها.

انطلاقا من هذه النصوص المرجعية، ومن تجربة الفترة الانتقالية، تحرك الهيكل السياسي المتمثل في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني وأعد مشروع قانون للبلدية الذي طرح وبقوة، خاصة بعد

[1]- نفس المرجع، ص 196.

أحداث 1965م، وعرف امتدادا واسعا واثراءا من جانب الحزب وتم تبنيه في مجلس الثورة في شهر يناير 1967م.

لقد تميز هذا القانون بالتأثر بنموذجين مختلفين: هما النموذج الفرنسي والنموذج اليوغسلافي. يظهر التأثر بالنظام الفرنسي خاصة بالنسبة لإطلاق الاختصاص للبلديات وكذا في بعض المسائل التنظيمية الأخرى بحكم العامل الاستعماري، أما التأثر بالنموذج اليوغسلافي فيعود إلى وحدة المصدر الإيديولوجي(النظام الاشتراكي)، واعتماد نظم الحزب الواحد وإعطاء الأولوية في مجال التسيير للعمال والفلاحين.

خامسا- مرحلة قانون البلدية لسنة 1990م[1]:

هذه المرحلة تميزت بخضوعها لمبادئ وأحكام جديدة أرساها دستور 1989م، وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد واعتماد التعددية الحزبية.

هذا القانون أفضى إلى اتباع نهج جديد لتسيير المجلس الشعبي البلدي، هذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1- تعريف البلدية:

بموجب المادة الأولى من القانون رقم 90-08 المؤرخ في 17 أبريل 1990م المتعلق بقانون البلدية:" **البلدية هي الجماعة الاقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي**"[2]

2- هيئتا البلدية:

طبقا للمادة 13 من قانون البلدية لسنة 1990م، يدير البلدية ويشرف على تسيير شؤونها مجلس شعبي بلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي.

1-ج.ج.د.ش، الجريدة الرسمية، العدد15 : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم90-08 مؤرخ في 12 رمضان عام 1410هـ الموافق ل 07أبريل 1990م**. المتعلق بالبلدية، 11 أبريل 1990م.

2- المادة 01 من نفس القانون.

3- المجلس الشعبي البلدي:

يشرف على إدارة شؤون البلدية المختلفة مجلس منتخب وجهاز مداولة هو المجلس الشعبي البلدي، تقتضي دراسة هذا الهيكل المسير، التطرق لتشكيلته وقواعد عمله وسيره ونظام مداولاته وصلاحياته.

3-1- تشكيل المجلس:

يتشكل المجلس الشعبي البلدي من مجموعة منتخبين يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية بموجب أسلوب الاقتراع العام السري المباشر، وذلك لمدة خمس سنوات، ويختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني للبلدية وفق الجدول التالي الذي حددته المادة 79 من قانون الانتخابات:

جدول رقم (01): يوضح توزيع عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي حسب عدد السكان.

الرقم	عدد الأعضاء في البلديات	عدد السكان بالنسمة
01	13 أعضاء	يقل عن 10000
02	15 أعضاء	يتراوح بين 10000و 20000
03	19 عضوا	يتراوح بين 20001و 50000
04	23 عضوا	يتراوح بين 50001و 100000
05	33 عضوا	يتراوح بين 100001و200000
06	43 عضوا	يساوي أو يفوق 200000

المصدر: ج.ج.د.ش، الجريدة الرسمية، العدد الأول : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم12-01 مؤرخ في 18صفر عام 1433ه الموافق لـ 12 يناير 2012م**..يتعلق بالانتخابات،المادة 79، ص19.

3-2- الطوائف المحرومة من الترشح: من أجل الحفاظ على مصداقية العملية الانتخابية أبعد المشرع طوائف معينة وحرمها من حق الترشح لانتخابات المجلس الشعبي البلدي، وهذا بغرض منعها من أن تسيئ استعمال نفوذها لربح الانتخابات وقد تم حصر هذه الطوائف في المادة 98 من قانون الانتخابات[1]:

1- ج.ج.د.ش، الجريدة الرسمية، العدد الأول : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم12-01 مؤرخ في 18صفر عام 1433ه الموافق لـ 12 يناير 2012م**.. يتعلق بالانتخابات، المواد 78 حتى81، الأحكام المتعلقة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية، ص18.

الولاة؛ رؤساء الدوائر؛ الكتاب العامون للولايات؛ أعضاء المجالس التنفيذية للولايات؛ القضاة؛ أعضاء الجيش الوطني الشعبي؛ موظفو أسلاك الأمن؛ محاسبو الأموال البلدية؛ مسؤولو المصالح البلدية.

3-3- شروط الترشح[1]:

الترشح مكفول لكل من استوفى الشروط القانونية التالية:

- السن 25 سنة كاملة؛

- أداء الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها؛

- أن لا يكون ضمن حالات التنافي؛

- أن يكون المرشح تحت رعاية حزب و يجب أن تزكى القائمة من طرف:

- إما حزب سياسي تحصل خلال أحد الانتخابات التشريعية الثلاثة الأخيرة على أكثر من 4 بالمائة من الأصوات المعبر عنها، موزعة على خمسين في المائة زائد واحد من عدد الولايات على الأقل دون أن يقل عن 2000 صوت معبر عنه في كل ولاية، ومن هنا شفع للحزب ثقله السياسي ووجوده في البرلمان؛

- و إما من طرف الأحزاب السياسية التي تتوفر على 600 منتخب على الأقل في مجالس شعبية بلدية وولائية ووطنية موزعين على خمسين في المائة زائد واحد من عدد الولايات على الأقل دون أن يقل هذا العدد عن 20 منتخبا في كل ولاية، وهنا شفع للحزب تواجده وثقله في المجالس المحلية؛

وفي كلا الوضعيتين أعلاه يعفى الحزب من عملية جمع التوقيعات.

- أما في حال عدم توفر الرصيد المذكور إما في البرلمان أو في المجالس المنتخبة، أو في حالة عدم مشاركة الحزب في انتخابات سابقة (حزب جديد)، فينبغي أن تكون القائمة مدعمة بحد من التوقيعات من الناخبين المسجلين على مستوى البلدية المعنية لا يقل عن ثلاثة بالمائة، وذات القاعدة تطبق في حال تقديم قائمة حرة.

3-4- توزيع المقاعد داخل المجلس:

[1]- نفس المرجع.

تجرى الانتخابات على مستوى البلدية لتشكيل المجلس الشعبي البلدي بذات الكيفية التي تجري بها على مستوى الولاية لتشكيل المجلس الشعبي الولائي، بل إن انتخاب المجلسين يتم في يوم واحد.

فرئيس الجمهورية هو من يستدعي الهيئة الناخبة بمرسوم رئاسي ويتم الاقتراع في يوم واحد، ويتميز هو الآخر بالعمومية والسرية والشخصية، وتجرى عملية الفرز والاعلان عن النتائج من قبل ذات اللجنة، أي اللجنة الولائية بعد إحالة المحاضر إليها من جانب اللجنة البلدية

3-5- مدة المجلس الشعبي البلدي:

حددت مدة حياة المجلس الشعبي البلدي بخمس سنوات طبقا للمادة 75 من الأمر 97-07.

3-6- دورات المجلس ونظام جلساته[1]:

يعقد المجلس أربع دورات عادية في السنة ويمكنه أن يعقد دورات استثنائية بطلب من الوالي أو رئيسه أو ثلث الأعضاء، ويتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي توجيه الاستدعاءات لاجتماع المجلس وذلك إلى مقر سكن الأعضاء قبل عشرة أيام من تاريخ بداية الدورة، وينشر جدول الأعمال في اللوحة المخصصة لذلك وتسجل هذه الاستدعاءات في سجل خاص، ولا يصح اجتماع المجلس إلا بحضور أغلبية أعضائه، وإذا لم يتحقق هذا النصاب بعد استدعائين متتاليين يفصل بينهما ثلاثة أيام؛ تكون المداولة صحيحة قانونا بعد الاستدعاء الثالث مهما كان عدد الحاضرين، ويجوز للعضو توكيل زميله كتابيا، ولا يجوز للوكيل أن يحمل أكثر من وكالة واحدة وبجلسة واحدة وتكون جلسات المجلس علنية، وهذا بغرض توسيع الرقابة الشعبية على أشغال المجلس.

يمكن أن تكون الجلسة مغلقة في حالتين حصرتهما المادة 19 من قانون البلدية وهما: دراسة مسائل تأديبية خاصة بالأعضاء، ودراسة موضوعات تتعلق بالأمن والمحافظة على النظام العام.

لقد أجاز قانون البلدية لرئيس المجلس وبهدف المحافظة على نظام الجلسة طرد كل شخص غير منتخب يخل بسير المداولات بعد إعذاره، ويتولى كتابة الجلسة موظف من البلدية يختاره رئيس المجلس، وخلال الثمانية أيام التالية لانعقاد الجلسة أوجب القانون نشر محضر المداولة حتى تمارس عليه السلطة

[1]- المواد من 14 حتى 23، **قانون رقم90-08** ، مرجع سابق الذكر.

الشعبية رقابتها، وبهدف تقريب الإدارة من المواطن أجاز المشرع إنشاء فرع بلدي في منطقة تابعة لإقليم البلدية، وذلك في حالتين ذكرتهما المادة 23 من قانون البلدية وهما: بعد المسافة بين الاقليم ومقر البلدية وحالة الضرورة.

3-7- لجان المجلس[1]:

بغرض تمكين المجالس الشعبية البلدية من أداء مهامها أجازت المادة 24 من قانون البلدية للمجلس إنشاء لجان دائمة وأخرى مؤقة:

3-7-1-اللجان الدائمة:

- لجنة الاقتصاد والمالية؛

-لجنة التهيئة العمرانية والتعمير؛

- لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية.

أوجب المشرع ضرورة مراعاة التمثيل السياسي أو المكونات السياسية للمجلس في تشكيل هذه اللجان وهذا بغرض بعث نوع من التوازن السياسي داخل هيئة المداولة.

3-7-2- اللجان المؤقة:

خول القانون لأعضاء المجلس الشعبي البلدي انشاء لجنة مؤقة تتولى القيام بمهمة يحددها المجلس كأن تباشر مثلا مهمة التحقيق في أمر معين يخص مؤسسة بلدية أو تجاوز ما على مصلحة تابعة للبلدية وغيرها.

8- الوضعية القانونية للمنتخب:

إن العضوية القانونية في المجالس الشعبية البلدية على غرار المجالس الولائية مجانية، وهذا ما نصت عليه المادة 27 من قانون البلدية، باستثناء رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يتفرغ كليا لأداء مهامه ويتقاضى تعويضا يحدده التنظيم، وحتى يتمكن العضو المنتخب من حضور أشغال المجلس

[1]- المواد 24، 25، 26 ، قانون البلدية رقم 08/90. مرجع سابق الذكر.

ودوراته اعتبر المشرع غيابه مبررا قانونيا وحظر على المستخدم فسخ عقد العمل، ومكن العضو المتغيب من حقه في استدراك فترة الغياب إذا سمح بذلك نظام العمل، وفي حالة وفاة العضو أو استقالته أو اقصائه يستخلف قانونا بالمرشح الوارد في نفس القائمة مباشرة بعد المنتخب الأخير.

وقد أجاز المشرع للعضو حق تقديم استقالته وذلك بموجب رسالة مضمونة مع إشعار بالوصول توجه لرئيس المجلس الشعبي البلدي، وتكون الاستقالة نافذة منتجة لآثارها القانونية من تاريخ استلامها من طرف الرئيس، ويكلف رئيس المجلس بإعلام هيئة المداولة والوالي.

9- نظام المداولات[1]:

يجري المجلس الشعبي البلدي أشغاله باللغة العربية وتحرر محاضره أيضا بنفس اللغة، ويتخذ القرار أثناء المداولة بأغلبية الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس وتسجل مداولات المجلس في سجل خاص يؤشر عليه رئيس المحكمة المختصة، ويوقعه جميع المنتخبين الحاضرين، وتشكل المداولات مظهرا من مظاهر استقلال المجلس الشعبي البلدي.

بالرجوع للمواد من 41 إلى 45 من قانون البلدية نجد المشرع على غرار قانون الولاية وضع تقسيما رباعيا للمداولات: مداولات تنفذ ضمنا، وأخرى تحتاج إلى مصادقة صريحة، وثالثة باطلة بطلانا مطلقا، ورابعة باطلة بطلانا نسبيا.

10- اختصاصات المجلس الشعبي البلدي[2]:

يمارس المجلس الشعبي البلدي صلاحيات كثيرة تمس العديد من المجالات أهمها:

10-1- في مجال التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز:

- وضع مخطط تنموي بالتنسيق مع برنامج الحكومة ومخطط الولاية؛

- رسم النسيج العمراني للبلدية؛

---

[1]- المواد من 38 حتى 46،نفس المرجع.

2- المواد 58 حتى 66، **اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للبلدية** ، نفس المرجع.

- المحافظة على البيئة؛

- السهر على النظافة العمومية...الخ.

10-2- في المجال الاجتماعي:

- التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة؛

- انجاز مراكز صحية وقاعات للعلاج وصيانتها؛

- انجاز مؤسسات التعليم الأساسي؛

- الترقية العقارية...الخ.

10-3- في المجال المالي:

- إعداد ميزانية البلدية والمصادقة عليها.

10-4- في المجال الاقتصادي[1]:

- تطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية؛

- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين و ترقية الجانب السياحي في البلدية؛

11- رئيس المجلس الشعبي البلدي:

جاء في المادة 48 من قانون البلدية :" **يعين أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد عضوا من بينهم رئيسا للمجلس الشعبي البلدي، يتم التنصيب في مدة لا تتعدى ثمانية أيام بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع، يعين الرئيس للمدة الانتخابية للمجلس الشعبي البلدي**".

ما يلاحظ من خلال هذه المادة أنها لم تشير إلى طريقة اختيار الرئيس مكتفية بذكر من لهم حق الاختيار كما حصرت هذا الاختيار فقط لصالح أعضاء القائمة الحائزة على أغلبية مقاعد المجلس الشعبي البلدي، وأنها التزمت بالدقة حين أوجبت تنصيب الرئيس في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام التالية

---

[1]- المواد 67 حتى 83، **اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثل للدولة**. نفس المرجع.

لإعلان نتائج الانتخابات المحلية، كما أن تحديد المشرع لهذه المدة يسرع من عملية هيكلة البلديات بشريا لمزاولة أعمالها التي لها صلة مباشرة بالجمهور.

12- إنهاء مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي:

استنادا للأحكام الواردة في قانون البلدية يمكن حصر حالات إنهاء المهام في سببين:

1- الاستقالة؛

2- سحب الثقة.

13- صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي[1]:

عهد قانون البلدية لرئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بصلاحيات متنوعة منها ما يعود إليه باعتباره ممثلا للدولة، ومنها ما يعود إليه باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي البلدي، ومنها ما يعود إليه باعتباره ممثلا للدولة.

13-1- رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للدولة:

- يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الحالة المدنية؛

- رئيس المجلس الشعبي البلدي لديه صلاحيات ضابط الشرطة القضائية؛

- يباشر المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للدولة عملية التصديق على الوثائق ويجوز نقل الاختصاص لأحد نوابه أو للمصالح الإدارية؛

- يتولى رئيس المجلس نشر القوانين والتنظيمات واتخاذ كل إجراءات، يهدف إلى تنفيذها في حدود إقليم البلدية؛

- يعهد لرئيس المجلس الشعبي البلدي اتخاذ كل الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على النظام العام.

13-2- صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس:

[1]- نفس المرجع.

– التحضير لجلسات المجلس الشعبي البلدي، فهو من يستدعي الأعضاء ويبلغهم بجدول الأعمال؛

– اتخاذ كل اجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي.

13-3- باعتباره ممثلا للبلدية:

– إبرام العقود باسم البلدية وقبول الهدايا والوصايا؛

– إبرام المناقصات والمزايدات ورفع الدعاوى؛

– المحافظة على الحقوق العقارية والمنقولة المملوكة للبلدية؛

– المحافظة على عمال البلدية والسهر على صيانة محفوظاتها.

14- الرقابة على البلدية[1]:

يرى الأستاذ عمار بوضياف في كتابه " **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق**" بأن الرقابة على البلدية أكثر إشكالية إذا ما قورنت بالرقابة على الولاية، وذلك بسبب أن الجهاز المسير داخل البلدية هو جهاز منتخب؛ فعلى رأس الولاية مثلا نجد الوالي وهو الشخص المعين و إلى جانبه المسؤولين التنفيذيين، فيسهل ممارسة الرقابة على هؤلاء.

أما على مستوى البلدية فالأمر يختلف حيث أن الرئيس ونوابه وسائر الأعضاء منتخبون مما يصعب من ممارسة الرقابة. تنقسم صور الرقابة على البلدية إلى رقابة على المعينين ورقابة على المنتخبين:

14-1- الرقابة على المعينين:

كل موظف أيا كانت درجة مسؤوليته وقطاع نشاطه خاضع للسلطة الرئاسية تجاه الإدارة المستخدمة أو سلطة الوصاية.

فالأمين العام للبلدية مثلا عندما يتلقى مجموعة تعليمات من سلطة الوصاية أو من والي الولاية يلزم تنفيذها في حدود صلاحيته وبما يخوله القانون من سلطة.

---

[1]– عمار بوضياف، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق.** مرجع سابق الذكر، ص ص196، 197.

14-2- الرقابة على المنتخبين[1]:

هذا النوع من الرقابة يثير من حيث الأصل إشكالات على المستوى العملي، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار استقلالية المجلس البلدي المنتخب. غير أن هذا لا يعني إعفاء فئة المنتخبين وعدم خضوعهم للرقابة، بل إن هؤلاء كأشخاص يخضعون لأنواع من الرقابة حددها القانون كما تخضع أعمالهم وهيئتهم أيضا. صور الرقابة على المنتخبين تنقسم إلى رقابة على الأشخاص و رقابة على الأعمال ورقابة على الهيئة:

14-2-1- الرقابة على الأشخاص:

تتخذ شكل الإقالة الحكمية والإيقاف والإقصاء.

14-2-1-1- الإقالة الحكمية:

وذلك يتم بالتصريح الفوري للوالي بإقالة كل عضو في المجلس الشعبي البلدي تبين بعد انتخابه أنه غير قابل للانتخاب قانونا أو تعتريه حالة من حالات التنافي.

14-2-1-2- الإيقاف:

يحصل الإيقاف عندما يتعرض منتخب إلى متابعة جزائية تحول دون مواصلة مهامه.

14-2-1-3- الإقصاء:

الإقصاء هو إسقاط كلي ونهائي للعضوية، والإسقاط لا يكون إلا نتيجة فعل خطير يبرر اللجوء إليه.

14-2-2- الرقابة على الأعمال[2]:

تخضع مداولات المجلس الشعبي البلدي لرقابة إدارية ورقابة قضائية، وتتجسد الرقابة الإدارية في رقابة والي الولاية الذي يتمتع بسلطة واسعة سواء في حالة المصادقة الضمنية أو المصادقة الصريحة أو البطلان المطلق أو البطلان النسبي؛ أما الرقابة القضائية فتقوم بها السلطة القضائية بهدف وضع الحدود

---

[1]- نفس المرجع، ص 197.
[2]- نفس المرجع،ص 198.

لكل التجاوزات التي تمارسها الإدارة والتخفيف من الأضرار التي تنجم عنها، أي أنها الرقابة الموكولة لهيئات قضائية مستقلة تختص بالفصل في النزاعات الإدارية بناءا على دعوى مرفوعة.

14-2-3- الرقابة على الهيئة:

تكون بإنهاء حياتها إنهاءا قانونيا، ويتمثل في حلها وتجريد أعضائها من الصفة التي يحملونها. يحل المجلس الشعبي البلدي في الحالات التالية:

1- عندما يصبح عدد المنتخبين أقل من نصف عدد الأعضاء وبعد تطبيق أحكام الاستخلاف؛

2- في حالة الاستقالة الجماعية؛

3- في حالة وجود اختلاف خطير بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي الذي يحول دون السير العادي لهيئات البلدية؛

4- في حالة ضم بلديات لبعضها أو تجزئتها؛

5- عندما يكون الإبقاء على المجلس من شأنه أن يشكل مصدرا للاختلال في التسيير وفي الإدارة المحلية أو يمس بمصالح المواطن وسكينته.

سادسا- مرحلة قانون البلدية لسنة 2011م: التعديلات المهمة:

ما تجدر الإشارة إليه هو أن المشرع الجزائري لم يقم بأي تعديل حول قانون البلدية رقم 08/90 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410هـ الموافق لـ 7 أبريل سنة 1990م[1] إلا بعد استصدار قانون رقم 10/11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432هـ الموافق لـ 22 يونيو سنة2011م المتعلق بالبلدية[2].أول ملاحظة نلاحظها هو أن قانون البلدية لم يجرى عليه أي تعديل لمدة ترنو عن 20 سنة (1990-2011م).

1- ج.ج.د.ش، الجريدة الرسمية، العدد15 : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم90-08 مؤرخ في 12 رمضان عام 1410هـ الموافق لـ 07أبريل 1990م**. مرجع سابق الذكر.ص4.

2- ج.ج.د.ش، الجريدة الرسمية، العدد37 : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432هـ الموافق لـ 22يونيو 2011م**. يتعلق بالبلدية، 03 يوليو 2011م، ص4.

بإقامة دراسة مقارنة حول القانونين نستنتج أهم التعديلات المهمة:

1- قانون البلدية 08/90 يحتوي على 186مادة في حين أن قانون 10/11 يحتوي على 220مادة.

2- مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية:

المشرع في قانون 10/11 أفرد بابا كاملا، الباب الثالث المندرج تحت القسم الثاني، لمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، وهذا ما لم يرد في قانون 08/90[1]. هذا الباب احتوى على 4 مواد هي: المواد 11، 12، 13 و 14. في هذه المواد اعتبر المشرع بأن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، كما ركز على أن يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك عن طريق استعمال الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.

من هذا يتبين بأن المجلس الشعبي البلدي مطالب أن يسهر على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، كما أنه مطالب على أن يستعين ، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، بصفة استشارية ، بكل شخصية محلية وكل خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم. كما أقر المشرع على امكانية كل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية، وهذا ما يعزز من رقابة المواطن على أعمال المجلس.

3- إدارة البلدية:

في قانون رقم 10/11 استحدث المشرع وظيفة الأمين العام وحدد صلاحياته، وهذا ما لم يكن موجودا في قانون 08/90. ففي الفصل الأول المعنون "إدارة البلدية"، المندرج تحت الباب الأول من القسم الثاني من قانون 08/90، وفي المادة 125 منه تنص على ما يلي:

" **للبلدية إدارة توضع تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي وينشطها الأمين العام للبلدية**"

[1]-أنظر قانون 90-08 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق الذكر.

حدد المشرع كيفية وشروط تعيين الأمين العام وحقوقه وواجباته عن طريق التنظيم. من بين المهام التي حددها قانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية للأمين العام نجد ما نصت عليه المادة 129 من هذا القانون:

"**يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي: - ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي؛**

- ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين المنصوص عليه في المادة 126[1]؛

- إعداد محضر تسليم واستلام المهام المنصوص عليها في المادة 68[2]؛

- يتلقى التفويض بالإمضاء من رئيس المجلس الشعبي البلدي قصد الإمضاء على كافة الوثائق المتعلقة بالتسيير الإداري والتقني للبلدية باستثناء القرارات". من خلال ما جاء في هذه المادة نلاحظ بأن للأمين العام دورا مهما في تنشيط إدارة المجلس الشعبي البلدي.

حسب بعض المختصين، الأمين العام يعتبر الركيزة الأساسية في البلدية ويعتبر المساعد الأساسي والمباشر لرئيس المجلس الشعبي البلدي، وتظهر أهمية هذه الوظيفة أكثر حينما يتم تجديد المجالس الشعبية البلدية، بحيث في هذه المرحلة يصبح هو تقريبا المسؤول الرئيسي على تسيير البلدية. فيعتبر حينئذ الأمين العام للبلدية القناة أو الوسيط بين الهيئة المحلية المنتخبة ومختلف مصالح البلدية.[3]

4- اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي:

ما تجدر الاشارة إليه هو أن تعديل طريقة اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي لم ينص عليها قانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، وهذا ما نصت عليه المادة 65 منه:" **يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين وفي حالة تساوي الأصوات، يعلن رئيسا المرشحة أو المرشح الأصغر سنا**".

1- أنظر المادة 126 من قانون 10/11 ، المتعلق بالبلدية، مرجع سابق الذكر، ص 19.

2- أنظر المادة 68 من قانون 10/11 ، المتعلق بالبلدية، مرجع سابق الذكر، ص 13.

3- ناصر لباد، التنظيم الإداري، الجزائر: منشورات دحلب، ص ص 206، 209. (بدون سنة نشر).

أما التعديل فقد أتى بعد نتائج الانتخابات المحلية لـ 29 أفريل 2012م. إذ نصت المادة رقم ثمانين (80) من مشروع قانون الانتخابات: **"في غضون الخمسة عشر يوما الموالية للإعلان عن نتائج الانتخاب، ينتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه رئيسا للعهدة الانتخابية. ويكون الانتخاب سريا وبالأغلبية المطلقة. وفي حال عدم حصول أي مرشح على الأغلبية المطلقة للأصوات، يجري دور ثان بين المرشحين الاثنين اللذين تحصلا على أغلبية الأصوات، وفي حالة تساوي الأصوات المحصل عليها يعلن فائزا المرشح الأصغر"**

الملاحظ من خلال هاتين المادتين– المادة 65 من قانون رقم 10/11 ، والمادة 80 من مشروع قانون الانتخابات لـ 2012م– أن المشرع وقع في تناقض .

ففي حين تتضمن المادة 65 من قانون البلدية، تعيين متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين رئيسا للمجلس البلدي، عادت وزارة الداخلية من جديد لاقتراح انتخابه من بين أعضاء المجلس ، وهذا ما فتح المجال لقيام تحالفات داخل المجالس المحلية المنتخبة، أي يمكن لمجموعة من ممثلي الأحزاب داخل المجلس أن تتحالف فيما بينها لترشح وتختار رئيس المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائها ولو على حساب القائمة التي تحصلت على أكبر عدد من المناصب داخل المجلس .

هذا ما يلاحظ بوضوح في حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية. يتكون هذا المجلس من خمسة عشر عضوا (15): بينهم ستة (06) أعضاء من حزب جبهة التحرير الوطني؛ خمسة (05) أعضاء من حزب الجبهة الشعبية الجزائرية ؛ ثلاثة (03)أعضاء من حزب جبهة القوى الاشتراكية وعضوا واحدا من حزب التجمع الوطني الديمقراطي. السلطة الحاكمة هي من حزب الجبهة الشعبية الجزائرية بعد تحالفها مع حزب جبهة القوى الاشتراكية وتشكيل الأغلبية في المجلس.

أي أنه حسب المادة 65 من قانون 10/11 كان من المقرر أن يتم اختيار الرئيس من حزب جبهة التحرير الوطني متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين. في حين أن الرئيس الحالي هو من حزب الجبهة الشعبية الجزائرية.

هذه أهم التعديلات التي جاءت في إطار قانون 10/11 المتعلق بالبلدية، وكذلك في إطار القوانين الأخرى على غرار قانون الانتخابات لـ2012م.

المبحث الثاني

التأطير القانوني لعملية الاتصال داخل المجلس الشعبي البلدي.

أولا- مكانة الاتصال في عملية سير المجلس الشعبي البلدي:

انطلاقا من اعتبار البلدية هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون، فإن المشرع الجزائري اعتبرها كقاعدة إقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وإطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، ولضمان ممارسة البلدية لهذه المهام يعتبر الاتصال عنصرا مهما لتفعيل النقاش والتشاور بين ممثلي الشعب داخل المجلس الشعبي البلدي من جهة، وبينهم وبين المواطنين من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار نجد المادة 11 من قانون البلدية لسنة 2011م تنص على أن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري[1].

كما أقرت على أن المجلس الشعبي البلدي عليه أن يتخذ كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في القانون.

يمكن في هذا المجال استعمال، على وجه الخصوص، الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة.

كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين؛ الملاحظ أنه في إطار هذا البند الأخير، أن المشرع لم يلزم المجلس الشعبي البلدي على عرض نشاطه السنوي أمام المواطنين، وإنما جعله اختياري، وهذا ما يمكن أن يؤثر على الرقابة الشعبية على هذه المجالس ومنه على فعاليتها في أداء مهامها.

1- ج.ج.د.ش، الجريدة الرسمية : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432هـ الموافق ل 22 جوان 2011م**. المتعلق بالبلدية، مرجع سابق الذكر، ص 08.

تأخذ الرقابة الشعبية على أعمال المجلس الشعبي البلدي مظهرين أحدهما يتم من خلال الاتصال مباشرة بالبلدية، والأخر عن طريق وحدات أخرى وهو ما يعرف بالوجه اللامباشر للرقابة الشعبية.

ثانيا- الرقابة الشعبية مظهر من مظاهر الاتصال بين الشعب والمجلس الشعبي البلدي:

الرقابة الشعبية هي الرقابة التي يمارسها المواطنون، إما من خلال تعاملهم كأفراد مع الأجهزة الإدارية الحكومية، أو عن طريق المنظمات المهنية أو النقابية والمجالس الشعبية المنتخبة[1]، وهناك من يعرفها بأنها نوع من الرقابة تمارسها الجماهير وأفراد الشعب في اتصالهم بالحكومة[2].

تأخذ الرقابة الشعبية مظهرين أحدهما يتم من خلاله الاتصال مباشرة بالبلدية، والآخر عن طريق وحدات أخرى وهو ما يعرف بالوجه اللامباشر للرقابة الشعبية[3].

1- الرقابة الشعبية المباشرة:

يتجلى هذا الشكل من الرقابة في:

- مراقبة الناخب لعملية تكوين هيئة الناخبين، حيث أقر قانونا لكل مواطن قاطن بالبلدية الحق في مراقبة القوائم الانتخابية من خلال طلب تسجيل اسمه في القائمة الانتخابية موجها ذلك الطلب إلى رئيس اللجنة الإدارية المختصة؛

- مراقبة الناخب لسيرورة عملية انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية، وذلك من خلال حضور السلطة الشعبية ممثلة في ناخبين معينين من الوالي كأعضاء في مكاتب التصويت، إضافة لحضورها في تشكيلة هيئة فرز الأصوات، وفي اللجنة البلدية المختصة بتوزيع المقاعد؛

---

[1]- عمار الكبيسي، **الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق**. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1975م، ص 149.

2- أحمد سويقات، **تطور عملية الرقابة الشعبية في الإدارة العامة في النظام الجزائري**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2003م، ص31.

[3]- عادل بو عمران، **البلدية في التشريع الجزائري**. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م، ص 136.

– انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية؛ إذ الانتخاب يشكل أبرز أوجه الرقابة الشعبية، فمجرد عدم رضا الشعب على المجالس التي انتخبها في فترات سابقة، معناه رفض انتخابه لأعضائها في فترات لاحقة؛

– مراقبة أعمال المجالس المنتخبة، وذلك من خلال حضور مداولات تلك المجالس والاطلاع على محاضر مداولاتها واستنساخ نسخ منها على النفقة الخاصة.

2– الرقابة الشعبية غير المباشرة[1]:

تتلخص هذه الرقابة في أربعة أشكال هي:

2–1– الرقابة عن طريق المجلس:

يقصد بها تفويض الشعب على مستوى البلدية تمثيله لعدة أشخاص يعملون بالموازاة مع الإدارة للتعبير عن إرادته وآماله، ويسعون لتكريس مطالبه بصورة جدية، ويظهر عمل المجلس البلدي الرقابي لصالح الشعب في رقابة الهيئة التنفيذية، و إمكانية سحب الثقة منها بتحرك من ثلثي المجلس، وفي رقابة أملاك البلدية بالتصويت على الهبات والوصايا، وأيضا من خلال الرقابة على موازين البلدية بالتصويت عليها بابا بباب ومادة بمادة.

2–2– الرقابة عن طريق قنوات المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني أداة عمل موازية للمجتمع السياسي الإداري الرسمي، وهو مشكل من الجمعيات واللجان التي تعتبر تنظيمات غير حكومية تعمل على إيصال صوت المواطن وتنقل انشغالاته، ودورها الرقابي يظهر من خلال كونها أحد أبرز جماعات الضغط على الوحدات البلدية.

2–3– الرقابة عن طريق القنوات الاعلامية:

الصحافة هي السلطة الرابعة في الدولة وهي عين الشعب ولسان حاله، فهي بكل صورها مسموعة، مرئية ومكتوبة، تقوم بتسليط نوع من الرقابة لصالح الشعب، هدفها تنوير المنتخبين البلديين

[1]- نفس المرجع، ص 137.

وغيرهم ومساعدتهم في كشف النقائص والسلبيات، كما تقوم في خضم عملها الرقابي ذاك بنقل انشغالات المواطنين و إيصال أصواتهم للجهات المعنية في البلدية، وفي الوصاية وكشف مظاهر سوء التسيير، فهي كما يرى جيمس دوولفنسون مدير البنك الدولي، لا تعد متنفسا للتعبير عن الرأي فحسب بل مصدرا للمسائلة ووسيلة للمشاركة المدنية والتحقق من الفساد، كما تساعد على بناء مؤسسات أكثر فاعلية وقوة وتساهم في حسن استخدام الموارد وتوزيعها على نحو أكثر فاعلية وعدالة.

2-4- الرقابة عن طريق الأحزاب:

إضافة إلى اعتبار الأحزاب كأدوات للوساطة والتوقيف الاجتماعي ومستودع تهذيبي لشحنات الغضب الاجتماعي من السلطة بتأطيرها للفئات الشعبية والتعبير عن طموحاتها بطريقة سلمية وتنافسية، فإنها تلعب دورا رقابيا على السلطات بما في ذلك المنتخبة منها. فالجزائر عرفت الرقابة الحزبية في عهد ما قبل إقرار التعددية، حيث كان الحزب الواحد عن طريق هيئاته القاعدية (القسمة) هو المسؤول عن كل ما يتعلق بالمجلس الشعبي البلدي، فالقرار الإداري البلدي وقتها كان رهين القرار السياسي للحزب.

غير أن الوضع تغير بعد إقرار التعددية الحزبية، حيث وزعت مهام الرقابة بين جملة من الأحزاب ولم تعد قصرا على حزب واحد، وتتجلى مظاهر الرقابة الحزبية في:

- ترشيح كل حزب لمناضليه للانتخابات البلدية وتقديمه لبرامج العمل؛

- مراقبة عملية انتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي من خلال الإشراف على كل أدوارها، وأيضا من خلال المشاركة في مراقبة الانتخابات المحلية، ومن خلال تقديم الطعون في حال حصول تجاوزات؛

- مراقبة مناضليه المنتمين للمجلس الشعبي البلدي وتوجيههم وإقصائهم في حالة مخالفة الخط السياسي للحزب وفقا للقانون الأساسي للحزب؛

- تنوير هيئة الناخبين من خلال عرض الحقائق وجوهر المشكلات[1].

ثالثا- نظام المداولات مظهر من مظاهر الاتصال داخل المجلس الشعبي البلدي:

[1]- نفس المرجع، ص ص، 159، 160.

يشكل نظام المداولات مظهرا أساسيا من مظاهر الاتصال داخل المجلس الشعبي البلدي. فعن طريق المداولات يعالج المجلس الشعبي البلدي الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه، عن طريق تفعيل النقاش بين مختلف أعضاء هذا المجلس، ليتم في الأخير اتخاذ القرار بأغلبية الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس، كما تسجل مداولات المجلس في سجل خاص يؤشر عليه رئيس المحكمة المختصة ويوقعه جميع المنتخبين الحاضرين.

تشكل كذلك المداولات مظهرا من مظاهر استقلال المجلس الشعبي البلدي باعتباره يمثل الجناح الشعبي في السلطة التنفيذية، كما أنها أحد أهم أدوات سير المجلس إذ يجري العمل بها في كل الدورات وهي مضبوطة بحدود وقواعد تحكمها نذكر منها[1]:

1- علانية المداولات: وهي القاعدة الشكلية الأولى، حيث يجب أن تجري المداولات بصفة علنية كما أنه بإمكان الناخبين حضور المداولات بشرط احترام النظام الداخلي للمجلس، واستثناءا من ذلك يمكن إجراء المداولات بصفة مغلقة وسرية عند دراسة أحد مسائل الانضباط لأحد أعضاء المجلس أو أحد المسائل المتعلقة بالنظام العام.

2- لغة المداولة: يشترط قانونا لصحة المداولة ضرورة إجرائها وتحريرها باللغة العربية.

3- نظام التصويت: يشترط القانون نصابا معينا في التصويت لصحة المداولة شكلا وهو نصاب الأغلبية المطلقة، غير أنه يمكن حصول التعادل، وفي هذه الحالة فإن صوت الرئيس هو الذي يرجح.

4- نظام الوكالة: لقد أجاز المشرع في مداولات المجلس العمل بالوكالة، غير أنه ضبطها بعدة قيود تتمثل في ضرورة توافر عذر الغياب القانوني للعضو الموكل، وفي إلزامية العمل بوكالة واحدة وفي جلسة واحدة.

رابعا- نظام اللجان مظهر من مظاهر الاتصال داخل المجلس الشعبي البلدي:

[1]- نفس المرجع، ص 49.

اللجان هي عدد من الأشخاص المنتخبين تسند إليهم مهمة دراسة مواضيع معينة، ومن ثم ابداء الرأي فيها لمساعدة المجلس البلدي في الإدارة أو الإعداد أو التحضير أو التنفيذ، وتتشكل اللجان من أعضاء المجلس الشعبي البلدي المنتخبين، ويتم تنصيبها عن طريق المداولة من طرف المجلس الشعبي ذاته، ويراعى في تشكيلها توفير أكبر قدر ممكن من التوازن السياسي داخل المجلس، وفور تنصيبها يتم اختيار رئيسها من طرف المجلس، لتقوم اللجنة بعد ذلك بإعداد نظامها الداخلي والمصادقة عليه، واللجان نوعان: دائمة ومؤقة، واللجان الدائمة هي اللجان الوارد ذكرها في المادة 24 من قانون البلدية وهي لجنة الاقتصاد والمالية ولجنة التهيئة العمرانية والتعمير ولجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية، أما المؤقة فهي اللجان التي ينشئها المجلس لتتولى القيام بمهام محددة كالتحقيق في أحد الأمور المتعلقة بالمؤسسات البلدية أو بتجاوزات في أحد المصالح التابعة للبلدية.

على الرغم من كون اللجان أدوات فاعلة تساهم في توسيع مجال المشاركة وفي تحقيق قاعدة توزيع العمل والتخصص، وتساعد على توفير الجهد والوقت للأعضاء، إلا أن جل أعمالها استشارية وفنية وغير ملزمة للمجلس، فبإمكان المجلس العمل بما توصلت إليه كما بإمكانه رفضه، وعليه فهي لا تعدو إلا لأن تكون مجرد جهات استشارية وفقا لمبادئ التنظيم الإداري[1].

خامسا- الاتصال داخل المجلس الشعبي البلدي في إطار نظام التعددية الحزبية:

1- الإطار الدستوري والقانوني للتعددية الحزبية[2]:

تعتبر التعددية الحزبية الإطار القاعدي الذي يمهد لدخول المنتخبين المجالس المحلية، فلولا النظام التعددي لما أمكن للحزب السياسي المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني.

إذا كانت الجزائر قد عرفت التعددية السياسية من الناحية الواقعية والميدانية أثناء الفترة الاستعمارية، فإن الدخول في التعددية من الناحية القانونية تجسد من خلال دستور 1989م، الذي أعلنت

---

[1]- نفس المرجع، ص50.

[2]-عمار بوضياف، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق**. مرجع سابق الذكر، ص ص، 232، 233.

المادة 40 منه بأن حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، وتطبيقا لهذه المادة صدر أول قانون للأحزاب أطلق عليه قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي بموجب القانون رقم 11/89 المؤرخ في 5 يوليو 1989م المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، وقد تضمن 40 مادة.

نصت المادة 40 من دستور 1989م على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي[1] وأحدثت هذه المادة تغييرا جذريا في الحياة السياسية فاتحة المجال للقوى السياسية لممارسة نشاطها في العلن وبكل حرية، لكن هذه المادة لم تشر بصفة مباشرة إلى انشاء الأحزاب السياسية بل استعملت فيها صيغة الجمعيات ذات الطابع السياسي ككناية عنها.

يرجع ذلك حسب بعض المحللين إلى أن المشرع تعمد هذا الأمر حتى يتسنى للسلطة السياسية كسب الوقت الكافي لإعادة ترتيب أوراقها من جديد، وتمنح وقتا طويلا لضمان استمرارها والتعرف على وجهات نظر القوى الأخرى، لذلك كان يجب حسب اعتقاد السلطة أن تبدأ العملية بجمعيات ثم تتطور فيما بعد إلى أحزاب[2].

ما تجدر الإشارة إليه، هو أن العمل بهذا الدستور تجمد بعد توقيف المسار الانتخابي في 12جانفي 1992م، وترتب عليه رد فعل قوي من قبل أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ صاحبة الأغلبية في الانتخابات التشريعية لسنة 1991م، الذي تطور إلى عصيان مدني أدخل البلاد في حالة استثنائية بسبب الفراغ الدستوري الذي أعقب حل المجلس الشعبي الوطني واستقالة رئيس الجمهورية، وهذا ما أدى إلى دخول البلاد في مرحلة انتقالية تدخل فيها الجيش للحفاظ على النظام العام[3].

غير أن التعديل الدستوري لسنة 1996م جاء بمصطلح جديد، وهو مصطلح الحزب بدل الجمعية السياسية، حيث ورد في المادة 42 منه:" **حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون**". وأعلنت

1- ج.ج.د.ش، **دستور 1989م**. المادة 40. نص المادة:" **إنشاء الجمعيات ذات الطبيعة السياسية معترف به ولكن لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادته الشعبية**".

2- كريمة جباري، **الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-1997م**. رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر ثلاثة، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001م، ص14.

3- Ahmed Mahiou, **remarque sur l'évolution du système politique en Algérie**, mis en ligne le : 13/12/2004. http//WWW. Africa/ catalunya.org.Consulté le 14/09/2011.

المادة 123 من ذات التعديل أن قانون الأحزاب السياسية يشرع بمقتضى قانون عضوي بما يؤكد سمو مضمون قواعد هذا القانون عن غيرها بحكم صلتها الكبيرة بقواعد الدستور.

وبما أن قانون الأحزاب السياسية بحكم وصفه كقانون عضوي يخضع لإجراء خاص يتمثل في مراقبة مطابقة النص مع الدستور، هذه المهمة التي عهدت بالمجلس الدستوري ويمارسها قبل صدوره تطبيقا للفقرة الأخيرة من المادة 123 من الدستور، ولما كان الأمر كذلك، استلزم إصدار منظومة تشريعية جديدة تتعلق بقانون الأحزاب تراعي القواعد الدستورية وأداة التشريع. صدر الأمر 97-09 المؤرخ في 6مارس 1997م المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية المعدل والمتمم.

أعلنت المادة الثانية منه بأن الهدف من الحزب السياسي هو المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي دون ابتغاء هدف يدر ربحا.

2- مظاهر التعددية الحزبية في تسير المجلس الشعبي البلدي[1]:

2-1- فيما يخص اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي:

جاء في المادة 48 من قانون البلدية :" **يعين أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد عضوا من بينهم رئيسا للمجلس الشعبي البلدي، يتم التنصيب في مدة لا تتعدى ثمانية أيام بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع، يعين الرئيس للمدة الانتخابية للمجلس الشعبي البلدي**"

2-2- فيما يخص تشكيل اللجان:

أوجب المشرع في تشكيل هذه اللجان ضرورة مراعاة التمثيل السياسي أو المكونات السياسية للمجلس وهذا بغرض بعث نوع من التوازن السياسي داخل هيئة المداولة، بما يكرس النظام التعددي على صعيد المجلس المنتخب محليا.

2-3- سحب الثقة من رئيس المجلس الشعبي البلدي[2]:

---

[1]- عمار بوضياف، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق**. مرجع سابق الذكر، ص 243.

[2]- نفس المرجع، ص244.

يعتبر سحب الثقة على مستوى البلدية طريقة قانونية بمقتضاها يبادر أغلبية الأعضاء في المجلس (ثلثي الأعضاء) بالإطاحة بالرئيس بغرض تجريده من صفته الرئاسية، فهنا لم يكتف المشرع في قانون البلدية بإشراك أعضاء القائمة الفائزة بأغلبية المقاعد، بل أشرك في هذا العمل والإجراء كل أعضاء المجلس واشترط نصابا معينا لا يقل عن ثلثي الأعضاء، وبذلك كرس قانون البلدية التعددية الحزبية فيما يخص المشاركة في سحب الثقة من رئيس المجلس الشعبي البلدي.

3- صعوبات الاتصال الحزبي في إطار مجلس شعبي بلدي متعدد التشكيلات السياسية:

تظهر صعوبات الاتصال الحزبي في اطار مجلس شعبي بلدي متعدد التشكيلات السياسية في تعدد الانتماء الحزبي لأعضاء المجالس المنتخبة واختلاف برامجهم، إذ أن ممثلي هذه المجالس، غالبا ما ينتمون إلى أحزاب متعددة؛ مما يعني تبنيهم لبرامج مختلفة، ونظرا لعدم تمكن أي حزب سياسي من الفوز بالأغلبية المطلقة من المقاعد المتنافس عليها ، يلجأ كل حزب للتحالف مع حزب أو أحزاب أخرى لتشكيل الأغلبية المطلقة التي تمكنه من السيطرة على تسيير و إدارة المجلس.

بعد عملية التحالف هذه وتشكيل الأغلبية المطلقة تلجأ هذه الأحزاب إلى السيطرة على الهيئة التنفيذية داخل المجلس بجعلها تتشكل من ممثليها فقط دون اشراك ممثلي الأحزاب الأخرى التي لم تدخل معها في التحالف، وهذا ما يؤثر على عملية صنع واتخاذ القرار باحتكارها من قبل ممثلي الأحزاب التي فازت بأغلبية المقاعد.

هذا ما ينعكس على عملية الاتصال بجعل ممثلي الأحزاب التي هي في المعارضة بعيدة عن المشاركة في عملية صناعة القرار، مما يعني أن جزء من الإرادة الشعبية غير ممثلة في هذه المجالس، وباعتبار هذه الأحزاب التي هي في المعارضة ليست في اتصال مباشر مع القاعدة الشعبية لتبلغها عن مخرجات المجلس والنقائص التي تشوبها، يبقى نقص الاتصال هو المميز لعملية صنع واتخاذ القرار داخل هذه المجالس، وهذا ما سنحاول تأكيده أو نفيه من خلال دراسة واقع الاتصال الحزبي داخل المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، الذي سوف نتطرق إليه في الفصل التالي.

الفصل الثالث:

واقع الاتصال الحزبي داخل المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية.

المبحث الأول:

الإطار المنهجي لدراسة واقع الاتصال الحزبي داخل المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية.

أولا- بطاقة فنية حول إقليم بلدية بغلية:

1- الموقع الجغرافي:

تقع بلدية بغلية جنوب شرق ولاية بومرداس. تبعد عن عاصمة الولاية بحوالي 40كم، وتبعد عن الجزائر العاصمة بحوالي 72كم. يحدها من الشمال و من الغرب بلدية سيدي داود، ومن الجنوب والجنوب الغربي بلدية أولاد عيسى، أما من الشرق فتحدها بلدية بن شود ومن الجنوب الشرقي بلدية تاورقة. تقدر مساحتها الإجمالية بـ 61كم2. يعبر المنطقة الطريق الوطني رقم 25، ويمر بها واد سيباو على مسافة 10كم[1].

تزخر بكل العوامل الطبيعية الملائمة لاستقرار السكان، كالتربة الخصبة، المناخ المعتدل، ووفرة المياه، وهذا ما جعلها تحتل المراتب الأولى على مستوى الولاية في انتاج الحليب والدجاج و بعض المنتوجات الفلاحية، التي على رأسها عنب المائدة.

2- السكان:

يبلغ عدد سكان بلدية بغلية أكثر من 17370نسمة[2]. بكثافة سكانية تقدر بحوالي 285نسمة/كم2

وتعتبر من بين المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في الجزائر.

---

[1] – LA MUNICIPALITÉ DE BAGHLIA, INFORMATION GÉOGRAPHIQUE, http://www.annuaire-mairie.fr/ville-baghlia.html#mairie, Consulté le 06/11/2013.

[2]– الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، **التعداد السكاني لبلدية بغلية**، احصائيات 2008م.

يتمركز سكان المنطقة في التجمع الرئيسي الذي يشمل مدينة بغلية و الذي يضم حوالي ½ من عدد السكان الإجمالي للبلدية بما يقارب 8000 نسمة، أما التجمع الثاني يضم ست 06 تجمعات ثانوية : شرابة، أولاد احميدة، ابن حمزة، تازروت، سباو والاثنين، يقدر إجمالي عدد سكان هذه التجمعات بحوالي 9000نسمة، أما التمركز الثالث والأخير يشكله باقي السكان الذين ينتشرون في مناطق مبعثرة يقدر إجمالهم بحوالي 370نسمة[1]. هذه التجمعات كان لها تأثير في نتائج الانتخابات المحلية التي عاشتها البلدية.

3- التطور التاريخي للتنظيم الإداري لبلدية بغلية[2]:

يعود تاريخ تأسيس بلدية بغلية لعام 1884م، حيث كانت تابعة لدائرة تيزي وزو، ولاية الجزائر، كانت تضم كل من كاف لعقاب، برج سباو، الاثنين القديمة، الكوانين، تاورقة، وكان يفصلها عن بلدية دلس واد هلال. استمر الوضع على حاله إلى غاية التقسيم الإداري الأول تحت راية الدولة الجزائرية المستقلة ، عندها ألحقت بدائرة برج منايل، ولاية تيزي وزو، وخلال التقسيم الإداري الثاني لعام 1974م، انفصلت من إقليمها قاعدة برج سباو وكذا قرية كاف لعقاب، حيث أصبحت مساحة البلدية تقدر بـ 78،95 كم2، كما أنها أصبحت تابعة لدائرة دلس، وولاية تيزي وزو.

وفي سنة 1984م تم التقسيم الإداري الثالث، حيث احتفظت البلدية بكل قراها ومداشرها وكذا حدودها، ما عدا تاورقة التي انفصلت وعينت كبلدية جديدة قائمة بذاتها ومنها تقلصت مساحة البلدية إلى 61كلم2، كما أصبحت خاضعة لإدارة ولاية بومرداس، لتصبح دائرة مستقلة بذاتها في عام 1992م، وتضم تحت إدارتها كل من بلدية سيدي داود وبلدية تاورقة.

ثانيا- الهيكل التنظيمي لبلدية بغلية[3]:

2- مقابلة أجريت مع السيدة "تشكرابي " ، **مسؤولة عن مصلحة البناء والتعمير**، حول إعداد بطاقة فنية عن بلدية بغلية، يوم: الثلاثاء 05 نوفمبر 2013م على الساعة العاشرة بمكتب المصلحة.

3- مقابلة أجريت مع السيد علي أعراب، **موظف ببلدية بغلية**، حول التطور التاريخي للتنظيم الاداري للبلدية ، يوم: الأحد 17 نوفمبر 2013م على الساعة الثالثة زوالا بمقر البلدية.

1- المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، **وثيقة رقم 10/13**، متعلقة بقرار المصادقة على الهيكل التنظيمي لبلدية بغلية، 2013م.

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لبلدية بغلية.

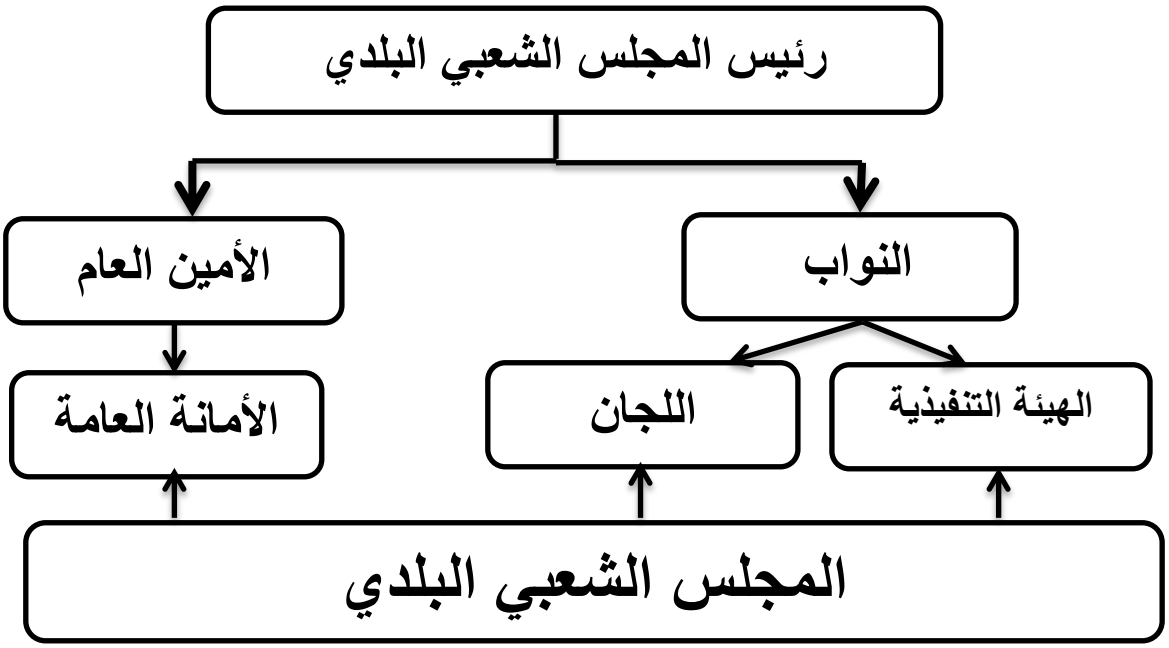

المصدر: المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية ، **وثيقة رقم 10/13**، متعلقة بقرار المصادقة على الهيكل التنظيمي لبلدية بغلية، 2013م.

شرح وتحليل المخطط:

تعتبر البلدية القاعدة الأساسية في التقسيم الإداري الجزائري، كما أنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. تتولى تسييرها هيئة منتخبة تسمى المجلس الشعبي البلدي.

يرأس هذه الهيئة رئيس يسمى رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويساعده نواب هم نواب رئيس المجلس الشعبي البلدي، يشكلون الهيئة التنفيذية واللجان. تتوفر البلدية على:

- هيئة مداولة: المجلس الشعبي البلدي؛
- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي؛
- إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

تمثل الهيئة التنفيذية العمود الفقري لسير المجلس، لأنها هي من يصادق على القرارات ويسهر على تنفيذها، وفيما يلي نعرض تشكيلة هذه الهيئة للمجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية[1]:

الشكل رقم (08): هيكلة الهيئة التنفيذية لبلدية بغلية.

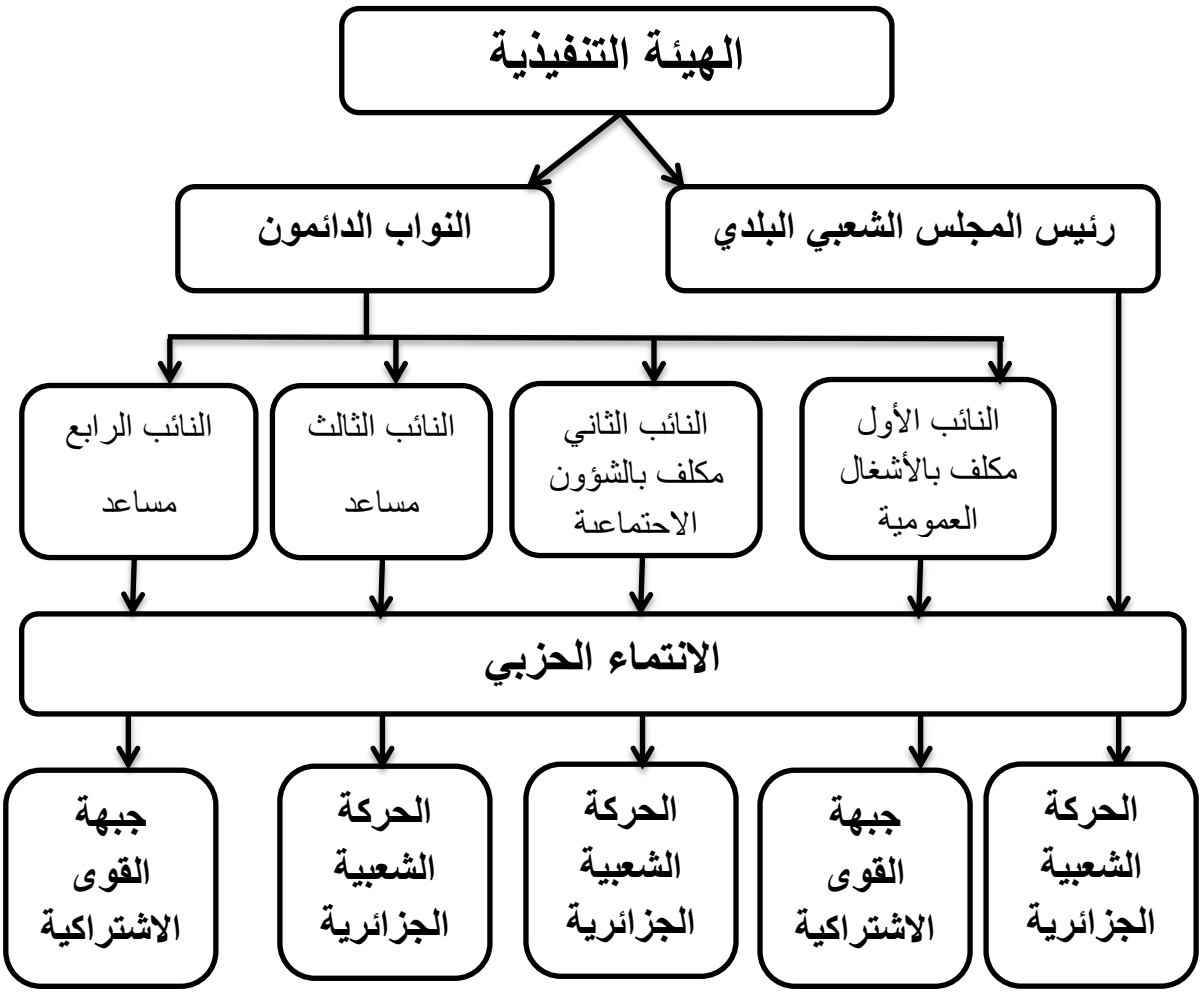

المصدر: المجلس الشعبي البلدي، **وثيقة رسمية في شكل جدول صادرة عن المجلس الشعبي البلدي تتضمن طلب إعانة مالية لتغطية منح وتعويضات أعضاء المجلس الشعبي البلدي مع تحديد صفة كل عضو داخل المجلس**،29 أوت 2013م.

شرح وتحليل المخطط:

1- المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، **مداولة رقم 42 المؤرخة في 23جوان 2013م، جدول يتضمن طلب إعانة مالية لتغطية منح وتعويضات أعضاء المجلس الشعبي البلدي**، 29 أوت 2013م.

يتكون المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية من خمسة عشر عضوا (15): بينهم ستة (06) أعضاء من حزب جبهة التحرير الوطني؛ خمسة (05) أعضاء من حزب الجبهة الشعبية الجزائرية ؛ ثلاثة (03)أعضاء من حزب جبهة القوى الاشتراكية وعضوا واحد ا من حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الملاحظ من تركيبة هذه الهيئة التنفيذية هو أن أعضائها كلهم من حزبي الحركة الشعبية وجبهة القوى الاشتراكية:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي من حزب الحركة الشعبية الجزائرية؛
- النائب الأول، مكلف بالأشغال العمومية من حزب جبهة القوى الاشتراكية؛
- النائب الثاني، مكلف بالشؤون الاجتماعية من حزب الحركة الشعبية الجزائرية ؛
- النائب الثالث، من حزب الحركة الشعبية الجزائرية كنائب مساعد؛
- النائب الرابع، من حزب جبهة القوى الاشتراكية كنائب مساعد.

من خلال تركيبة أعضاء الهيئة التنفيذية نلاحظ بأن حزب جبهة التحرير الوطني المتحصل على ستة مقاعد بالمجلس بعد الانتخابات غير ممثل في هذه الهيئة، ونفس الشيء لحزب التجمع الوطني الديمقراطي المتحصل على مقعد واحد؛ هذا الواقع دفع ممثلي حزب جبهة التحرير الوطني لعدم حضور اجتماعات المجلس؛ فحسب طيروش رزقي، ممثل عن حزب جبهة التحرير الوطني وعضو بالمجلس الشعبي البلدي:" **فان حضورهم أو عدم حضورهم في هذه الاجتماعات هو نفس الشيء ما دام سلطة اتخاذ القرار هي بيد من يشكل الأغلبية**"[1].

يرجع سبب تشكيل الهيئة التنفيذية من بين أعضاء كل من حزب الحركة الشعبية الجزائرية وحزب جبهة القوى الاشتراكية فقط، إلى تحالف هذين الحزبين فيما بينهما، مما مكنهما من تشكيل

1- مقابلة أجريت مع رزقي طيروش؛ **عضو بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية ومتصرف اداري(ممثل لحزب جبهة التحرير الوطني)**، حول رأيهم في تشكيلة الهيئة التنفيذية للمجلس، يوم الثلاثاء 17سبتمبر 2013م، على الساعة التاسعة ونصف صباحا بمقر البلدية.

الأغلبية داخل المجلس بثمانية (08) مقاعد مقابل ستة (06) مقاعد لحزب جبهة التحرير الوطني و مقعدا واحدا بالنسبة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

ما مكن قيام عملية التحالف بين الأحزاب داخل المجلس الشعبي البلدي هو تعليمة وزير الداخلية السابق التي جاءت خمسة أيام بعد الانتخابات المحلية لـ 29 أفريل 2012م، والتي جاءت متناقضة مع المادة 80 من قانون الانتخابات التي نصت على أنه : **"في غضون الخمسة عشر يوما الموالية للإعلان عن نتائج الانتخاب، ينتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه رئيسا للعهدة الانتخابية...الخ"** والتي جاءت متناقضة كذلك مع المادة 65 من قانون رقم 10/11 ، المتعلق بالبلدية، والتي نصت على تعيين متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين رئيسا للمجلس الشعبي البلدي.

أي هذه التعليمة سمحت للأحزاب السياسية التي لم تتحصل على أغلبية الأصوات من أن تقدم مترشحا عنها، فالمهم أن يتم انتخاب هذا المترشح من قبل أعضاء المجلس الشعبي البلدي بالأغلبية، وبالتالي فإن الشعب لا يختار مباشرة رئيس المجلس الشعبي البلدي وإنما يتم اختيار هذا الأخير من قبل الممثلين الذين تم اختيارهم من بين القوائم المترشحة[1].

رغم هذا التناقض يمكن القول بأن التحالف يمكن له أن يمنع الانسداد في تسيير المجالس الشعبية المنتخبة. فلنفرض مثلا بأن رئيس المجلس الشعبي البلدي هو من حزب جبهة التحرير الوطني المتحصل على أغلبية الأصوات المتنافس عليها داخل المجلس بست (06)مقاعد من بين خمسة عشر (15) مقعدا المتنافس عليها؛ هذا يمكنه أن يجعل أعضاء الهيئة التنفيذية كلها من حزبه، وبالتالي تكون له سلطة اتخاذ والمصادقة على القرارات المتعلقة بسير المجلس، ومنه السيطرة على تسيير وإدارة المجلس.

لكن في المقابل، الأحزاب الأخرى يمكن أن تعارض هذا الحزب بل حتى إقالته وذلك من خلال تقديم استقالة جماعية وفقا لما تنص عليه المادة 46 من قانون البلدية رقم 10/11 الساري به العمل، وهذا ما يؤدي إلى الوقوع في حالات الانسداد و منه اللجوء إلى الحل والتجديد الكلي للمجلس الشعبي البلدي.

1- مقابلة شخصية أجريت مع رزقي طيروش، مرجع سابق الذكر.

وبالتالي، لتفادي الوقوع في الانسداد يصبح التحالف من أجل تشكيل الأغلبية داخل المجلس هو الحل الأفضل. لكن في غياب الحوار بين جميع ممثلي الشعب داخل هذه المجالس يجعل جزء من الإرادة الشعبية غير ممثلة ، كما يعرقل عملية الاتصال بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي، مما يجعل من عملية صناعة واتخاذ القرارات محتكرة من الأغلبية فقط دون اشراك رأي الأقلية، وهذا ما يؤثر سلبا على صياغة السياسات التي تخدم المصلحة العامة على المستوى المحلي، ولتفادي هذا الوضع أقر المشرع تشكيل اللجان وألزم أن يراعى في تشكيلها تمثيلا نسبيا يعكس التركيبة السياسية للمجلس الشعبي البلدي. فيما يلي نعرض مخطط للجان الدائمة بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية[1]:

الشكل رقم (09): هيكلة اللجان الدائمة بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية.

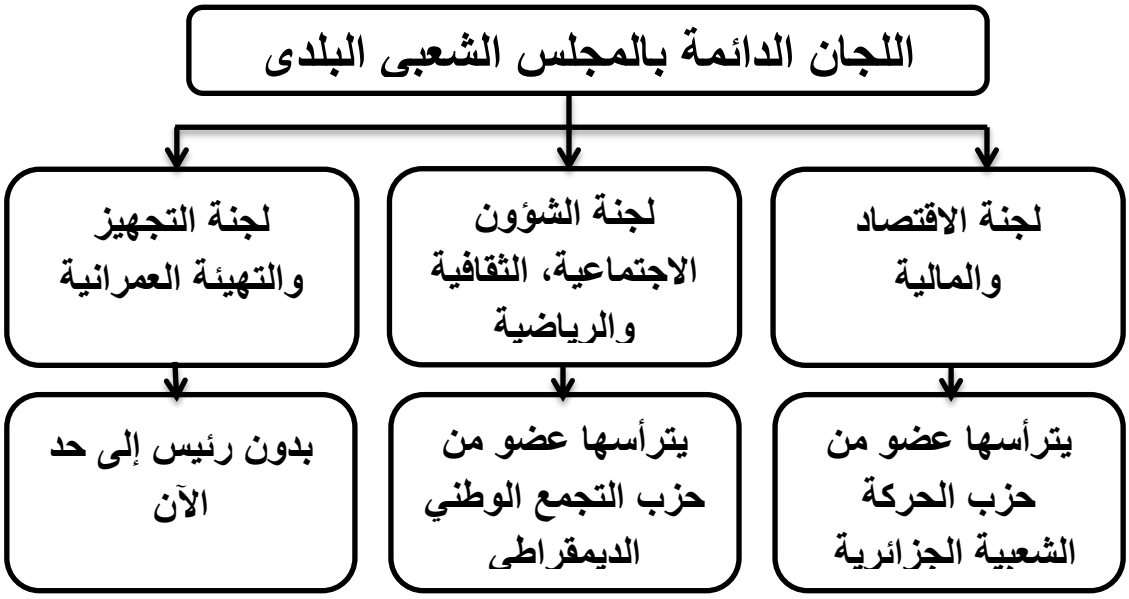

المصدر: مقابلة أجريت مع ابراهيم شاوش، **مسؤول مصلحة الحالة المدنية** ، يوم: الأحد 20 أكتوبر 2013م على الساعة الثانية زوالا بمقر البلدية.

شرح وتحليل المخطط:

لقد أقر المشرع بأن يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه، وتحدث اللجان الدائمة بمداولة مصادق عليها بأغلبية أعضاء المجلس الشعبي البلدي بناء على اقتراح من رئيسه، كما سمح المشرع للمجلس الشعبي البلدي من أن يشكل من بين أعضائه

[1]- مقابلة أجريت مع عبد العزيز جمعة، **عضو ونائب بالمجلس الشعبي البلدي**، حول تشكيلة اللجان بالمجلس، يوم :الخميس 19سبتمبر 2013م على الساعة الواحدة ونصف زوالا بمقر البلدية.

لجنة خاصة لدراسة موضوع محدد يدخل في مجال اختصاصه، ويحدد تاريخ انتهاء هذه اللجنة بانتهاء مهمتها عن طريق مداولة[1].

أوجب المشرع في تشكيل هذه اللجان في المادة 35 من قانون رقم11 /10 المتعلق بالبلدية أن تتضمن تمثيلا نسبيا يعكس التركيبة السياسية للمجلس الشعبي البلدي. الملاحظ في حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية أن رئاسة اللجان الدائمة، يترأسها عضو من حزب الجبهة الشعبية فيما يخص لجنة الاقتصاد والمالية، والعضو الوحيد من حزب التجمع الوطني الديمقراطي الممثل في المجلس يرأس لجنة الشؤون الاجتماعية، الثقافية والرياضية، وتبقى لجنة التجهيز والتهيئة العمرانية بدون رئيس.

الملاحظ بأن حزب جبهة التحرير الوطني المتحصل على ست مقاعد لا يترأس أي لجنة، كما أنه غير ممثل في الهيئة التنفيذية للمجلس كما رأينا سابقا.

من هذا نستنتج بأن حزب جبهة التحرير الوطني وكأنه مقصى من تسير المجلس الشعبي البلدي، أو أنه رفض المشاركة في تسييره بحجة رفضه لتشكيلة الهيئة التنفيذية، وهذا ما نلمسه من قول طيروش رزقي، ممثل عن حزب جبهة التحرير الوطني وعضو بالمجلس الشعبي البلدي: " **فان حضورنا أو عدم حضورنا في اجتماعات المجلس هو نفس الشيء ما دام سلطة اتخاذ القرار هي بيد من يسيطر على الهيئة التنفيذية**"[2]. من هذا نفهم بأن اللجان لا تتمتع بسلطة اتخاذ القرار داخل المجلس وانما يقتصر دورها في الصفة الاستشارية.

وعليه، نستنتج بأن هناك خلل في الاتصال بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي، ما دام حزب متحصل على ستة (06) مقاعد من مجموع خمسة عشر(15) مقعد ا المتنافس عليها لا يشارك في عملية صناعة واتخاذ القرارات داخل المجلس، وهذا ما يعني بأن جزء من الإرادة الشعبية غير ممثلة في هذا المجلس ، أي أن جزء من البرنامج الذي اختاره الشعب غير مطبق، وهذا ما ينعكس سلبا على تحقيق المصلحة العامة لجميع المواطنين، وهذا ما يجعل الإدارة التي ينشطها الأمين العام خاضعة لهذا المنطق في تسييرها وفي إدارتها بحكمها تعمل تحت سلطة من يشكل الأغلبية داخل المجلس.

1- ج .ج .د. ش ,الجريدة الرسمية : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432هـ الموافق ل 22 جوان 2011م**. المتعلق بالبلدية، مرجع سابق الذكر، المادة:

2- مقابلة أجريت مع رزقي طيروش، مرجع سابق الذكر.

فيما يلي نعرض الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية[1]:

الشكل رقم (10): الهيكل التنظيمي لادارة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية.

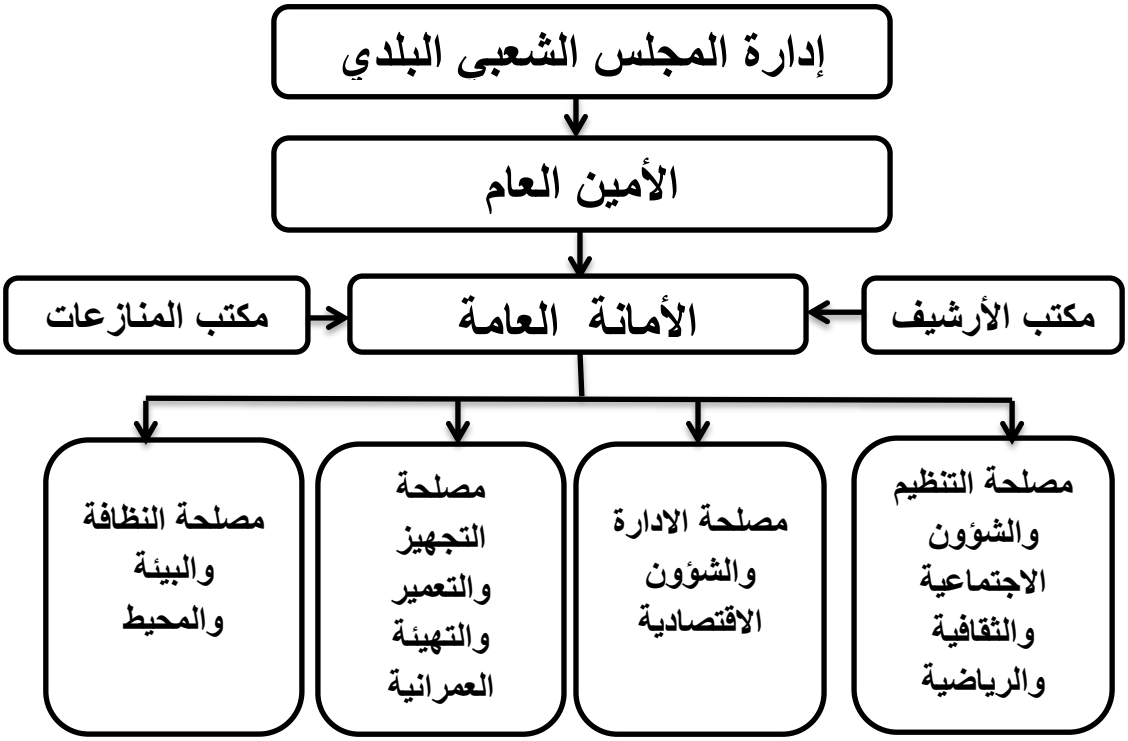

المصدر: المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية ، **وثيقة رقم 10/13**، متعلقة بقرار المصادقة على الهيكل التنظيمي لبلدية بغلية، 2013م.

شرح وتحليل المخطط:

ينشط الإدارة الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي. يمثل الأمين العام منصبا مهما في إدارة البلدية وذلك نظرا للمهام المهمة التي يقوم بها على غرار: ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي؛ تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية البلدية ...الخ، كما أن الأمين العام يمكن أن يتلقى التفويض بالإمضاء من رئيس المجلس الشعبي البلدي قصد الإمضاء على كافة الوثائق المتعلقة بالتسيير الإداري والتقني للبلدية باستثناء القرارات.

إن استحداث منصب الأمين العام كان مع قانون 10/11 (2011م) المتعلق بالبلدية، أي أن هذا المنصب لم يكن موجودا في قانون البلدية السابق– قانون رقم 08/90 (1990م) المتعلق بالبلدية–.

[1]- المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، **قرار رقم 10/13**، مرجع سابق الذكر.

فاستحداث هذا المنصب من قبل المشرع، جاء لإثبات مدى أهمية الإدارة البلدية في تسيير المجلس الشعبي البلدي. فلا يمكن للسياسي المنتخب أن يسير شؤون البلدية لوحده دون الاستناد على الإدارة التي هي من يحافظ على استمرارية تسيير البلدية قبل انتخاب هيئة المجلس الشعبي البلدي من جهة, و من جهة أخرى في حالة حل وإعادة تجديد المجلس، هي من يهيئ الشروط الضرورية لإعادة انتخاب مجلس جديد[1].

نجد على رأس إدارة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، الأمين العام ومن تحته الأمانة العامة التي تتشكل من مكتبين، هما مكتب الأرشيف ومكتب المنازعات، كما تحتوي على أربعة مصالح هي[2]: مصلحة التنظيم والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية ؛ مصلحة الإدارة والشؤون الاقتصادية؛ مصلحة التجهيز والتعمير والتهيئة العمرانية و أخيرا مصلحة البيئة والنظافة والمحيط.

ثالثا- الانتماء الحزبي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي[3]:

الشكل رقم (11):هيكلة الانتماء الحزبي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية:

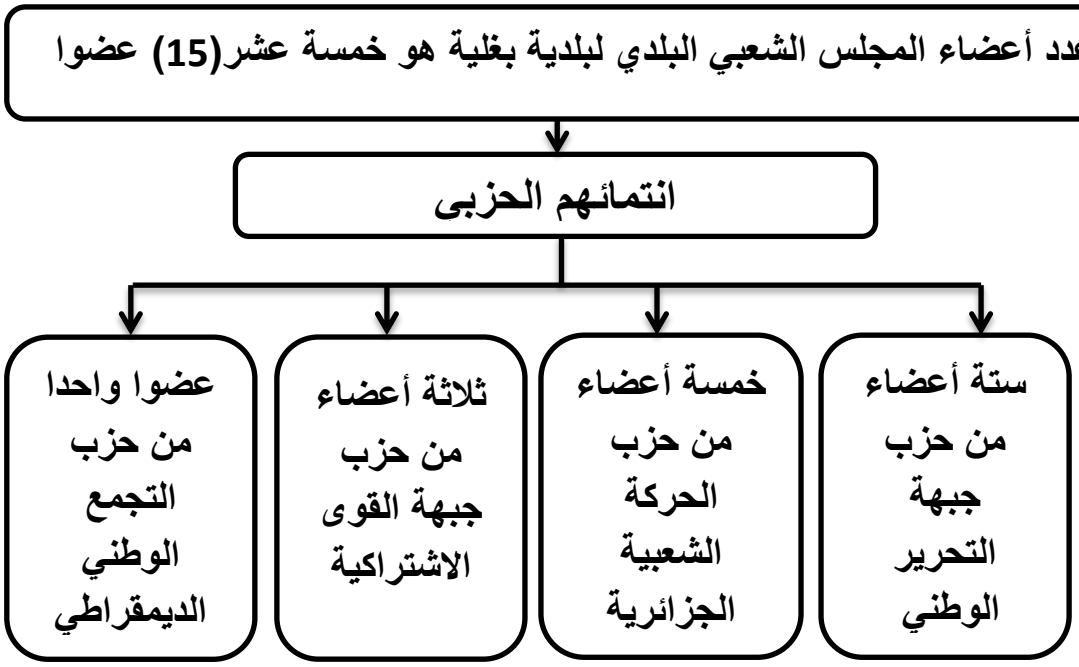

1- مقابلة أجريت مع حمدان طوبال، **أمين عام البلدية**، حول هيكل ووظيفة إدارة المجلس، يوم الخميس: 24 أكتوبر 2013م على الساعة الثانية ونصف زوالا بمقر البلدية.

2- المجلس الشعبي البلدي، **قرار رقم 10/13**، مرجع سابق الذكر.

3- مقابلة أجريت مع ابراهيم شاوش، **مسؤول مصلحة الحالة المدنية**،حول الانتماء الحزبي لأعضاء المجلس، يوم: الأحد 20 أكتوبر 2013م على الساعة الثانية زوالا بمقر البلدية.

المصدر : مقابلة أجريت مع ابراهيم شاوش، **مسؤول مصلحة الحالة المدنية**،حول الانتماء الحزبي لأعضاء المجلس، يوم: الأحد 20 أكتوبر 2013م على الساعة الثانية زوالا بمقر البلدية.

شرح وتحليل المخطط:

يطرح تعدد الانتماء الحزبي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي مشكلة تسيير مجلس منتخب متعدد التركيبة السياسية، أي كيف يمكن لمجلس منتخب واحد أن يسير وهو بتركيبة سياسية مختلفة. إن التركيبة السياسية للمجالس المنتخبة في ظل نظام الحزب الواحد لم تكن تثير هذا الاشكال ، بيد أن هذا الاشكال بدأ يطرح مع تبني المشرع نظام التعددية الحزبية بموجب دستور 1989م ودستور 1996م.

كما أنه في زمن الأحادية الحزبية كان حزب جبهة التحرير الوطني مسيطرا على جميع الأنشطة سواء المتعلقة بالحزب أو بالإدارة، وبالتالي لم يطرح مشكل الفصل بين الحزب والإدارة على عكس ما هو في نظام التعددية الحزبية أين أصبحت العلاقة بين المنتخبين والإداريين تطرح اشكالية تداخل الصلاحيات والمهام[1].

إذن في إطار تعدد الانتماء الحزبي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي يبرز الاتصال كمتغير وسيط يربط العلاقة بين مختلف ممثلي الأحزاب داخل المجالس، وهنا يصبح رهان الاتصال ليس فقط في فن تمرير وفهم المعلومات ولكنه أيضا يكمن في فن قيادة التبادلات من أجل جعل ممثلي الأحزاب تقترب في وجهات نظرها، وكذلك من أجل الفهم الجيد للقرارات المتعلقة بتسيير شؤون المجلس، وبالتالي فالحوار والنقاش يصبح الطريقة المثلى لتبادل وجهات النظر و تبادل الحجج والبراهين قصد الإقناع، وبهدف الصياغة العقلانية والجماعية للقرارات التي تخدم المصلحة العامة.

هذا ما سنتطرق إليه من خلال دراسة واقع الاتصال بين ممثلي الأحزاب أو بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية.

رابعا- تحديد مجتمع البحث وحالة الدراسة:

1- تعريف مجتمع الدراسة:

---

[1]- فريدة مزياني ، **المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري**. مرجع سابق الذكر، ص10.

يعرف مجتمع الدراسة على أنه جميع المفردات التي لها صفة أو صفات مشتركة، وجميع هذه المفردات خاضعة للدراسة أو للبحث من قبل الباحث[1]، إذا كان مجتمع البحث كبيرا فإن الوصول لجميع مفرداته سيكون صعبا ، وبالتالي فإن استخدام أسلوب المعاينة سيكون مناسبا للتعامل مع المشكلة. في بحثنا هذا مجتمع البحث يتمثل في أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، الذي يقدر عددهم بخمسة عشر عضوا، وهذا العدد يمكننا بالتعامل مع كل مفردات مجتمع البحث، وبالتالي فلسنا بحاجة لاختيار عينة.

2- اختيار حالة لدراسة واقع الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر: دراسة حالة المجلس الشعبي اللد لبلدية بغلية.

الشكل رقم (12): مخطط يوضح كيفية اختيار حالة الدراسة.

المجالس المنتخبة في الجزائر ← المجالس المحلية ← المجالس الشعبية البلدية ← المجلس الشعبي لبلدية بغلية ← واقع الاتصال الحزبي داخل هذا المجلس ← مجتمع الدراسة: أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

المصدر: إعداد الطالب.

شرح وتحليل المخطط:

لدراسة واقع الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر، اخترنا دراسة حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، كعينة لهذه المجالس. يرجع سبب اختيار هذه الحالة إلى أن:

- إشكالية البحث تبرز بوضوح في دراسة هذه الحالة، وهذا ما سبق الاشارة إليه في إطار تحديد الإشكالية؛

- إمكانية الدراسة الشاملة والمعمقة لهذه الحالة؛

- إمكانيات البحث المتوفرة لا تسمح بدراسة العديد من الحالات.

---

[1]- دلال القاضي، محمود البياتي، **مناهج وأساليب البحث العلمي**. مرجع سابق الذكر، ص 148.

خامسا- أدوات وطرق جمع البيانات:

1- الملاحظة:

تعرف الملاحظة على أنها :"عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية ، ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقاتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الانسان وتلبية احتياجاته"[1].

وهناك من يعرفها بأنها: "عبارة عن تفاعل وتبادل المعلومات بين شخصين أو أكثر، أحدهما الباحث والآخر المبحوث، لجمع معلومات محددة حول موضوع معين، ويلاحظ الباحث أثناءها ردود فعل المبحوث".

في هذه الدراسة استخدمنا الملاحظة المباشرة، أي من دون تدخل أي مراقب آخر، كطريقة من طرق جمع البيانات، وذلك بعدما قمنا بجمع معلومات أساسية مسبقة عن أعضاء المجلس الشعبي البلدي، بعدها حددنا أهم الأمور الأساسية التي ستجرى عليها الملاحظة، ثم اعتمدنا على سجل لتدوين المعلومات التي لاحظنها، وراعينا في ذلك الالتزام بالدقة.

2- المقابلة:

طريقة المقابلة تعتبر كاستبيان شفوي يقوم من خلاله الباحث بجمع البيانات أو المعلومات الشفوية من المفردات تحت الدراسة، والفرق الأساسي بين الاستبيان والمقابلة يكمن في أن المفردة تحت الدراسة تقوم بكتابة الاجابة في الاستبيان بينما يقوم الباحث بكتابة الاجابة عند المقابلة[2].

كما أن المقابلة تمكن الباحث من دراسة وفهم جميع الجوانب المتعلقة بالمفردة تحت الدراسة، مثلا التعرف على الجوانب الشخصية والنفسية لتلك المفردة، وأيضا تمكن الباحث على إقامة علاقات ثقة ومودة بينه وبين تلك المفردة.

---

[1]- محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**، عمان: دار وائل للنشر، 1999م، ص73.

[2]- دلال القاضي، محمود البياتي، **مناهج وأساليب البحث العلمي**. مرجع سابق الذكر، ص 122.

في إطار هذا البحث اعتمدنا على طريقة المقابلة الشخصية، أي اتصال مباشر مع مفردات البحث.

3- طريقة استمارة الاستبيان:

الاستبانة هي عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين، وتعد الاستبانة من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية التي تتطلب الحصول على معلومات أو معتقدات أو تصورات أو آراء الأفراد.

ومن أهم ما تتميز به الاستبانة هو توفير الكثير من الوقت والجهد على الباحث، كما تعطي حرية للمبحوث في الاجابة عن الأسئلة، فلا تضعه تحت ضغوط نفسية ولا تحت تأثير الباحث، كما أنها تفسح له المجال للرجوع إلى مراجع أو بعض الوثائق للإجابة على بعض الأسئلة إذا اقتضى الأمر ذلك.

لإعداد استمارة الاستبيان يتضمن مجموعة من المراحل نوجزها فيما يلي[1]:

3-1- مرحلة تصميم الاستبيان؛

3-2- مرحلة تجريب الشكل الأولي للاستبيان؛

3-3- مرحلة وضع الشكل النهائي للاستبيان؛

لصياغة أسئلة استمارة الاستبيان هناك عدة أنواع من الأسئلة يمكن طرحها، نوجزها فيما يأتي :

الأسئلة المفتوحة؛ الأسئلة محددة الخيارات؛ الأسئلة نصف مفتوحة؛ الأسئلة ذات الخيارين؛ الأسئلة ذات الاختيار المحدد؛ الأسئلة ذات التكرار المحدد؛ الأسئلة ذات القياس وأخيرا الأسئلة ذات الخيارات المتعددة.

هناك مجموعة من القواعد تتعلق بصياغة الأسئلة من بينها:

البساطة؛ الابتعاد عن الأسئلة التي توحي بالإجابة؛ الدقة؛ الابتعاد عن استخدام أكثر من موضوع واحد؛ الابتعاد عن الأسئلة المحرجة؛ مراعاة الترتيب في طرح الأسئلة...الخ.

---

[1]- نفس المرجع، ص130.

المبحث الثاني:

دراسة البيانات الميدانية.

أولا- تفريغ وعرض البيانات:

1- البيانات المتحصل عليها عن طريق استخدام الملاحظة[1]:

1-1- حضور أعضاء المجلس الشعبي البلدي:

جدول رقم (02): تدوين حضور أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

الرقم	حضور الأعضاء	يوميا	أسبوعيا	شهريا	المجموع
01	حزب جبهة التحرير الوطني	02	01	03	06
02	حزب الحركة الشعبية الجزائرية	04	01	-	05
03	حزب جبهة القوى الاشتراكية	-	02	01	03
04	حزب التجمع الوطني الديمقراطي	01	-	-	01
المجموع(مجموع التكرارات)		07	4	4	15
النسبة المئوية		%46	%27	%27	100%

المصدر: سجل الملاحظة.

1-2- حضور مداولات المجلس(إعداد ميزانية البلدية لسنة 2014؛ الأربعاء 20 نوفمبر 2013):

1- البيانات المتحصل عليها عن طريق الملاحظة كان في إطار فترة إجراء التربص الميداني بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، والذي امتد، رسميا، أي بموجب الاتفاقية الموقعة بين المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية و هذا المجلس، من 15سبتمبر إلى 15 أكتوبر 2013م.

جدول رقم (03): تدوين حضور الأعضاء لمداولات المجلس

الرقم	ممثلي الأحزاب	عدد الحضور
01	حزب جبهة التحرير الوطني	00
02	حزب الحركة الشعبية الجزائرية	05
03	حزب جبهة القوى الاشتراكية	01
04	حزب التجمع الوطني الديمقراطي	01
المجموع(مجموع التكرارات)		07
النسبة المئوية		%47

المصدر: سجل الملاحظة.

1-2- حضور المواطنين:

في إطار المداولة التي عقدت يوم الأربعاء 20 نوفمبر 2013م، بقاعة المداولات للمجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية حول إعداد الميزانية السنوية لسنة 2014م، لم يحضرها أي مواطن.

1-2-1- إجراء المداولة:

عام ألفين وثلاثة عشر، وفي العشرين من شهر نوفمبر، على الساعة العاشرة صباحا، اجتمع المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية برئاسة السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي، وذلك للتداول، في إطار دورة عادية، " **لمناقشة إعداد الميزانية السنوية لسنة 2014م**"؛ بعد الاستماع إلى قراءة مفصلة لتقديرات الميزانية السنوية لسنة 2014م مادة مادة وبابا بباب، صادق المجلس الشعبي البلدي بإجماع أعضائه الحاضرين عليها.

1-2-2- نشر المداولة:

هذه المداولة لم يتم نشرها، لعدم اتمام الاجراءات الادارية الأخرى (تقديم المداولة لرئيس الدائرة للمصادقة عليها). لكن عادة ما يتم نشر المداولات بعد المصادقة عليها في المكان المخصص للإعلانات بالبلدية.

1-2-3- رد فعل بعض المواطنين على طريقة تسيير المجلس:

يوم الاثنين 11 نوفمبر 2013م قامت مجموعة من المواطنين بغلق مقر البلدية، احتجاجا على عدم استفادتهم من برامج التنمية[1].

2- البيانات المتحصل عليها عن طريق المقابلة:

2-1- بيانات متعلقة بتركيبة المجلس[2]:

جدول رقم (04): التشكيلة السياسية للمجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية.

الرقم	الحزب	حصته من المقاعد	النسبة المئوية
01	حزب جبهة التحرير الوطني	06	%40
02	الحركة الشعبية الجزائرية	05	%33
03	جبهة القوى الاشتراكية	03	%20
04	التجمع الوطني الديمقراطي	01	%7
المجموع		15	%100

المصدر : مقابلة أجريت مع ابراهيم شاوش، **مسؤول مصلحة الحالة المدنية**،حول تشكيلة المجلس الشعبي البلدي ، يوم الأحد 20 أكتوبر 2013م. على الساعة الثانية زوالا بمقر البلدية.

الشكل رقم (13): دائرة نسبية توضح حصة كل حزب من عدد المقاعد المتنافس عليها بالمجلس.

1- تقرير حول الحدث، **إعداد الباحث:** في يوم 11نوفمبر 2013م، على الساعة التاسعة ونصف صباحا، قامت مجموعة من المواطنين ،ينتمون أغلبهم إلى قرية شرابة بغلق مقر البلدية وغلق طريق المدينة، احتجاجا عن عدم استفادتهم من برامج التنمية، واحتجاجا على طريقة تسيير المجلس الشعبي البلدي، فحسب أحدالمحتجين "اعتبر بأن هذا المجلس غير منصف في توزيع البرامج على كل إقليم البلدية"

2- مقابلة أجريت مع "**ابراهيم شاوش**"، مرجع سابق الذكر.

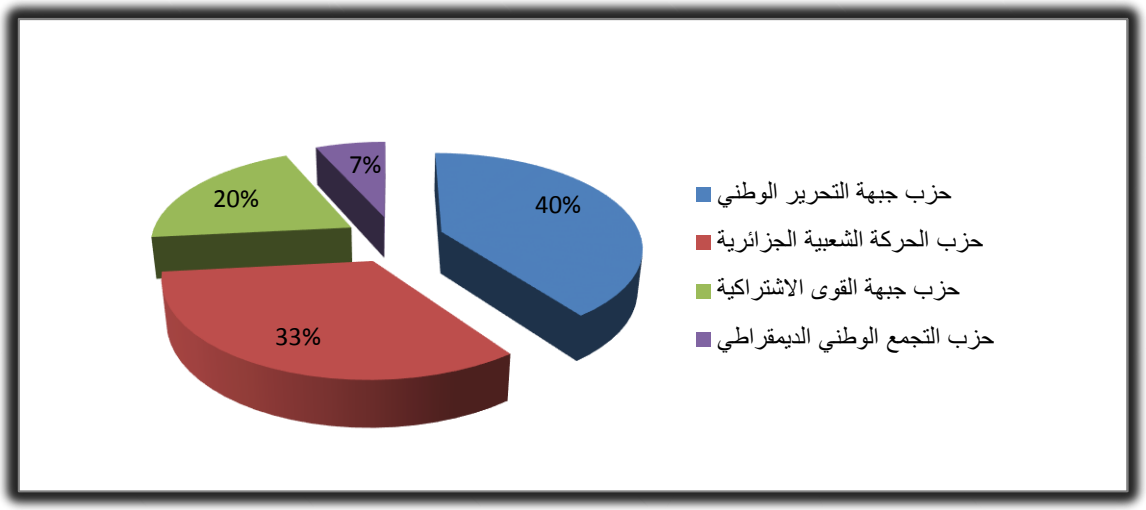

المصدر: الجدول رقم (04).

رئيس المجلس الشعبي البلدي هو من حزب الحركة الشعبية الجزائرية، بعد تحالف ممثلي حزب الحركة الشعبية الجزائرية المتحصلة على 05 مقاعد مع ممثلي حزب القوى الاشتراكية المتحصل على 03 مقاعد، فهو الذي رجح الكفة لصالح حزب الحركة الشعبية.

الأحزاب التي ينتمي اليها نواب الهيئة التنفيذية[1]:

الهيئة التنفيذية تتكون من أربعة نواب دائمين يتقاسمهم كل من حزب:

1-الحركة الشعبية الجزائرية بمندوبين؛

2- و جبهة القوى الاشتراكية بمندوبين أيضا.

بالإضافة إلى أعضاء الهيئة التنفيذية نجد:

- مفوض أول مكلف بإدارة ملحقة أولاد احميدة للحالة المدنية من حزب جبهة القوى الاشتراكية؛

- المفوض الثاني مكلف بإدارة ملحقة سباو من حزب جبهة القوى الاشتراكية؛

- رئيس لجنة دائمة أولى (لجنة الاقتصاد والمالية) من حزب الحركة الشعبية الجزائرية؛

- رئيس لجنة دائمة ثانية(لجنة الشؤون الاجتماعية والرياضية) من حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

[1]- نفس المرجع.

أما فيما يخص الأعضاء الستة الباقون، جلهم من حزب جبهة التحرير الوطني، يعتبرون أعضاء في المجلس الشعبي البلدي.

2-2- بيانات متعلقة بمسألة التنسيق والاتصال داخل المجلس الشعبي البلدي:

2-2-1- رأي ممثلي حزب جبهة التحرير الوطني[1]:

حسب أحد أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني فان التشكيلة غير المتوازنة للهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي البلدي يعرقل عملية التنسيق والاتصال داخل هذا المجلس، فحزب جبهة التحرير الوطني المتحصل على ستة مقاعد، أي أغلبية المقاعد المتنافس عليها، غير ممثل في هذه الهيئة، وحسبه، هذا يعتبر انقلاب على الإرادة الشعبية، أي الشعب يختار ممثلين له على أساس برنامج معين ليجد بعدها برنامج آخر يطبق، ويضيف، ما الجدوى في المشاركة في عمل المجلس، إذا كانت سلطة اتخاذ القرار بيد من يسيطر على الهيئة التنفيذية.

2-2-2- رأي ممثلي حزب الحركة الشعبية الجزائرية[2]:

يرى ممثلي حزب الحركة الشعبية الجزائرية بأن التنسيق والاتصال بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي هو جيد مع أعضاء التحالف، أما فيما يخص الاتصال والتنسيق مع أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني فهو ضعيف، لأن أعضاء هذا الحزب، بمحض إرادتهم، لم يريدوا المشاركة في عمل المجلس وربطوا مشاركتهم بشروط لم يتم الاتفاق عليها.

2-2-3- رأي ممثلي حزب جبهة القوى الاشتراكية[3]:

1- مقابلة أجريت مع "رزقي طيروش" ، **عضو بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية ومتصرف اداري(ممثل لحزب جبهة التحرير الوطني)**، حول رأيهم في مسألة التنسيق والاتصال بالمجلس، يوم الخميس 17أكتوبرر 2013م، على الساعة الثانية زوالا بمقر البلدية.

2- مقابلة أجريت مع نسيمة لقامة، عبد القادر مزيود عبد العزيز جمعة والعيد حميدي(رئيس المجلس الشعبي البلدي)، **ممثلين عن حزب الحركة الشعبية الجزائرية**، حول رأيهم في مسألة التنسيق والاتصال بالمجلس، يوم الثلاثاء 22أكتوبر2013م، على الساعة الواحدة ونصف زوالا بمقر البلدية.

3- مقابلة أجريت مع الوناس بوداود و يوسف حمداش، **ممثلين عن حزب جبهة القوى الاشتراكية**، حول رأيهما في مسألة التنسيق والاتصال بالمجلس، يوم الاثنين 18 نوفمبر2013م، على الساعة التاسعة صباحا بمقر البلدية.

من جهتهم ممثلي حزب جبهة القوى الاشتراكية، يعتبرون بأن مسألة التنسيق والاتصال في إطار التحالف كان جيدا في البداية، ولكن مع مرور الوقت (سنة بعد التحالف)، بدأ يتدهور التنسيق والاتصال وذلك بسبب عدم الاتفاق المتكرر حول جداول الأعمال التي يقدمها رئيس المجلس الشعبي البلدي للنقاش.

2-2-4- رأي ممثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي[1]:

حسب ممثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي، فان صعوبة التنسيق والاتصال بين أعضاء المجلس تجسدت مباشرة بعد قرار اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي من ممثلي حزب الحركة الشعبية الجزائرية، وبعد رفض أعضاء جبهة التحرير الوطني لهذا القرار، ورفضهم حضور اجتماعات المجلس.

3- البيانات المتحصل عليها عن طريق استمارة الاستبيان[2]:

3-1- المعلومات الشخصية المتعلقة بأعضاء المجلس الشعبي البلدي:

3-1-1- الجنس:

جدول رقم (05): يتعلق بمتغير الجنس.

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
الذكور	11	%73
الاناث	4	%27
المجموع	15	%100

المصدر: استمارة البحث.

1- مقابلة أجريت مع رابح سليمي، **ممثل عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي**، حول رأيهم في مسألة التنسيق والاتصال بالمجلس، يوم الثلاثاء 22 أكتوبر 2013م، على الساعة الثالثة زولا بمقر البلدية.

2- البيانات المتحصل عليها عن طريق استمارة الاستبيان، كانت بعد إعداد استمارة تضمنت مجموعة من الاسئلة حول تعريف مفردات مجتمع البحث ومعرفة آرائهم حول واقع الاتصال الحزبي داخل المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، بعدها تم توزيع خمسة عشر(15) نسخة منها، أي شملت جميع مفردات مجتمع البحث أي كل أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية المقدر عددهم بـ15 عضوا.

3-1-2- السن:

جدول رقم (06): يتعلق بمتغير السن.

الاقتراحات(بالسنة)	التكرار	النسبة المئوية
23 - 35	2	%13
36 - 45	6	%40
46- 55	4	%27
56- 65	2	%13
66 فأكثر	1	%7
المجموع	15	%100

المصدر: استمارة البحث.

3-1-3- الاقامة:

جدول رقم (07): يتعلق بمتغير الاقامة.

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
بإقليم البلدية	01	%67
خارج إقليم البلدية	5	%33
المجموع	15	%100

المصدر: استمارة البحث.

3-1-4- المستوى التعليمي:

جدول رقم(08): يتعلق بمتغير المستوى التعليمي.

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	01	%07
متوسط	4	%27
ثانوي	7	%47
جامعي	3	%19
المجموع	15	%100

المصدر: استمارة البحث.

3-2- العمل السياسي:

3-2-1- دوافع الانخراط في الحزب السياسي:

جدول رقم (09): يتعلق بمتغير دوافع انخراط أعضاء المجلس في الحزب السياسي.

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
مبادئ وثوابت الحزب	05	%43
برنامج الحزب	00	%00
شخصيات الحزب	02	%13
المشاركة في تسيير الشأن العام	02	%13
اعتماد الحزب كغطاء سياسي للترشح للانتخابات	06	%40
المجموع	15	%100

المصدر: استمارة البحث.

3-2-2- مدة الانخراط بالحزب قبل الترشح للانتخابات:

جدول رقم (10): يتعلق بمتغير مدة الانخراط بالحزب قبل الترشح للانتخابات.

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة	50	%34
بين سنة وخمس سنوات	01	%07
أكثر من خمس سنوات	09	%59

المجموع	15	%100

المصدر: استمارة البحث.

3-2-3- تقييم واقع الاتصال والتنسيق الداخلي بالحزب:

جدول رقم (11): يتعلق بمتغير تقييم واقع الاتصال والتنسيق الداخلي بالحزب.

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
ضعيف	50	%34
متوسط	03	%20
حسن	01	%07
جيد	01	%07
ممتاز	05	%32
المجموع	15	%100

المصدر: استمارة البحث.

3-3-العمل داخل المجلس الشعبي البلدي:

3-3-1- نوع العمل المفضل لدى أعضاء المجلس الشعبي البلدي:

جدول رقم (12): يمثل متغير نوع العمل المفضل لدى أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
العمل الفردي	02	%31
العمل الجماعي	30	%20
العمل الفردي و الجماعي معا	10	%67
المجموع	15	%100

المصدر: استمارة البحث.

3-3-2- الأشخاص المرغوب العمل معهم:

جدول رقم (13): يمثل متغير الأشخاص المرغوب العمل معهم.

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
الذين يوافقونك في الرأي	05	%34
الذين يخالفونك في الرأي	10	%07
الذين يخالفونك في الرأي وتريد أن تسمع وجهة نظرهم	09	%59
المجموع	15	%100

المصدر: استمارة البحث.

3-3-3- تقييم أعضاء المجلس الشعبي البلدي لتشكيلة الهيئة التنفيذية:

جدول رقم (14): يتعلق بمتغير تقييم أعضاء المجلس الشعبي البلدي لتشكيلة الهيئة التنفيذية.

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
غير متوازنة	09	%59
متوازنة نوعا ما	50	%34
متوازنة	01	%07
المجموع	15	%100

المصدر: استمارة البحث.

3-3-4- تقييم أعضاء المجلس الشعبي البلدي لتشكيلة اللجان:

جدول رقم (15): يتعلق بمتغير تقييم أعضاء المجلس الشعبي البلدي لتشكيلة اللجان.

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
غير متوازنة	09	%59
متوازنة نوعا ما	10	%07
متوازنة	05	%34
المجموع	15	%100

المصدر: استمارة البحث.

3-3-5- الاجراءات المتبعة في عملية صنع القرار داخل المجلس:

جدول رقم (16): يبين متغير الاجراءات المتبعة في عملية صنع القرار داخل المجلس.

الاقتراحات	التكرار	المجموع	النسبة المئوية
مداولات يتم فيها استشارة كل أعضاء المجلس	06	06	%40
الاختيار من بين العديد من البدائل	60	06	%40

المصدر: استمارة البحث.

3-4- العملية الاتصالية:

3-4-1- رأي الأعضاء في أهمية الاتصال في سير عمل المجلس:

جدول رقم (17): يتعلق بمتغير رأي الأعضاء في أهمية الاتصال في سير عمل المجلس.

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
مهم جدا	10	%67
مهم	05	%33
المجموع	15	%100

المصدر: استمارة البحث.

3-4-2- مقارنة بين نسب الوسائط المعتمدة في الاتصال بين أعضاء المجلس:

جدول رقم (18): يتعلق بمتغير مقارنة نسب الوسائط المعتمدة في الاتصال بين أعضاء المجلس.

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
اللقاءات	08	%53
الاجتماعات	10	%67
الهاتف	08	%53
الأنترنت	04	%27
الرسائل	02	%13

المصدر: استمارة البحث.

3-4-3- تفعيل العملية الاتصالية داخل المجلس الشعبي البلدي:

جدول رقم (19): يتعلق بمتغير تفعيل العملية الاتصالية داخل المجلس الشعبي البلدي.

الاقتراحات	مهم جدا		مهم		المجموع	النسبة
	التكرار	النسبة	التكرا	النسبة		
انشاء خلية مكلفة بالإصغاء والتوجيه بالمجلس	10	%67	05	%33	15	%100
انشاء قسم خاص بالاتصال والعلاقات العامة	05	%33	10	%67	15	%100
انشاء فضاء انترانات داخل المجلس	08	%53	07	%47	15	%100
انشاء موقع انترنت خاص بالمجلس	05	%33	10	%67	15	%100
اعتماد آلية الحوار والنقاش	15	%100	00	%00	15	%100
تحسين العلاقة بين جميع ممثلي الأحزاب	05	%33	10	%67	15	%100
تكوين الأعضاء حول استخدام وسائط الاتصال	04	%27	11	%73	15	%100
اشراك منظمات المجتمع المدني	02	%13	13	%87	15	%100
اشراك المواطن في عملية صنع القرار	05	%33	10	%67	15	%100
اشراك وسائل الاعلام العمومية والخاصة	01	%07	14	%93	15	%100
تفعيل العمل الجواري	05	%33	10	%67	15	%100

المصدر: استمارة البحث.

ثانيا- تفسير و تحليل البيانات:

1-تفسير و تحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق الملاحظة:

1-1- حضور أعضاء المجلس الشعبي البلدي[1]:

حضور أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية يتباين حسب الانتماء الحزبي لكل عضو؛ إذ نجد العضو الوحيد الممثل لحزب التجمع الوطني الديمقراطي يحضر يوميا للمجلس كما نجد ممثلي حزب الحركة الشعبية الجزائرية، يحضر منهم يوميا أربعة أعضاء، وعضوا أسبوعيا؛ أما فيما يخص ممثلي حزب جبهة القوى الاشتراكية، عضوين منهم يحضرون أسبوعيا للمجلس أما العضو الآخر فحضوره شهريا؛ وفيما يخص ممثلي حزب جبهة التحرير الوطني، اثنين منهم حضورهما يومي للمجلس والثلاثة الباقين حضورهم عادة ما يكون شهريا.

هذا التباين في الحضور يبين بأن هناك مجموعة من ممثلي الأحزاب تشارك دوريا في عمل المجلس، وهم ممثلي كل من حزب الحركة الشعبية الجزائرية وممثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي، في حين نجد ممثلي حزب جبهة التحرير الوطني المتحصل على ستة مقاعد، أغلب أعضائه حضورهم غير دوري للمجلس والأمر نفسه لممثلي حزب جبهة القوى الاشتراكية المتحصل على ثلاثة مقاعد في المجلس.

يرجع سبب هذا التباين إلى سيطرة حزب الحركة الشعبية الجزائرية على الهيئة التنفيذية، وكذلك لأن رئيس المجلس الشعبي البلدي هو من هذا الحزب؛ الملفت للنظر هو رغم التحالف الذي أقامه كل من حزب الحركة الشعبية وحزب جبهة القوى الاشتراكية للسيطرة على الهيئة التنفيذية، إلا أن ممثلي حزب جبهة القوى الاشتراكية حضورهم ومشاركتهم في عمل المجلس ليس بنفس الأمر الذي هو عند ممثلي حزب الحركة الشعبية الجزائرية، وهذا ما قد يدل على أن رغم التحالف، فان ممثلي الحزبين يرغبون في العمل مع ممثلي الحزب الذي ينتمون إليه.

إذن، فالتباين في حضور ممثلي الأحزاب للمشاركة في عمل المجلس يمكن اعتباره كمؤشر لنقص الاتصال بين جميع أعضاء المجلس، إذ يقتصر هذا الاتصال في ما بين بعض ممثلي الأحزاب

1- أنظر الجدول رقم (02).

داخل المجلس، وهذا ما يجعل عملية تسييره و إدارته محتكرة بيد فئة من الممثلين فقط، وهذا ما يؤثر على تمثيل الارادة الشعبية داخل المجلس؛ وهذا ما يوضحه واقع المداولات.

1-2- مداولات المجلس[1]:

في إطار المداولة التي عقدت يوم الأربعاء 20 نوفمبر 2013م بقاعة المداولات للمجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية حول إعداد الميزانية السنوية لسنة 2014م، حضرها سبعة أعضاء من ممثلي المجلس الشعبي البلدي بالإضافة إلى الأمين العام؛ حضر عن حزب الحركة الشعبية الجزائرية كل الممثلين بالمجلس أي خمسة أعضاء، وحضر العضو الوحيد عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، كما حضر عضوا واحدا عن حزب جبهة القوى الاشتراكية الممثل بثلاثة أعضاء داخل المجلس، في حين لم يحضر أي عضو من حزب جبهة التحرير الوطني المتحصل على ستة مقاعد بالمجلس[2].

عدم حضور أي عضو من حزب جبهة التحرير الوطني المتحصل على ستة مقاعد بالمجلس، بالإضافة إلى عضوين آخرين من حزب جبهة القوى الاشتراكية يشير إلى وجود حالة عدم تفاهم في طريقة تسيير وإدارة المجلس، وما تجدر الاشارة إليه، هو أن قرارات هذه المداولة تم الاتفاق عليها من قبل الأعضاء المشاركين في الاجتماع فقط دون مشاركة ممثلي الأحزاب الأخرى. الملاحظ كذلك، أن في هذه المداولة لم يحضر أي مواطن، ولا حتى الصحافة بالرغم من أن المشرع منحهم حق الحضور، وهذا ما يؤكد عدم وجود قنوات اتصال بين المجلس الشعبي البلدي والمواطن، وبالتالي فالمواطن بعيد كل البعد عن تسيير المجلس والمشاركة في صناعة قراراته.

هذا البعد وعدم وجود قنوات اتصال تنقل انشغالات المواطن للمجلس من جهة، وتنقل مخرجات المجلس للمواطن من جهة أخرى أدى بالمواطنين إلى انتهاج طرق أخرى للتعبير عن انشغالاتهم ورفضهم لطريقة تسيير المجلس، مثل إقدام بعض المواطنين بغلق مقر البلدية يوم الاثنين 11نوفمبر 2013م، احتجاجا على تسيير المجلس وعدم استفادتهم من مشاريع التنمية.

2- تفسير و تحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق المقابلة:

---

[1]- أنظر الجدول رقم (03).

2- محضر اجتماع، **إعداد الباحث**، حول مداولة تتعلق بإعداد الميزانية السنوية للبلدية لسنة 2014م، عقدت يوم :الأربعاء 20 نوفمبر 2013م ابتداء من الساعة التاسعة ونصف صباحا ودامت حتى الساعة الرابعة ونصف مساءا، بمقر البلدية بقاعة المداولات.

2-1- البيانات المتعلقة بتركيبة المجلس[1]:

من خلال التوزيع الذي تبينه الدائرة النسبية[2]، نلاحظ بأن حزب جبهة التحرير الوطني لديه أكبر نسبة تمثيل تقدر بـ 40% يليه حزب الحركة الشعبية الجزائرية بـ 33%، ثم حزب جبهة القوى الاشتراكية بنسبة تمثيل تقدربـ 20% وأخيرا حزب التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة تمثيل تقدر بـ7%.

من خلال تركيبة كل من الهيئة التنفيذية واللجان، نلاحظ بأن حزب جبهة التحرير الوطني المتحصل على أغلبية المقاعد بالمجلس غير ممثل فيهما؛ وهذا ما يبين بأن تسيير و إدارة المجلس يسيطر عليها حزبي التحالف؛ وهذا ما يبين كذلك بأن جزء من الارادة الشعبية غير ممثلة بالمجلس، كما يبين بأن مسألة التنسيق والاتصال الحزبي، أي بين ممثلي الأحزاب داخل المجلس لا تتم بالطريقة نفسها بين جميع الأعضاء.

2-2- تحليل البيانات المتعلقة بمسألة التنسيق والاتصال داخل المجلس الشعبي البلدي:

من خلال التباين في الآراء حول مسألة التنسيق والاتصال بين ممثلي الأحزاب داخل المجلس الشعبي البلدي، يتبين بعدم وجود توافق حول تسيير المجلس، وهذا راجع لغياب الحوار والنقاش من أجل الوصول إلى حل توافقي يخدم مصلحة الشعب بدلا من التعصب للمصلحة الشخصية أو مصلحة الحزب فقط.

3- تفسير و تحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق استمارة الاستبيان:

3-1- المعلومات الشخصية:

3-1-1- الجنس[3]:

يشكلوا أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية مزيج بين الذكور و الاناث ، في حين ،يقدر عدد الاناث بأربعة أعضاء يقدر عدد الذكور بإحدى عشر (11)عضوا، بنسبة تمثيل تقدر بـ 73%، عدد

1- أنظر الجدول رقم (04).
2- انظر الصفحة 87.
3- أنظر الجدول رقم (05).

الذكور يفوق عدد الإناث بفارق سبعة أعضاء ، بنسبة تمثيل تقدر بـ 27 % أي بفارق نسبة تمثيل تقدر بـ 46%.

رغم أغلبية الذكور على الإناث، فإن وجود أربعة إناث في عضوية المجلس يشير إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في تسيير هذا المجلس مقارنة بالعهدات السابقة أين كان تمثيلها لا يتجاوز عضوين فقط.

3-2-1- السن[1]:

يتراوح سن 40% من أعضاء المجلس بين 36 و35 سنة، أما الأعضاء الذين يتراوح سنهم بين 46 و55 سنة فيمثلون 27%، والأعضاء الباقون يتراوح سنهم بين 23و35 سنة، بين 56و66 سنة وبين 66سنة فأكثر.

ما تجدر الإشارة إليه هو أن السن القانوني للترشح لعضوية المجلس يجب أن يفوق 23 سنة[2]، وعليه نلاحظ بأن أغلبية الأعضاء يتراوح سنهم بين 36 و45سنة، وهذا راجع إلى أن هذه الفئة غالبا ما تترشح بحكم أقدمية نضالها في الحزب وخبرتها في المنصب السياسي، والأمر نفسه بالنسبة للفئة التي يتراوح سنها بين 46 و 55سنة، أما الفئة التي يتراوح سنها ما بين 23 و35سنة فتتشكل كلها من العنصر النسوي اللائي انخرطن في العمل السياسي بعد التسهيلات التي قدمها رؤساء الأحزاب، استجابة للشروط التي فرضها المشرع على ضرورة تمثيل المرأة في هذه المجالس تجاوبا مع الاصلاحات السياسية التي انتهجتها الدولة الجزائرية ابتداء من 2011م، أما الفئة التي يتراوح سنها بين 56 و65سنة والتي يفوق سنها 66 سنة، فنجدها أساسا تتشكل من المتقاعدين الذين يرغبون ممارسة العمل السياسي.

3-1-3- الإقامة[3]:

عشرة أعضاء، أي ما يشكلون 67% من أعضاء المجلس يقطنون بداخل إقليم البلدية، في حين نجد 5 أعضاء، أي ما يشكلون 33% يقطنون خارج إقليم البلدية، مما يجعل العضو بعيدا نوعا ما عن مواطني البلدية مما يقلل من الادراك الجيد لانشغالاتهم ومطالبهم.

1- أنظر الجدول رقم (06).

2- ج.ج.د.ش، الجريدة الرسمية، العدد الأول : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم12-01 مؤرخ في 18صفر عام 1433ه الموافق لـ 12 يناير 2012م**. مرجع سابق الذكر، المادة 78.

3-أنظر الجدول رقم (07).

3-1-4- المستوى التعليمي[1]:

يقدر عدد أعضاء المجلس الذين لديهم مستوى ثانوي بسبعة أعضاء، يمثلون أغلبية الأعضاء، بنسبة تقدر بـ 47%، يليهم من لديهم مستوى متوسط بأربعة أعضاء، يمثلون ما نسبته 27 %؛ أما من لديهم مستوى جامعي فنجد ثلاثة أعضاء يمثلون نسبة 20%؛ في الأخير نجد عضوا واحدا لديه مستوى ابتدائي.

عموما، فإن المستوى التعليمي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي هو مستوى متوسط، مما ينعكس على عنصر الكفاءة في أداء المهام، وكذلك على عنصر الاتصال فيما بينهم، خاصة بالنسبة للأعضاء الذين لا يتحكمون في اللغة جيدا باعتبارها وسيلة أساسية من وسائل الاتصال داخل المجلس.

3-2- العمل السياسي:

3-2-1- دوافع الانخراط في الحزب السياسي[2]:

أجاب ستة أعضاء بأن انخراطهم في الحزب السياسي كان مجرد غطاء سياسي للترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي، في حين أجاب خمسة أعضاء بأن مبادئ وثوابت الحزب هي التي دفعتهم للانخراط، أما فيما يخص الأربعة أعضاء الباقين، اثنين منهم أجابوا على أن شخصيات الحزب هي الدافع في انخراطهم والاثنين المتبقيين كانت إجابتهم بأن انخراطهم كان بهدف المشاركة في تسيير الشأن العام. الملاحظ بأن ولا عضو كان قد أجاب على أن برنامج الحزب هو السبب في انخراطه، وهذا ما يدل على أن أعضاء المجلس الشعبي البلدي لم يولوا أهمية لبرنامج الحزب، مما يعني بأن هذه الأحزاب لم تصيغ برامج مسبقة لتسيير عمل المجلس، كما يعني بأن المواطن لا يهمه برنامج الحزب بقدر ما يهمه شخصيات الحزب.

3-2-2- مدة الانخراط بالحزب قبل الترشح للانتخابات[3]:

أجاب سبعة أعضاء بأن انخراطهم في الحزب كان قبل أكثر من خمس سنوات، وستة منهم أجاب بأن انخراطهم لم يتجاوز السنة ، أما الاثنين المتبقيين فانخراطهم كان بين سنة وخمس سنوات.

---

[1]- أنظر الجدول رقم (08).
[2]- أنظر الجدول رقم (09).
[3]- أنظر الجدول رقم (10).

الأعضاء التسعة الذين أجابوا بأن انخراطهم في الحزب كان أكثر من خمس سنوات هم من حزب جبهة التحرير الوطني وحزب جبهة القوى الاشتراكية، وهذا ما يدل على هيكلة هذين الحزبين ، كما يدل على أن هؤلاء الأعضاء لديهم خبرة سياسية بحكم مدة نضالهم في الحزب، مما قد يمكنهم من الاستفادة منها في تسيير شؤون المجلس؛ أما الخمسة أعضاء الذين أجابوا بأن انخراطهم في الحزب كان في أقل من سنة فهم ينتمون إلى حزب الحركة الشعبية الجزائرية الذي تم تأسيسه في سنة 2011م، أما العضو الأخير الذي أجاب بأن انخراطه في الحزب كان بين سنة وخمس سنوات، ينتمي إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تم إعادة هيكلته بعد استقالة الأعضاء السابقين.

3-2-3- تقييم واقع الاتصال والتنسيق الداخلي بالحزب[1]:

قيم ستة أعضاء الاتصال والتنسيق الداخلي بالحزب على أنه ممتاز، في حين خمسة منهم كانت إجابتهم بأنه ضعيف، وثلاثة منهم قيموه بأنه متوسط وواحد فقط أجاب بأنه حسن.

التباين في تقييم واقع التنسيق والاتصال الداخلي بالحزب، يبين بأن هناك أحزاب مهيكلة على غرار حزب جبهة التحرير الوطني في حين هناك أحزاب غير مهيكلة، الاتصال والتنسيق بها ضعيف، وهذا هو حال حزب الحركة الشعبية الجزائرية التي انقطعت علاقة أعضائه بالحزب بمجرد انتهاء عملية الانتخابات، فغياب عملية التنسيق والاتصال داخل الحزب ينعكس على هذه العملية داخل المجلس، نظرا لغياب التجربة والممارسة، باعتبار أن الحزب هو كمدرسة يتدرب فيها العضو شؤون ممارسة السلطة.

3-3-العمل داخل المجلس الشعبي البلدي:

3-3-1- نوع العمل المفضل لدى أعضاء المجلس الشعبي البلدي[2]:

أجاب عشرة من أعضاء المجلس الشعبي البلدي بأن العمل المفضل لديهم هو العمل الفردي والجماعي معا، أي أن الفرد يعمل لوحده ثم يعرض عمله على الجماعة للنقاش؛ وثلاثة منهم أجابوا بأن العمل الجماعي هو المفضل لديهم، والاثنين الباقين أجابوا بأن العمل الفردي هو المفضل لديهم.

---

[1]- أنظر الجدول رقم (11).
[2]- أنظر الجدول رقم (12).

ما تقدر نسبته 87% من تشكيلة المجلس يؤيدون العمل الجماعي، وهذا يعتبر مؤشر إيجابي لتفعيل عملية الاتصال داخل المجلس.

3-3-2- الأشخاص المرغوب العمل معهم[1]:

أجاب تسعة أعضاء بأن الأشخاص المرغوب العمل معهم هم الأشخاص الذين يخالفونهم في الرأي والذين يريدوا أن يسمعوا وجهات نظرهم. في حين يفضل خمسة أعضاء منهم العمل مع الأشخاص الذين يوافقونهم في الرأي، وعضوا واحدا فقط يفضل العمل مع الأشخاص الذين يخالفونه في الرأي.

تفضيل 60% من تشكيلة المجلس العمل مع الأشخاص الذين يخالفونهم في الرأي والذين يريدون أن يسمعوا وجهة نظرهم وجهة نظرهم هو مؤشر يساعد على تفعيل عملية الحوار والنقاش داخل المجلس بهدف الوصول إلى التوافق. في المقابل نجد ما نسبته 33% يفضلون العمل مع الأشخاص الذين يوافقونهم في الرأي، وهذا مؤشر قد يؤثر سلبا على عملية الاتصال داخل المجلس، باعتبار أعضائه ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة مما قد يكون لديهم وجهات نظر متباينة، وهذا ما قد يصعب من عملية النقاش والحوار.

3-3-3- تقييم أعضاء المجلس الشعبي البلدي لتشكيلة الهيئة التنفيذية[2]:

أجاب تسعة أعضاء، ما يشكلون نسبة 60%من تشكيلة الهيئة التنفيذية بأنها غير متوازنة؛ فهذه الهيئة تتشكل من خمسة أعضاء، ثلاثة منهم من حزب الحركة الشعبية الجزائرية بما فيهم رئيس المجلس الشعبي البلدي، وعضوين من حزب جبهة القوى الاشتراكية، في حين لا يوجد أي عضو ممثل عن حزب جبهة التحرير الوطني المتحصل على أغلبية المقاعد في المجلس.

أما خمسة أعضاء، أي ما يشكلون نسبة 33% أجابوا بأنها متوازنة نوعا ما، وعضوا واحدا أجاب بأنها متوازنة، وهؤلاء أغلبهم أعضاء بالهيئة التنفيذية.

1- أنظر الجدول رقم (13).
2- أنظر الجدول رقم (14).

3-3-4- تقييم أعضاء المجلس الشعبي البلدي لتشكيلة اللجان[1]:

فيما يخص تشكيلة اللجان فإن الأغلبية المطلقة ، أي ما يشكلون 60% أجابوا بأنها غير متوازنة، في حين أجاب 33%بأنها متوازنة، وعضوا واحدا فقط أجاب بأنها متوازنة نوعا ما.

عدم التوازن في كل من تركيبة الهيئة التنفيذية وتركيبة اللجان يطرح اشكالية التمثيل غير المتوازن داخل المجلس ، أي احتكار السلطة من قبل حزب أو أحزاب معينة ينعكس سلبيا على عملية الاتصال داخل المجلس وهذا ما ينعكس على عملية صنع واتخاذ القرار بالمجلس.

3-3-5- عملية صنع القرار داخل المجلس[2]:

فيما يخص الاجراءات المتبعة في هذه العملية ، فإن 60% من الأعضاء أجابوا بأنها تتم بعد مداولات يتم فيها استشارة كل الأعضاء مع الاختيار من بين العديد من البدائل، في حين 40% الباقون أنكروا ذلك، وهذا ما يشير إلى وجود تناقض في إجابة الأعضاء، فكيف 60 %منهم يؤكدون على اعتماد آلية المداولات واستشارة كل الأعضاء لاختيار البديل المناسب في حين نجد 40%الباقون لا يؤكدون صحة ذلك، وهذا ما يدل على أن عملية صنع القرار غير مقبولة من قبل جميع الأعضاء. أي لا تتم بالإجماع رغم تفضيل هذه الطريقة من قبل كل الأعضاء.

3-4- العملية الاتصالية:

3-4-1- رأي الأعضاء في أهمية الاتصال في سير عمل المجلس[3]:

اعتبر عشرة أعضاء أي ما يشكلون نسبة 67% بأن الاتصال جد مهم في سير عمل المجلس، و خمسة منهم أي ما يشكلون 33% أجابوا بأنه مهم. هذا التأكيد على أهمية الاتصال في سير عمل المجلس من قبل كل الأعضاء يعتبر مؤشر إجابي لتفعيل العملية الاتصالية للمجلس.

1- أنظر الجدول رقم (15).
2- أنظر الجدول رقم (16).
3- أنظر الجدول رقم (17).

3-4-2- مقارنة حول الوسائط المعتمدة في الاتصال بين أعضاء المجلس[1]:

يتباين استخدام هذه الوسائط من قبل أعضاء المجلس:

اللقاءات والهاتف:

ثمانية أعضاء، أي ما يشكلون نسبة 53% يستخدمون اللقاءات والهاتف في الاتصال فيما بينهم.

الاجتماعات:

عشرة أعضاء، أي ما يشكلون 67%أجابوا باستخدامهم للاجتماعات في الاتصال مع بعضهم البعض.

الأنترنت:

أربعة أعضاء، أي ما يشكلون نسبة 27% يعتمدون في الاتصال فيما بينهم على الأنترنت.

الرسائل:

عضوين، أي ما يشكل 13% يستعملون الرسائل كوسيلة للاتصال فيما بينهم.

الملاحظ أن هناك بعض الوسائط مستخدمة أكثر من الأخرى على غرار الاجتماعات واللقاءات وهناك أخرى غير مستخدمة من قبل الأعضاء في الاتصال كالأنترانات، بسبب عدم توفر البلدية على مثل هذه الوسائط، فتعدد وسائط الاتصال يمكن اعتباره مؤشرا إجابيا لتفعيل عملية الاتصال داخل المجلس ، لكن التكوين حول استخدامها يبقى ضروري لتفادي أي سلبيات قد تنجر عنها.

3-4-3- تفعيل الاعلام و الاتصال في سير المجلس[2]:

لقد أجمع أعضاء المجلس الشعبي البلدي على أهمية اعتماد بعض العناصر المهمة في تفعيل العملية الاتصالية وهي:

1- انشاء خلية مكلفة بالإصغاء والتوجيه بالمجلس؛

2- تنصيب موظف مكلف بالاتصال والعلاقات العامة؛

---

[1]- أنظر الجدول رقم (18).
[2]- أنظر الجدول رقم (19).

3- انشاء فضاء انترانات داخل المجلس؛

4- انشاء موقع انترنت خاص بالمجلس؛

5- اعتماد آلية الحوار والنقاش في تحسين العلاقة بين جميع ممثلي الأحزاب لتقريب وجهات النظر والوصول

إلى قرار توافقي؛

6- تكوين الأعضاء حول عملية استخدام وسائط الاتصال؛

7- اشراك منظمات المجتمع المدني؛

8- اشراك المواطن في عملية تسيير المجلس؛

9- اشراك وسائل الاعلام العمومية والخاصة؛

10- تفعيل العمل الجواري.

هذه العناصر تعتبر مؤشرات إجابيه لتفعيل العملية الاتصالية بالمجلس الشعبي البلدي، لكن تحتاج إلى تطبيق بدل أن تبقى مجرد آراء.

ثالثا- استخلاص النتائج:

بعد تحليلنا للبيانات المتحصل عليها حول واقع الاتصال داخل المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، نخلص لمجموعة من النتائج هي كالتالي:

1- هناك مجموعة من المعوقات تعرقل عملية الاتصال داخل المجلس الشعبي البلدي:

1-1- التركيبة غير المتجانسة لتشكيلة المجلس الشعبي البلدي، أي تعدد الانتماء الحزبي لأعضاء المجلس؛

1-2- التركيبة غير المتوازنة للهيئة التنفيذية واللجان؛

1-3- عدم حضور المداولات واجتماعات المجلس من قبل الأعضاء الذين هم في المعارضة وهذا ما ينقص من مستوى التنسيق بين مختلف الخبرات والكفاءات المتوفرة لدى الأعضاء والاستفادة منها في تسيير المجلس؛

1-4- عدم الانصات إلى جميع وجهات النظر وتفعيل الحوار والنقاش بين كل أعضاء المجلس لتعزيز علاقات الثقة و للوصول إلى صياغة رأي توافقي؛

1-5- المستوى التعليمي المتواضع لأعضاء المجلس الشعبي البلدي، وعدم مزاولتهم لتكوين خاص حول استخدام مهارات وتقنيات الاتصال في العمل الجماعي؛

1-6- عدم وجود خلية مكلفة بالاتصال، أو منصب خاص بالاتصال والعلاقات العامة بالمجلس يقوي التواصل و العمل الجماعي ويوفر مناخ جيد للعمل؛

1-7- عدم القدرة على صياغة برنامج توافقي يراعي مصالح المواطن و أولويات التنمية بالبلدية؛

1-8- ضعف إمكانيات الاتصال وانتشار ثقافة التداول الشفوي بين الأعضاء بدل الاتصال الاداري المنظم؛

2- انعكاسات هذه المعوقات على عمل المجلس:

2-1- التمثيل الجزئي للإرادة الشعبية داخل المجلس:

إن عدم مشاركة أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني المتحصل على أغلبية المقاعد، بستة مقاعد أي بنسبة تمثيل تقدر 40% في عملية صنع واتخاذ القرارات داخل المجلس، يدل على أن جزء من الارادة الشعبية غير ممثلة بالمجلس، أي أن جزء من البرامج التي صوت عليها الشعب غير مطبقة ؛ وهذا ما أدى بالشعب إلى غلق مقر البلدية في العديد من المرات.

2-2- عدم القدرة على صياغة برنامج توافقي لتسيير وإدارة المجلس:

إن غياب الحوار والنقاش بين جميع أعضاء المجلس الشعبي البلدي حول تعزيز علاقات الثقة وصياغة برنامج توافقي يسير من خلاله المجلس أدى إلى دخول الأعضاء في صراع يبرز في سيطرة أعضاء حزبي التحالف على الهيئة التنفيذية وعلى اللجان من جهة، ومحاولة الأعضاء الذين هم في

المعارضة كسر هذا التحالف عن طريق استمالة بعض الأعضاء لصفهم وتشكيل الأغلبية ومن بعدها الدفع بالمجلس إلى الدخول في الانسداد من أجل إقالة رئيس المجلس الشعبي البلدي وإعادة تشكيل الهيئة التنفيذية واللجان بما يخدم الأحزاب التي هي في المعارضة.

إذن، فغياب الحوار والنقاش بين الأعضاء لتقريب وجهات النظر وصياغة برنامج توافقي يسير من خلاله المجلس، أصبح هذا الأخير كحلبة يتصارع فيها الأعضاء، والضحية هي مصلحة الشعب، فبدلا من أن يسعى أعضاء المجلس للاستماع إلى انشغالات الشعب واحتياجاتهم، وإدراك أولويات التنمية بالمنطقة، اختزل عملهم في محاولة كسب رهان الصراع حول من يسيطر على الهيئة التنفيذية بالمجلس.

2-3- عدم انجاز مشاريع وبرامج للتنمية المحلية:

إن الصراع الموجود بين الأعضاء حول من يسيطر على الهيئة التنفيذية بالمجلس هو على حساب اقتراح وانجاز مشاريع وبرامج للتنمية المحلية، فحسب بعض الأعضاء الذين هم في المعارضة فإن المجلس منذ سنة من تنصيبه لم يقترح ولم ينجز أي مشروع تنموي بالمنطقة، وإنما المشاريع التي هي في طور الانجاز حاليا كانت مبرمجة في إطار المجلس السابق المنقضية عهدته، وأكثر من ذلك حسبهم فإن الميزانية المخصصة للبلدية لسنة 2012م لم يتم استهلاك جزء كبير منها، مما يعني أن المجلس الحالي عجز عن توظيف هذه الميزانية في انجاز مشاريع للتنمية بالبلدية.

أما البعض الآخر من الأعضاء الذين هم في الهيئة التنفيذية يحملون عدم اقتراح المشاريع وبرامج التنمية للأعضاء الذين هم في المعارضة بحجة أنهم لا يحضروا مداولات ولقاءات المجلس، ولا يريدون المشاركة في تسيير عمل المجلس إلا بعد سيطرتهم على الهيئة التنفيذية، فحسبهم، هم يريدون السلطة وفقط بدلا من خدمة مصلحة الشعب.

2-4- ضعف الاتصال بين المجلس الشعبي البلدي والمجتمع المحلي:

غياب الوعي السياسي لدى المواطن في المشاركة في تسيير الشؤون المحلية من جهة، وعدم سعي أعضاء المجلس الشعبي البلدي إلى التشاور مع الحركة الجمعوية لتحديد الطلب الاجتماعي للأحياء وترتيب انشغالات المواطنين من جهة أخرى، أضعف عملية الاتصال بين المجلس والمجتمع المحلي. يرجع كذلك هذا الضعف في الاتصال إلى عدم قدرة المجلس على العمل في شكل كتلة واحدة متعاونة فيما بينها تتخذ من الاتصال كوسيلة للتوغل الاجتماعي وكوسيلة أيضا، لنشر قرارات وانجازات المجلس.

إذن، فالصراع الداخلي بين الأعضاء وعدم انجاز مشاريع وبرامج للتنمية المحلية جعل أعضاء المجلس يفضلون العمل بعيدا عن رقابة المجتمع المحلي.

رابعا- تصور لكيفية تفعيل الاتصال الحزبي داخل المجلس الشعبي البلدي:

1- على المستوى القانوني:

1-1- إعادة النظر في قانون البلدية الحالي، أي قانون رقم **11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432هـ الموافق لـ 22 جوان 2011م**. المتعلق بالبلدية، وخاصة المادة 65 منه المتناقضة مع المادة 80 من قانون الانتخابات الحالي ،أي **القانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ الموافق لـ 12 يناير 2012م** ، المتعلق بنظام الانتخابات، وكذلك في تعليمات وزارة الداخلية التي جاءت بعد خمسة أيام من نتائج الانتخابات المحلية لـ29 نوفمبر 2012م والتي كانت متناقضة مع كل من المادة 65 لقانون البلدية وكذلك مع المادة 80 من قانون الانتخابات؛

1-2- تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بالبلدية في مجال الاتصال ؛ خاصة فيما يتعلق بنظام المداولات؛ نظام اللجان و الرقابة الشعبية؛

1-3- وضع إطار قانوني يرتكز على ضرورة إشراك المواطنين في عملية صناعة واتخاذ القرارات وذلك عن طريق:

1-3-1- إلزامية الهيئات المنتخبة المحلية الأخذ بعين الاعتبار أراء واقتراحات المواطنين وفي حالة عدم الإمكانية تبرير الرفض حتى يكون للمشاركة أثر فعلي؛

1-3-1- منح هامش أكبر لحرية الإعلام الجواري و تنويع بنيات الاتصال الجواري؛

1-3-3-تقنين الرقابة الشعبية على أعمال المنتخبين؛

1-3-4-تقنين حق المواطن في الاطلاع على ميزانية البلدية ، والمساهمة في المشاريع المحلية؛

1-4- تقنين التكوين لأعضاء المجلس الشعبي البلدي خاصة فيما يتعلق بالاتصال والعمل الجماعي.

2- على مستوى الحزب السياسي:

2-1- ترشيح الأشخاص الذين لديهم مؤهلات لعضوية المجلس الشعبي البلدي؛

2-2- إعداد برنامج يراعى فيه خصوصية الإقليم المحلي مع تفعيل دور حملات الشرح والتوعية؛

2-3- تدريب الأعضاء حول مهارات الاتصال والتحكم التقني في الوسائط الإعلامية؛

2-4- اعداد استراتيجية اتصال وعلاقات عامة خاصة بكيفية تسيير المجالس المنتخبة؛

3- على مستوى المجلس الشعبي البلدي:

3-1- تفعيل العملية الاتصالية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي بمنهجية يراعى فيها التخطيط الجيد لعملية الاتصال وكذلك الجانب الانساني[1]؛

3-2- انشاء قسم خاص بالاتصال والعلاقات العامة يراعى في أعضائه التأهيل والكفاءة ويهدف إلى:

3-2-1- التوفيق بين وجهات نظر أعضاء المجلس الشعبي البلدي عن طريق تشجيعهم على الحوار والنقاش وعن طريق ضمان نقل المعلومة بكل احترافية، مصداقية وأمانة؛

3-2-1- الحرص على تقوية الصلة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي والمواطنين عن طريق تنظيم لقاءات دورية منتظمة يتم فيها عرض لأهم مشاكل المواطنين وانشغالاتهم والاستماع لاقتراحاتهم ؛ كذلك الحرص على تحسين ظروف استقبال المواطن ووضع سجل تسجل فيه آرائه حول نوعية الخدمة المقدمة؛

3-2-3- مساندة أعضاء المجلس الشعبي البلدي في اعتماد المنهج الجواري في الاتصال عن طريق استراتيجية للتوغل الاجتماعي تتضمن:

3-2-3-1- التشاور مع الحركة الجمعوية لتحديد الطلب الاجتماعي للأحياء وترتيب انشغالات المواطنين؛

---

[1]- Nouar Merbouha et autres, **Fiche de formation dans le Domaine de Communication et le développement personnel**, Algérie : ministère de l'intérieure et des collectivités locales. .Consulté le 10/10/2013 au site suivant : WWW.MICL.DZ.

3-2-3-2- التواصل الدائم مع ممثلي جمعيات الأحياء؛

3-2-3-3- التحسين في تأطير برامج إعادة الاعتبار للأحياء بفرق متعددة الاختصاصات في التصميم ومتابعة البرامج؛

3-2-3-4- التأطير الخاص لفئات الشباب في جمعيات رياضية، ثقافية، علمية...الخ؛

3-2-4- الاعتماد على وسائل الإعلام الجوارية ، كتخصيص حصص على مستوى وسائل الاعلام السمعية والبصرية بما يؤدي إلى إطلاع المواطنين على الشؤون العمومية المحلية و المشاركة فيها بالآراء والنقاش.

3-4- دعم دور الصحافة في مجال رقابة أعمال المجلس الشعبي البلدي[1] ؛

3-5- اعتماد استراتيجية للاتصال التنموي محركها المجلس الشعبي البلدي ترتكز على:

3-5-1- الادراك الجيد لخصوصية الإقليم المحلي:

يتم ذلك عن طريق انشاء بنيات اتصال محلية يشارك فيها الفواعل المحليون مهمتها فهم احتياجات الإقليم والاستفادة من خصوصيته وتوظيفها لصالح التنمية المحلية ؛ في هذا الاطار نجد الباحث الاطالي H.Bozzano أحد المختصين في الدراسات المتعلقة بالإقليم قد صاغ معادلة سماها الذكاء الاقليمي.

" **الذكاء الإقليمي = فهم الاقليم + مشاركة الفواعل الاقليمية في التنمية المحلية للإقليم** "

« **Intelligence territoriale = compréhension du territoire + participation des acteurs du territoire pour le développement local du territoire** »[2]

---

[1] - فريدة مزياني ، **المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري**. مرجع سابق الذكر ،ص264.

[2]- Bourret christian et al , **<< l'intelligence économique territoriale comme approche par la coopération sur un territoire : positionnements et collaboration d'universitaires et de consultants en aquitaine.>>** ,(sans pays) revue projectique , N° 11 , 2012 p 61.

فهذه المعادلة تبين أهمية " **فهم الإقليم المحلي**" لأن الفهم الجيد لخصوصيات الإقليم الطبيعية، الثقافية والاقتصادية، يؤدي إلي سداد و صلاح برامج التنمية المحلية ، كما تبين أهمية مشاركة الفواعل المحلية في تحقيق التنمية المستدامة للإقليم ، و عند تحقق هذين العنصرين نصل إلى الذكاء الإقليمي.

3-5-2- دور المجلس الشعبي البلدي كبنية اتصال لتفعيل المدخل التشاركي وتحقيق التنمية المحلية:

في هذا الاطار ترى مقاربة البنك الدولي أن الجماعات المحلية ومنها المجلس الشعبي البلدي تعتبر كبنى اتصال لتفعيل المدخل التشاركي في تحقيق التنمية المحلية، واعتبرت المشاركة كمسار من خلاله يمكن للأطراف المختلفة أن تؤثر في القرارات التنموية، ومسار المشاركة حسب هذه المقاربة يمر بأربع مراحل هي[1]:

- المرحلة الأولي: يكون الاتصال و المعلومات لصانعي القرار في اتجاه واحد نحو المجتمع المحلي؛
- المرحلة الثانية : يكون الاتصال في اتجاهين (صاعد و نازل) الناتج عن هيكل المشاورات؛
- المرحة الثالثة : التشارك يؤدي إلي تقاسم الأفكار و الاستراتيجيات؛
- المرحلة الرابعة: يسمح فيها بالتشاور حول سياسات التنمية المختلفة مع المواطن والفواعل المحلية الأخرى بما فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني.

3-5-3- منح الأهمية للمجلس الشعبي البلدي ليصبح قاعدة بناء الحكم الراشد المحلي:

حتى يكون المجلس الشعبي البلدي قاعدة لبناء الحكم الراشد المحلي يجب أن تتوفر فيه[2]:

1) الشفافية : من خلال حرية الحصول على المعلومات؛

2) المشاركة: تتمثل في تهيئة السبل و الأليات المناسبة من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات المحلية؛

---

[1] - Abdourahmane Ndiaye , **<u>économie solidaire et démocratie participative local</u>**. France : le harmattan, p76.

2- مبارك لسلوس ، **<u>"الإدارة الرشيدة للجماعات المحلية بين إلزامية الخدمة العامة و حتمية التوازن المالي"</u>**. مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ، العدد 40 ، الجزائر: مركز التوثيق و البحث والخبرة ، 2010م،ص 08.

3)- المساءلة: أي أن متخذو القرارات في الأجهزة المحلية يكونوا مسؤولين أمام الجمهور المحلي ومؤسسات الرقابة في الدولة؛

4)- الكفاءة و الفعالية: و يعني قدرة الأجهزة المحلية علي تحويل الموارد الي برامج وخطط و مشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين و تعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف؛

5)- الاستجابة: تعني أن تسعى الأجهزة المحلية وفي مقدمتها المجلس الشعبي البلدي إلي خدمة جميع الأطراف المعنية ، و الاستجابة لمطالبها.

خاتمة

النتائج:

1- يتطلب فهم واقع وكيفية عملية الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر الاستناد إلى اطار مفاهيمي ونظري ملائم ، وبعد توظيفنا لمجموعة من النماذج النظرية في الاتصال السياسي لدراسة حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، توصلنا إلى أن النموذج الاستراتيجي القائم على فكرة وجود العديد من الفواعل المتنافسة هو الأقرب لفهم واقع الاتصال الحزبي داخل هذا المجلس؛

2- الثغرات القانونية الموجودة في القوانين المنظمة لعمل المجالس الشعبية البلدية من جهة وعدم الالتزام بتطبيق القوانين المنصوص عليها من قبل ممثلي الأحزاب داخل هذه المجالس من جهة أخرى أضعف من فعالية العملية الاتصالية. فمثلا تعليمة وزير الداخلية السابق التي جاءت خمسة أيام بعد نتائج الانتخابات المحلية لـ 29 أفريل 2012م، حول مسألة كيفية اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، جاءت متناقضة مع كل من المادة 65 من قانون البلدية والمادة 80 من قانون الانتخابات.

هذه التعليمة فتحت المجال للتحالفات بين ممثلي الأحزاب داخل هذا المجلس، مما أدى إلى الصراع والنزاع حول طريقة تسيير المجلس، فبدلا من أن يسعى أعضاء المجلس للاستماع إلى انشغالات الشعب واحتياجاتهم، وإدراك أولويات التنمية بالمنطقة، اختزل عملهم في محاولة كسب رهان الصراع حول من يسيطر على الهيئة التنفيذية بالمجلس؛

3- مسألة تعدد الانتماء الحزبي لأعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية ليست هي من يعرقل عملية الاتصال داخل المجلس، لأن ارتباط الأعضاء بالحزب تنقطع بمجرد الدخول في عضوية المجلس، وبالتالي فتباين المصلحة الشخصية للأعضاء هي من يؤثر على عملية الاتصال، ومنه على كيفية سير وعمل المجلس؛

4- نقص الاتصال بين ممثلي الأحزاب السياسية داخل المجالس المنتخبة في الجزائر يعرقل عمل هذه المجالس مما يحول دون تحقيق أهدافها، وهذا ما تجلى في حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، أين أدى ضعف الحوار والنقاش بين جميع الأعضاء حول تعزيز علاقات الثقة وصياغة برنامج توافقي يسير من خلاله المجلس، إلى انعكاسات سلبية على عمل المجلس خاصة فيما يتعلق بتعطيل انجاز مشاريع التنمية المحلية بالمنطقة؛

5- تفعيل عملية الاتصال الحزبي داخل المجالس المنتخبة في الجزائر يتطلب مضاعفة الجهد والعمل على ثلاث مستويات أساسية، سبق الاشارة إليها بالتفصيل في العنصر الأخير من المبحث الثاني للفصل الثالث، وهي: المستوى القانوني، المستوى الحزبي وعلى مستوى المجلس المنتخب؛

في الأخير، تحقيق التنمية يرتبط بحكامة الحكم، وتحقيق الحكامة يرتبط ارتباطا وثيقا بإعطاء الأهمية للمجالس المنتخبة والتي في مقدتمها المجالس الشعبية البلدية، ولكي تؤدي هذه المجالس الدور المنوط بها في ترسيخ أطروحة أن الحكم من الشعب بالشعب وللشعب، يجب تفعيل العملية الاتصالية بداخلها أي بين جميع ممثلي الشعب حتى تكون إرادتهم ممثلة داخل هذه المجالس.

الملاحق

الملحق رقم: 01

استمارة معلومات لمعرفة واقع الاتصال الحزبي داخل المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

تخصص : اتصال ، عولمة و ضبط النزاعات.

بغلية في : .....

نقدم استمارة الاستبيان هذه لأعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية بغية الاجابة على مجموعة من الأسئلة التي تخدم البحث. لهذا الغرض نطلب منكم أيها السيدات والسادة، أعضاء المجلس، أن تتفضلوا بالاجابة على هذه الأسئلة. ونعدكم بأن إجابتكم لا توظف إلا في النطاق الذي يخدم البحث ،وشكرا.

أولا- المعلومات الشخصية:

ملاحظة: ضع علامة × في المربع المناسب وفي مكان النقاط املئ الفراغ، وشكرا.

الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

السن:

من 23 إلى 35 سنة ☐ من 36 إلى45 سنة ☐ من 46 إلى 55سنة ☐

من 56 إلى 65 سنة ☐ 66 فأكثر ☐

الإقامة:

بإقليم البلدية ☐ خارج إقليم البلدية ☐

المستوى التعليمي:

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ متحصل على دبلوم مهني ☐

ثانيا– العمل السياسي:

س1: لماذا اخترتم الانخراط في الحزب السياسي؟

.....

س2: كم هي مدة انخراطكم بالحزب قبل الترشح في الانتخابات؟

أقل من سنة ☐ بين سنة وخمس سنوات ☐ أكثر من خمس سنوات ☐

س3:كيف تقيمون واقع الاتصال والتنسيق الداخلي بحزبكم؟

ضعيف ☐ متوسط ☐ حسن ☐ جيد ☐ جيد جدا ☐ ممتاز ☐ بدون رأي ☐

ثالثا:العمل داخل المجلس:

س4: ما هو نوع العمل المفضل لديكم؟

العمل الفردي ☐ العمل الجماعي ☐ العمل الفردي والجماعي في نفس الوقت ☐

لماذا؟.....

س5: مع من تفضلوا العمل؟

مع الأشخاص الذين يوافقونك في الرأي ☐ مع الأشخاص الذين يخالفونك في الرأي ☐

مع الأشخاص الذين يخالفونك في الرأي ولكن تريد أن تسمع وجهة نظرهم ☐

س6: ما رأيكم في تشكيلة الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي البلدي؟

متوازنة ☐ متوازنة نوعا ما ☐ غير متوازنة ☐

س7: ما رأيكم في تشكيلة اللجان في المجلس الشعبي البلدي؟

متوازنة ☐ متوازنة نوعا ما ☐ غير متوازنة ☐

رابعا:عملية صنع القرار داخل المجلس:

س8: هل عملية صنع القرار تتم بعد مداولات يتم فيها استشارة كل أعضاء المجلس؟

نعم ☐ لا ☐

س9: هل عند اتخاذ القرار، يتم الاختيار من بين العديد من البدائل؟

نعم ☐ لا ☐

خامسا:العملية الاتصالية:

س10: ما رأيكم في أهمية الاتصال بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي؟

مهم جدا ☐ مهم ☐ غير مهم ☐

س11: ماهي الوسائط التي تعتمدونها للاتصال فيما بينكم؟

اللقاءات ☐ الاجتماعات ☐ الهاتف ☐ الأنترنت ☐ الرسائل ☐

أخرى.....

س12: ما هي الاجراءات التي ترون أن اعتمادها يمكن أن يفعل العملية الاتصالية داخل المجلس؟

الاقتراحات	مهم جدا	مهم
انشاء خلية مكلفة بالإصغاء والتوجيه بالمجلس		
انشاء قسم خاص بالاتصال والعلاقات العامة		
انشاء فضاء انترانات داخل المجلس		
انشاء موقع انترنت خاص بالمجلس		
اعتماد آلية الحوار والنقاش		
تحسين العلاقة بين جميع ممثلي الأحزاب		
تكوين الأعضاء حول استخدام وسائط الاتصال		
اشراك منظمات المجتمع المدني		
اشراك المواطن في عملية صنع القرار		
اشراك وسائل الاعلام العمومية والخاصة		
تفعيل العمل الجواري		

انتهى /شكرا.

الملحق رقم02: CHANNELS OF PARTY COMMUNICATION

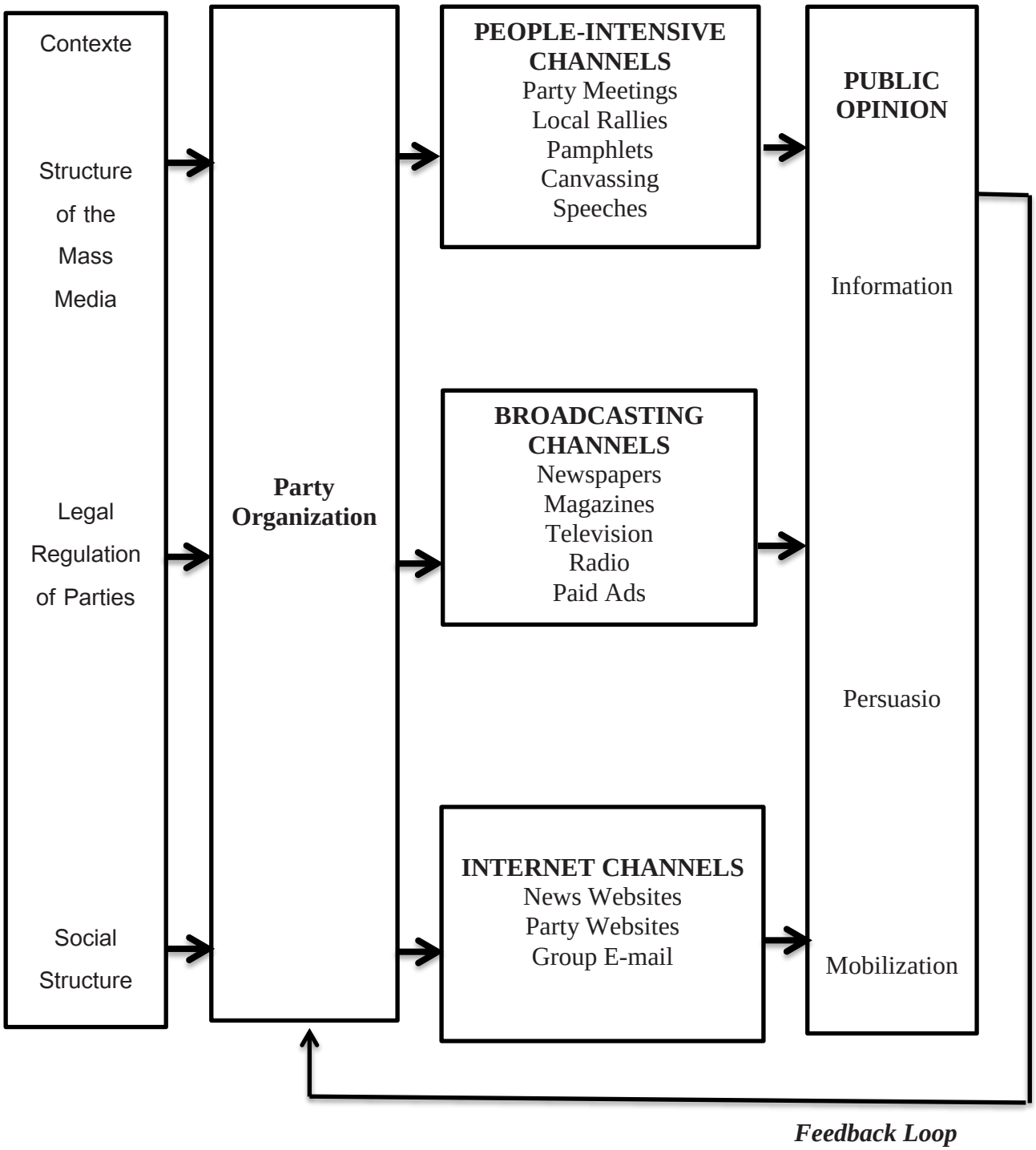

المصدر:

Pippa Norris, **political parteis and democracy in theoretical and pratical perspectives,** National Democratic Institute for International affairs,2005 ,p05.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ- باللغة العربية

1/قرآن كريم:

- الآية 13 من سورة الحجرات.

2/ الكتب:

1- القاضي دلال ، البياتي محمود ، **مناهج وأساليب البحث العلمي**.ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008م.

2- الكبيسي عمار ، **الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق**. بغداد: دار الحرية للطباعة، 1975م.

3- بو الشعير سعيد ، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة: النظم السياسية، طرق ممارسة السلطة، أسس الأنظمة السياسية وتطبيقات عنها**. الجزء الثاني، ط5، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003م.

4- بو عمران عادل ، **البلدية في التشريع الجزائري**. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م.

5- بوضياف عمار ، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق**. ط1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2010م.

6- حاروش نور الدين ، **الأحزاب السياسية**. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م.

7- خليل عبد القادر ، **البلدية في مواجهة تحدي التسيير والهندسة الإقليمية**. الجزائر: دار القصبة للنشر،2011م.

8- دوفرجيه موريس ، **علم اجتماع السياسة**. ترجمة سليم حداد، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001م.

9- رحماني الشريف ، **أموال البلديات الجزائرية: الاعتدال، العجز، والتحكم الجيد في التسيير**. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2003م.

10- شمس علي محمد ، **العلوم السياسية**. ط5، ليبيا: بن غازي دار الكتب الوطنية ، 1996م.

11- عازة محمد سليم، **مهارات الاتصال، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي** . جامعة القاهرة، كلية الهندسة: مركز الدراسات العليا والبحوث للنشر، 2008م.

12- عبيدات محمد وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**.عمان: دار وائل للنشر، 1999م.

13- محمود أبو بكر مصطفى ، اللمع أحمد عبد الله ، **مناهج البحث العلمي**. الاسكندرية: الدار الجامعية، 2009م.

14- مشري عبد القادر ، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية**. ط1، الجزائر: دار الخلد ونية للنشر والتوزيع،2010م.

15- نور الدين ياسمين وآخرون، **نحو مجالس شعبية محلية فاعلة، دراسة استطلاعية لرؤية عينة من المواطنين**. مصر: مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، 2010م.

3/- القواميس:

1- سعيفان أحمد ، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية: عربي-انجليزي-فرنسي**. ط1، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 2004م.

4/- المذكرات الجامعية:

1- مزياني فريدة ، **المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري**. أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة منتوري-قسنطينة-، كلية الحقوق،2005م.

2- بوجمعة رضوان ، **أشكال الاتصال التقليدية في منطقة القبائل.** أطروحة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم علوم الاعلام والاتصال، 2007م.

3- كريمة جباري، **الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-1997م**. رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001م.

4- سويقات أحمد ، **تطور عملية الرقابة الشعبية في الإدارة العامة في النظام الجزائري**. رسالة ماجيستر ، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، القانون العام ،2003م.

5- توازي خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر**. رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2006م.

6- بلعيد حنان، واقع **وآفاق اتصال الجماعات المحلية في الجزائر**. مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، تخصص: اتصال، عولمة وضبط النزاعات، 2013م.

5/- الملتقيات والمنتديات العلمية:

1- سمارة الزغبي خالد ، **تنظيم السلطة الادارية**. ورقة عمل مقدمة في ملتقى" الحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة"، مصر: الاسكندرية، أوت 2008م.

2- محمد عبد الوهاب سمير ، **الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة**. ورقة عمل مقدمة في ملتقى" الحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة"، مصر: الاسكندرية، أوت 2008م.

3- ممدوح خالد ، **السلطة المركزية وعلاقتها بالمرافق المحلية ومؤسسات المجتمع المدني**. ورقة مقدمة في ندوة " دور الحكومة المركزية في التنمية المجتمعية"، مصر: القاهرة، جوان 2007.

6/ الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989م**.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد15 : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم90-08 مؤرخ في 12 رمضان عام 1410هـ الموافق لـ 07أبريل 1990م**. المتعلق بالبلدية، 11 أبريل 1990م

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الديوان الوطني للإحصائيات. التعداد السكاني لبلدية بغلية، احصائيات 2008م.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد37، الجريدة الرسمية : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432هـ الموافق لـ 22 جوان 2011م**. المتعلق بالبلدية، 03 يوليو 2011م.

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد الأول : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم12-01 مؤرخ في 18صفر عام 1433هـ الموافق لـ 12 يناير 2012م**.المتعلق بالانتخابات،14 يناير 2012م.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد02 : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم 01/ ر. م . د / 12 مؤرخ في 14 صفر عام 1433هـ الموافق لـ 08 يناير 2012م**. المتعلق بالأحزاب السياسية ، 15 يناير2012م.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 12 : اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم، قرارات وآراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات، **قانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433هـ الموافق لـ 21 فيراير 2012م**. المتعلق بالولاية ، 29 فيفري 2012م.

8- المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، **وثيقة رسمية في شكل جدول صادرة عن المجلس الشعبي البلدي تتضمن طلب إعانة مالية لتغطية منح وتعويضات أعضاء المجلس الشعبي البلدي مع تحديد صفة كل عضو داخل المجلس**،29 أوت 2013م.

9- المجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية، **وثيقة رقم 10/13**، متعلقة بقرار المصادقة على الهيكل التنظيمي لبلدية بغلية، 2013م.

7/-المجلات:

1- الغربي ناجي ،" **دور الاعلام في الاتصال السياسي وأثره على الجمهور**". مجلة الحوار المتمدن، العدد 2524، 2009م.

2- بوحنية قوي ، **فساد المحليات عرقلة للتنمية السياسية المحلية بالجزائر**. مجلة فكر ومجتمع، العدد التاسع، الجزائر: مكا كسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2011م.

3- لسلوس مبارك ، "**الإدارة الرشيدة للجماعات المحلية بين إلزامية الخدمة العامة و حتمية التوازن المالي**". مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ، العدد 40 ، الجزائر: مركز التوثيق و البحث والخبرة ، 2010م.

8/- المقالات:

1- مزوي محمد رضا ، **مقال حول الاتصال السياسي.** جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، جويلية 2003م.

9/ المقابلات:

1- مقابلة أجريت مع **رزقي طيروش؛ عضو بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية ومتصرف اداري(ممثل لحزب جبهة التحرير الوطني)** ، حول ضبط إشكالية البحث (المذكرة)، يوم: الثلاثاء 17سبتمبر 2013م على الساعة التاسعة ونصف صباحا بمقر البلدية.

2- مقابلة أجريت مع **عبد العزيز جمعة، عضو ونائب بالمجلس الشعبي البلدي**، حول تشكيلة اللجان بالمجلس، يوم :الخميس 19سبتمبر 2013م على الساعة الواحدة ونصف زوالا بمقر البلدية.

3-مقابلة أجريت مع **رزقي طيروش ، عضو بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية بغلية ومتصرف اداري(ممثل لحزب جبهة التحرير الوطني)**، حول رأيهم في مسألة التنسيق والاتصال بالمجلس، يوم: الخميس 17أكتوبر 2013م، على الساعة الثانية زوالا بمقر البلدية.

4- مقابلة أجريت مع **ابراهيم شاوش، مسؤول مصلحة الحالة المدنية**، حول الانتماء الحزبي لأعضاء المجلس، يوم: الأحد 20 أكتوبر 2013م على الساعة الثانية زوالا بمقر البلدية.

5- مقابلة أجريت مع **نسيمة لقامة، عبد القادر مزيود، عبد العزيز جمعة و العيد حميدي (رئيس المجلس الشعبي البلدي)**، ممثلين عن حزب الحركة الشعبية الجزائرية، حول رأيهم في مسألة التنسيق والاتصال بالمجلس، يوم: الثلاثاء 22أكتوبر2013م، على الساعة الواحدة ونصف زوالا بمقر البلدية.

6- مقابلة أجريت مع **رابح سليمي، ممثل عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي**، حول رأيهم في مسألة التنسيق والاتصال بالمجلس، يوم: الثلاثاء 22 أكتوبر 2013م، على الساعة الثالثة زولا بمقر البلدية.

7- مقابلة أجريت مع **حمدان طويال، أمين عام البلدية**، حول هيكل ووظيفة إدارة المجلس، يوم: الخميس 24 أكتوبر 2013م على الساعة الثانية ونصف زوالا بمقر البلدية.

8- مقابلة أجريت مع **تشكرابي ، مسؤولة عن مصلحة البناء والتعمير**، حول إعداد بطاقة فنية عن بلدية بغلية، يوم: الثلاثاء 05 نوفمبر 2013م على الساعة العاشرة بمقر البلدية (مكتب المصلحة).

9- مقابلة أجريت مع **علي أعراب، موظف ببلدية بغلية**، حول التطور التاريخي للتنظيم الاداري للبلدية ، يوم: الأحد 17 نوفمبر 2013م على الساعة الثالثة زوالا بمقر البلدية.

10- مقابلة أجريت مع **الوناس بوداود و يوسف حمداش، ممثلين عن حزب جبهة القوى الاشتراكية**، حول رأيهما في مسألة التنسيق والاتصال بالمجلس، يوم: الاثنين 18 نوفمبر2013م، على الساعة التاسعة صباحا بمقر البلدية.

10/الاجتماعات:

- محضر اجتماع من إعداد الباحث، **حول مداولة تتعلق بإعداد الميزانية السنوية للبلدية لسنة 2014م**، عقدت يوم :الأربعاء 20 نوفمبر 2013م ابتداء من الساعة التاسعة ونصف صباحا ودامت حتى الساعة الرابعة ونصف مساءا، بمقر البلدية بقاعة المداولات.

11/المواقع الالكترونية:

- شكر عبد الغفار ، **المشاكل الداخلية للأحزاب السياسية.** الحوار المتمدن، العدد 2821، 2009/11/06م.

الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org.

ب- بالفرنسية:

1/الكتب: Ouvrages

1- ALBOU PAUL, **Problèmes humains dans l'entreprise**. 3émééd, Paris : Bordas.1992.

2- Chahrokh Vaziri, **éléments de réflexion sur les partis politiques et référence idéologique dans le tiers monde**. collection « travaux de sciences politiques », Lausanne, Octobre 1990.

3- Cotteret Jean-Marie**, Gouvernat et Gouvernés**. Paris : Puf, 1973.

4- Daisy Andrieu et autres, **la démocratie participative**. sous la direction de Béatrice Muller, action publique, action sociale, Paris : l'Harmattan, 2010.

5- Duverger Meurisse**, les partis politiques**. 3éd, Paris : Colin, 1976.

6- Errecart Amaia, **le partenariat entre organisations économiques et associatives : construction et analyse d'un espace rhétorique et dialogique singulier**. sous la direction de Catherine Loneux et Bertrand Parent, communication des organisations, Tome 1, Paris : L'Harmattan, 2010.

7- Garibadli Gérard**, l'analyse stratégique**. 3éd, Paris : groupe Eyrolles, 2008.

8- Gerstlé Jacques, **la communication politique**. 2éd, Paris : Armand Colin, 2008.

9- Lemieux Vincent**, systèmes partisans et partis politiques**. Université Laval(Québec), 1985.

10- Mucchielli Alex, **étude des communications : information et communication interne**. 2éd, Paris : Armand Colin, 2005.

11- Ndiaye Abdourahmane , **économie solidaire et démocratie participative local**. France : le harmattan.(Sans date d'édition).

12- RAIL MICHEL, **un concept scientifique, information et communication**. quinbette, janvier, 2006.

13- Rangeon François, **communication politique et légitimité**. (format PDF, sans maison d'édition et sans date).

14- Tocqueville, **De la démocratie en Amérique**. Paris : Michel levy, (sans date d'édition).

15- Van Haut Emilie, **adhérer à un partis : aux sources de la participation politique**. Bruxelles : édition de l'université, 2009.

2/القواميس: (Dictionnaires)

1- Sfez Lucien, **Dictionnaire de la communication**. 1 er éd, tom2, Paris : Puf, 1993.

3/مراكز البحوث: Centres des recherches

1- Mercier Arnaud, **pour la communication politique**. université de Nice Sophia-Antipolis, laboratoire communication et politique, Paris : Hermès 38, 2004.

2- National Democratic Institute, Programme d'appui aux partis politiques en Haiti, **l'organisation interne des partis politiques**. Port-au-Prince, April 2003 .

4/المجلات : Revues

1- christian Bourret et al , **<< l'intelligence économique territoriale comme approche par la coopération sur un territoire : positionnements et collaboration d'universitaires et de consultants en aquitaine.>>** ,(sans pays) revue projectique , N° 11 , 2012.

5/المواقع الالكترونية: (Sites électroniques)

1- Mahiou Ahmed, **remarque sur l'évolution du système politique en Algérie**, mis en ligne le : 13/12/2004. http//WWW. Africa/ catalunya.org.Consulté le 14/09/2011.

2 - LA MUNICIPALITÉ DE BAGHLIA, INFORMATION GÉOGRAPHIQUE, **http://www.annuaire-mairie.fr/ville-baghlia.html#mairie**, Consulté le 06/11/2013.

3- Nouar Merbouha et autres, **Fiche de formation dans le Domaine de Communication et le développement personnel**, Algérie : ministère de l'intérieure et des collectivités locales. .Consulté le 10/10/2013 au site suivant : WWW.MICL.DZ.

ج- بالانجليزية:

الكتب :(Books)

1- Anders G.Remarheim, **Definitions of strategic political communication**, Norwegian Institute of International Affairs, 2005.

2- Brian Mcnair, **An introduction to political communication**, fifth ed, London and New york :Routledg Taylor and Francis group 2011.

3- Harold Lasswell, **politics : who ? gets what ? when ? how ?.** New york : Miridian Books,1958.

4- Konrad Adenauer Stiftung,**Politicals parteis functions and organisation in Democratic societies**, Singapore : National Library Board, 2011.

5- Pippa Norris, **political parteis and democracy in theoretical and pratical perspectives,** National Democratic Institute for International affairs,2005.

6- Rachel K. Gibson and Andrea Römmele, **Political communication** .(No date of edition).